أصول
التخريج ودراسة الأسانيد

بقلم
الدكتور محمود الطحان
أستاذ الحديث
بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية
جامعة الكويت

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

أُصُولُ
التخريج ودراسة الأسانيد

بقلم
الدكتور محمود الطحان
أستاذ الحديث
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولينا الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور. والصلاة والسلام على خيرته من خلقه سيدنا محمد بن عبد الله الذي اصطفاه الله تعالى ليخرج الناس من ظلمات الجهل. ويدلهم على طريق الإسلام بإذن ربهم العزيز الغفور.

ورضوان الله تعالى عن الصحابة الذين تخرجوا على يدي النبي الكريم، فصاروا أئمة مهتدين، وقادة مجاهدين.

ومغفرة الله تعالى ورحمته على العلماء العاملين، من سلف هذه الأمة وخلفها الذين أخرجوا احاديث الرسول الكريم المخصوص بالوحي الأمين، وجمعوها في السطور، بعد ان حفظوها في الصدور، ثم جاء من خرّجها في مصنفات عندما احتاج الناس إلى معرفة مواضعها في ثنايا الصفحات والسطور. فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء إلى يوم البعث والنشور.

أما بعد: فهذا كتاب أودعت فيه من القواعد ما يسهل على طلبة العلم والباحثين في هذا الزمان معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها الأصلية، وأوضحت فيه أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف. وقد توصلت إلى تلك القواعد والطرق عن طريق الاستقراء والممارسة.

كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد، وطريقة إخراج الترجمة، ثم بينت طريقة الحكم على الحديث وبيان مرتبته.

وعرّفتُ - من خلال ذلك - بكثير من مصادر الحديث الشريف وعلومه في شتى المجالات، حسب ما اقتضته الحاجة على وجه الإجمال، وذلك لأن التعريف بكتب الحديث وعلومه هو المعين الأكبر للوصول إلى معرفة مواضع الحديث وتخريجه.

والذي دعاني لتصنيف هذا الكتاب هو ما لمسته في طلبة العلم والباحثين من الحاجة الملحة إلى مثل هذا الكتاب، إذ قد بَعُد طلبة العلم والباحثون - في هذا العصر - بُعداً شديداً عن كتب الحديث وعلومه، وجهلوا طريقة تصنيفها وترتيبها، فضلاً عن معرفة محتوياتها ومكنوناتها. وكثر السؤال - بشكل يلفت النظر - عن معرفة مواضع كثير من الأحاديث المشهورة والموجودة في الأصول، والتي لا يليق بالمبتدئين السؤال عنها، فضلاً عن الطلبة في حلقات الدراسات العليا والباحثين.

وخشيت إن استمر الأمر على ذلك فترة طويلة أن يموت هذا العلم ويندثر، حتى ربما يفتش السائل عمن يدله على تخريج حديث فلا يجد، او لا يجد إلا بشق النفس.

والذي ينبغي هو ان يكون تخريج الحديث ومعرفة مرتبته ميسوراً ومعروفاً لجميع طلبة العلم الشرعي بخاصة، ولسائر طلبة العلوم الأخرى والباحثين بعامة.

وهذا ما قصدت أن يحققه الله تعالى بهذا الكتاب، مع علمي بأني لستُ فارس هذا الميدان، ولكن الحاجة وفقدان الكتاب الذي يسدها هو الذي دفعني لتصنيفه لا سيا بعد ان أُسْند إليّ تدريس مادة التخريج ودراسة الأسانيد في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض.

ومن الجدير بالذكر ان أبيّن هنا أنه قد جرتْ في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة محاولة - منذ سنوات - للتصنيف في موضوع دراسة الأسانيد. لسد حاجة

الطلبة في مادة «الأسانيد» المقررة على الطلبة. لكن تلك المحاولة حامت حول الموضوع، ولم تدخل فيه، إذ لم تبين الطريقة التي ينبغي سلوكها لدراسة الاسناد، وإنما اكتفت بشرح الأحاديث، وترجمة رجال الاسناد. وبيان اللطائف والفوائد وما إلى ذلك، وليس هناك إشارة إلى كيفية إخراج الترجمة من كتب التراجم، أو إلى كيفية الوصول إلى ما وصل إليه صاحب الكتاب[1].

هذا بالنسبة لموضوع «دراسة الأسانيد» وأما موضوع «أصول التخريج» فلا أعلم ان أحداً تعرض للبحث او التصنيف فيه. لا في القديم، ولا في الحديث. وقد يُعْتذر للقدماء بأنه لم تكن الحاجة داعية إلى التصنيف في مثل هذا الموضوع، اما في هذا العصر الذي بَعُد فيه الناس عن الحديث وعلومه، فالحاجة ماسة جداً الى التصنيف فيه، لا سيا وقد ظهرت بوادر العودة إلى الاشتغال بالحديث وعلومه. فلعل هذا الكتاب يكون معيناً لمن يريد الاشتغال بالحديث وما يتعلق به، ومفتاحاً ميسراً للبحث فيه، ومعرفة مواضعه إن شاء الله تعالى.

وقد عرضت كتابي هذا، ومنهجي فيه على عدد من خيار المتخصصين في الحديث فأفادوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم. وأقروني عليه بعد تلك الملاحظات فيما لاحظوه عليّ عدّلته.

وأرجو من مشايخي وإخواني المشتغلين بالحديث وعلومه - الذين لم يتيسر لي الاتصال بهم في هذا الموضوع - ان يتكرموا - جزاهم الله خيراً - بإبداء ملاحظاتهم إن وجدوا ما هو جدير بالتعديل او الزيادة - ولا بد من وجود ذلك - لعلي أتداركه في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر ما صنف في هذه المحاولة كتابي «عشرون حديثاً من صحيح البخاري» و«عشرون حديثاً من صحيح مسلم» كلاهما للشيخ عبد المحسن العباد، وانظر كذلك مذكرتي الأسانيد لطلاب السنتين الثالثة والرابعة في كلية الشريعة للشيخ عبد الغفار حسن.

وقد سميت هذا الكتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»؛ وأسأله تعالى ان أكون قد قمت بما يسد حاجة الطلبة والباحثين في معرفة أصول تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها. كما أسأله تعالى انْ ينفع به طلبة العلم. وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف

في المدينة المنورة

١٨ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ.

الموافق ٢٥ شباط ١٩٧٨ م.

وكتبه

محمود الطحان

المقدمة

وتشتمل على:

١ ـ تعريف التخريج.
٢ ـ أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه.
٣ ـ لمحة موجزة عن تاريخ التخريج.
٤ ـ أشهر كتب التخريج، التعريف ببعضها، نبذة موجزة عن مؤلفيها.

١ ـ تعريف التخريج

سأذكر تعريف التخريج في اللغة، ثم أبين معاني التخريج عند المحدثين، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح.

أ ـ تعريف التخريج لغة:

التخريج في أصل اللغة: اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد. قال في القاموس «وعام فيه تخريج: خِصْبٌ وجَدْبٌ. وأرض مُخَرَّجة (كمنَقَّشة) نَبْتُها في مكان دون مكان، وخرَّج اللوح تخريجاً: كتب بعضاً وترك بعضاً. والخَرَج: لونان من بياض وسواد»[1].

(١) القاموس: ١٩١/١ ـ ١٩٢ بتصرف بسيط.

ويطلق التخريج على عدة معان. أشهرها:

الاستنباط: قال في القاموس: «والاستخراج والاختراج: الاستنباط»[1].

التدريب: قال في القاموس: «خرّجه في الأدب فتخرّج وهو خِرّيج (كعِنّين) بمعنى مفعول» أي مُخرَّج[2].

التوجيه: تقول: خرَّج المسألة. وجَّهها، أي بيَّنَ لها وجهاً.

«والـمَخْرَج: موضع الخروج. يقال: خرج مَخْرجاً حسناً، وهذا مَخْرَجُهُ»[3].

قلت: ومنه قول المحدثين «هذا حديث عُرِفَ مَخْرَجه» أي موضع خروجه، وهو رواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

«والخروج نقيض الدخول. وقد أخرجه وخرج به[4]» فيكون الإخراج معناه: الإبراز والإظهار، ومنه قوله تعالى ﴿كزرع أخرج شطأه﴾[5]

قلت: ومنه قول المحدثين عن الحديث: «أخرجه البخاري» أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مَخْرجه. وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

وكذلك قولهم: «خرَّجه البخاري» بمعنى أخرجه، أي ذكر مخرجه، فهذا أصل اشتقاق المحدثين لكلمة «التخريج» أي إظهار مخرج الحديث، أي موضع خروجه وذلك بذكر رواة إسناده، والله أعلم.

ب ـ التخريج عند المحدثين:

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

(١ و٢) القاموس: ١٩٢/١.

(٣) لسان العرب: ٢٤٩/٢.

(٤) لسان العرب: ٢٤٩/٢.

(٥) سورة الفتح ـ آية ٢٩. أي: كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه.

١ ـ فيطلق على أنه مرادف لـ «الاخراج»: أي ابراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم. فيقولون مثلا: هذا حديث أخرجه البخاري، أو خرَّجه البخاري. أي رواه وذكر مخرجه استقلالاً.

قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» بـ «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان، إحداهما: التصنيف على الأبواب. وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها...[1]» فالمراد بقوله: «تخريجه» أي إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٢ ـ ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها: قال السخاوي في «فتح المغيث»: «والتخريج: إخراج المحدّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه او نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين..[2]».

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفّار: «الحافظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار، مصنّف السنن، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه».[3]

٣ ـ ويطلق على معنى الدلالة، أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية: وعزوه إليها. وذلك بذكر من رواه من المؤلفين. قال المُناوي في «فيض القدير» عند قول السيوطي: «وبالغت في تحرير التخريج» «... بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخَرّجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨.

(٢) فتح المغيث للسخاوي: ٣٣٨/٢.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٨٧٦/٣.

والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرّجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله - وإنْ جَلّ - كعظماء المفسرين[1]».

قلت: والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، لا سيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك. وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضاً.

وبناء على هذا المعنى الثالث. يمكننا ان نُعَرّف التخريج اصطلاحاً بما يلي:

أ - تعريف التخريج اصطلاحاً:

التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده. ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

ب - شرح التعريف:

المراد بالدلالة على موضع الحديث: ذكر المؤلَّفات التي يوجد فيها ذلك الحديث كقولنا مثلاً: «أخرجه البخاري في صحيحه» أو «أخرجه الطبراني في معجمه» أو «أخرجه الطبري في تفسيره» ونحو ذلك من العبارات.

والمراد بمصادر الحديث الأصلية ما يلي:

١ - كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي ﷺ كـ «الكتب الستة» و «موطأ مالك» و «مسند أحمد» و «مستدرك الحاكم» و «مصنَّف عبد الرزاق» وغيرها.

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير: ٢٠/١.

٢ - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى، كالمصنفات التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة. مثل: كتاب «الجمع بين الصحيحين»[١] للحُميدي. أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب، مثل: كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»[٢] للمزّي. أو المصنفات المختصرة من كتب السنة. مثل: كتاب «تهذيب سنن أبي داود» للمنذري. وهذا الأخير وإن حذف المنذري أسانيده إلا أن السند موجود فيه حكماً. لأن من أراد السند رجع إلى سنن أبي داود.

٣ - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ - التي تستشهد بالأحاديث. لكن بشرط ان يرويها مصنفها بأسانيدها استقلالا. أي ان لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله. ومن هذه الكتب «تفسير الطبري» وتاريخه، وكتاب «الأم» للشافعي. فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة، وإنما صنفوها في فنون أخرى، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم. في تفسير الآيات او بيان الأحكام. أو غير ذلك. لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بالأسانيد إلى النبي ﷺ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم. فهذه هي مصادر الحديث الأصلية.

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجاً على الاصطلاح في فن التخريج، وإنما هو تعريف القارىء بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية فينزل في عزوه نزولاً غير مستحسن وهو غير لائق بأهل العلم لا سيما أهل الحديث.

---

(١) أعادت تصويره عن طبعة الهند دار الكتب العلمية في بيروت. «الناشر».

(٢) طبع في الهند واعيد تصويره في القاهرة. «الناشر».

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة: الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حجر، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب احرف المعجم، ككتاب «الجامع الصغير» للسيوطي، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان، مثل: «الأربعين النووية» و«رياض الصالحين» كلاهما للنووي، وغيرها من الكتب الأخرى الكثيرة لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية، لذا يستعان بها في ذلك.

والمراد بـ «بيان مرتبته عند الحاجة» أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة. لذلك فليس بيان المرتبة إذن شيئاً أساسياً في التخريج، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه.

٢ ـ أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه

لا شك ان معرفة فن التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه، ويتعلم قواعده وطرقه، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مواضعه الأصلية.

كما أن فوائده كبيرة لا تنكر. لا سيا للمشتغلين بالحديث وعلومه، لأنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة.

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم ان يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسنداً.

ولهذا فان فن التخريج يحتاجه كل باحث، او مشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها.

٣ - لمحة عن تاريخ التخريج

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم « أصول التخريج » لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما، سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة، بل وفي أي جزء من تلك الكتب او يعرفون - على الأقل - مظانه في المصنفات الحديثية، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها، لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث وقلّ مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية، فان لديه القدرة على معرفة مصدره، والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر.

وبقيت الحال على ذلك عدة قرون، إلى ان ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية، فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها، كالفقه والتفسير والتاريخ[1] فنهض بعض العلماء، وشمروا عن ساعد الجد، فخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث، وعزوا تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة الأصول، وذكروا طرقها، وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف

(١) هناك سبب آخر في نظر الحافظ العراقي لم يذكر العلماء المتقدمون من أجله تخريج الأحاديث في مصنفاتهم، هذا السبب هو: ان لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، قال الحافظ العراقي في خطبة تخريجه الكبير للاحياء: «وعادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرجه، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً. وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فبين.

وقصد الأولين ان لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء: مع كونه أعلم بالحديث من النووي».

انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢١/١.

حسب ما يقتضيه المقام، فظهر ما يسمى بـ «كتب التخريج». وكان من أوائل تلك الكتب ـ فيما أعلم ـ الكتب التي خرَّج الخطيب البغدادي (ـ ٤٦٣ هـ) أحاديثها، وأشهرها تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، للشريف أبي القاسم الحسيني، وتخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني. وكلاهما لا زال مخطوطاً. وكتاب «تخريج أحاديث المُهذَّب» تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي المتوفى سنة ٥٨٤ هـ، وكتاب المهذب هو كتاب في الفقه الشافعي تصنيف أبي إسحاق الشيرازي.

ثم تتالت كتب التخاريج حتى شاعت وكثرت، وبلغت عشرات المصنفات وبذلك قدم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرّجوا أحاديثها. وبالتالي قدموا خدمة جليلة مشكورة للسنة النبوية المطهرة، وسدوا بعملهم هذا ثغرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثية. ولو لم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية، ولعانينا نحن اليوم كثيراً في الاهتداء إلى مصادر تلك الأحاديث الكثيرة، فجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات ابتغاء وجه الله تعالى خير الجزاء.

ثم دارت الأيام، وجاء العصر الذي نحن فيه، وتغيرت الأحوال كثيراً إذ صار كثير من الباحثين ومن ينتسب للعلم لو رأى حديثاً في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فانه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر، لقلة معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في «صحيح البخاري» أو «مسند احمد» أو «مستدرك الحاكم» فانه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها!...

وقد لمستُ ذلك بوضوح ـ في المحيط العلمي الذي أعيش فيه ـ عند طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السُّنة وباقي العلوم الشرعية الأخرى، لنيل درجة ما يسمى بـ «الماجستير» و «الدكتوراه» وكذلك من الطلاب والباحثين عامة.

فاقتضى الأمر أن يُصنَّف في ذلك كتابٌ يشتمل على قواعد وأصول تبين كيفية التخريج وطرقه، ويُوضّح فيه طريقة كل مصنف من المصنفات الحديثية التي صنفها الأئمة، وترتيبه وتبويبه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه، كما يُذْكر في هذا المصنَّف الفهارس والمراجع الحديثة التي تولت فهرسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهِّلُ على الباحث الوصولَ إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق.

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، فأسأل الله التوفيق والسداد، والتيسير لإتمامه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر. وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم آمين.

٤ - أشهر كتب التخاريج، والتعريف ببعضها

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخاريج[١]. فمن أشهر تلك الكتب:

١ - تخريج أحاديث المهذب، لأبي إسحق الشيرازي: تصنيف محمد بن موسى الحازمي (- ٥٨٤ هـ).

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير، لابن الحاجب تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (- ٧٤٤ هـ).

٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للمرغيناني: تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (- ٧٦٢ هـ).

٤ - تخريج أحاديث الكشاف، للزمخشري. للحافظ الزيلعي أيضاً.

٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي: تصنيف عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ).

---

(١) انظر أسماء ما يقارب اربعين كتاباً في التخريج في «الرسالة المستطرفة» من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١.

٦ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الاحياء من الأخبار، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ـ ٨٠٦ هـ).

٧ ـ تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب: للحافظ العراقي أيضاً.

٨ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، للرافعي: تصنيف احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢ هـ).

٩ ـ الدراية في تخريج احاديث الهداية: للحافظ ابن حجر أيضاً.

١٠ ـ تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي: تصنيف عبد الرؤوف بن علي المُناوي (ـ ١٠٣١ هـ).

وإليك تعريفاً ببعضها مع نبذة عن حياة مؤلفيها:

أ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية، وقد صنفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ[1]. وهو كتاب خرّج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ـ ٥٩٣) هـ في كتابه «الهداية» في الفقه الحنفي.

وهو من أجود كتب التخريج ـ إن لم يكن أجودها ـ وأنفعها وأشملها ذكراً لطرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يُسبق إليه ـ فيما أعلم ـ.

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه مَن جاء بعده من أصحاب كتب التخاريج لا سيما الحافظ ابن حجر العسقلاني.

---

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي. و«الزيلعي» نسبة إلى «زيلع» بلدة على ساحل الحبشة، وفيها موضع لحط السفن، وهي الآن من أرض «الصومال» نشأ رحمه الله نشأة علمية فتفقه وبرع فيه، وطلب الحديث واعتنى به، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته، ومن شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز، والقاضي علاء الدين التركماني، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية، وأحاديث الكشاف. فاستوعب ذلك استيعاباً بالغا، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، وصنف كتاباً آخر في التخريج، وهو تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري. توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة.

وهذا الكتاب يدل على تبحر الزيلعي في الحديث وعلومه، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة. وقدرته على استخراج ما فيها. قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» عن هذا الكتاب: «وهو تخريج نافع جداً، به استمد مَن جاء بعده من شُرّاح الهداية، بل منه استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجه[1]، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال»[2].

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب «الهداية» ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصياً طرقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب «الهداية» ويذكر من أخرجه أيضاً، ويرمز لهذه الأحاديث[3] بـ «أحاديث الباب». ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بـ «أحاديث الخصوم» ويذكر من أخرجها أيضاً. يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكمال الانصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواه.

وقد طبع الكتاب طبعتين. كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري. لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والمتون، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان، وذلك سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م بمطبعة دار المأمون، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات[4].

---

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك وأشار إلى استفادته من تخاريج هذا الكتاب في مقدمة كتابيه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية ص ١٠» و«الحبير ص ٩».

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٨١.

(٣) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى حديث كتاب «الهداية».

(٤) اعيد تصوير هذه النسخة في بيروت لدى دار إحياء التراث العربي والمكتب الاسلامي وصوّر ايضاً في القاهرة لدى دار الحديث بالأزهر. «الناشر».

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث «كتاب الطهارة» ويستمر إلى آخر أبواب الفقه، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب «الهداية» لذلك فالرجوع إليه سهل جداً، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق، ثم ينظره في ذلك الباب.

هذا والكتاب - كما مرّ في عرض طريقة المؤلف فيه - يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى. فهو حاوٍ لجلّ ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتبوعة، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل، فجزى الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

نموذج من الكتاب

وإليك نموذجاً من التخريج في هـذا الكتاب: وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب. قال رحمه الله تعالى:

«الحديث الثالث: رُوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة في المني: «فاغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً» قلت: غريب. وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً. انتهى. ورواه البزار في مسنده وقال: لا يعلم من أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هـذا، ورواه غيره عن عَمْرة مرسلاً، انتهى. قال ابن الجوزي في «التحقيق»: والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة: «اغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً» قال: «وهذا حديث لا يُعرف، وإنما رُوي نحوه من كلام عائشة» ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور، والله أعلم. ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يُصلّى فيه، وهذا

ينتقض بما وقع في «مسلم»: «كنتُ أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه» وعند أبي داود «ثم يصلي فيه» والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك. وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء، وهذا ينتقض بما في «مسلم» أيضاً «لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري» والله أعلم». [ثم قال[1]].

أحاديث الباب

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه، انتهى. قال البيهقي، وهذا لا منافاة بينه وبين قولها: كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين، انتهى. وقال ابن الجوزي: ليس في هذا الحديث حجة، لأن غسله كان للاستقذار، لا للنجاسة.

حديث آخر «إنما يُغْسَل الثوبُ من خمسٍ» سيأتي قريباً.

الآثار: روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا حسين بن علي بن جعفر ابن برقان عن خالد بن أبي عزة قال: سأل رجل عمر بن الخطاب فقال، إني احتلمت على طنفسة، فقال: إن كان رطباً فاغسله، وإن كان يابساً فاحككه، وإن خفي عليك فارششه بالماء، انتهى.

أحاديث الخصوم: روى أحمد في «مسنده» حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة ابن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلت المني من

---

(1) الكلام الذي بين المعكوفتين ليس من كلام الزيلعي وإنما هو من كلامي.

ثوبه بعِرْق الإذْخِر ثم يصلي فيه، ويحتُّه يابساً ثم يصلي فيه». انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في «سننه» والطبراني في «معجمه» عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد ابن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب، قال: «إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق، وقال: إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة» انتهى. قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك، انتهى. قال ابن الجوزي في «التحقيق»: وإسحاق إمام مخرج له في «الصحيحين» ورفْعُهُ زيادة، وهي من الثقة مقبولة، ومن وقفه لم يحفظ، انتهى. ورواه البيهقي في «المعرفة» من طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً وقال: هذا هو الصحيح موقوف، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً، ولا يثبت، انتهى[1].

(١) انظر النص من «نصب الراية» (٢٠٩/١ ـ ٢١٠).

ب - الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر العسقلاني[1]. وهو تلخيص لكتاب «نصب الراية» للحافظ الزيلعي الذي مرّ الكلام عليه قريباً. ولم يصنفه صاحبه استقلالاً، وإنما لخص فيه ما جاء من التخاريج التي في «نصب الراية» وترتيبه كترتيب الأصل، في الأبواب، لكنه أخلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب. فقد قال رحمه الله تعالى:

«أما بعد: فإنني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للامام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل، مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للامام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض

(١) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ. نزيل القاهرة، ولد سنة ٧٧٣ هـ ومات والده سنة ٧٧٧، وماتت أمه قبل ذلك، فنشأ يتيماً. حفظ القرآن وله تسع سنين، استصحبه وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤ هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري، ثم حفظ كتباً من مختصرات العلوم ثم حبب إليه النظر في التواريخ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦ هـ فلازمه عشرة أعوام، وحبب إليه فن الحديث، ثم رحل إلى الاسكندرية، ثم حج ودخل اليمن، ثم رحل إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها، ثم صنف الكتب الكثيرة المفيدة التي تغني شهرتها عن ذكرها. وولي القضاء، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بسعة الاطلاع والحفظ توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة.

الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه، كما انتفع أهل المذهب. فأجبته إلى طلبه. وبادرت إلى وفق رغبته. فلخصته تلخيصاً حسناً مبيناً، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يُسْتَغنَى عنه، والله المستعان في الأمور كلها، لا إله إلا هو[1].

والكتاب وإن كان ملخصاً مختصراً، ربما يسهل على المبتدىء، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل[2] لأنه من المعلوم أن مبنى التخريج النافع على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتم الفائدة، ويكمل الانتفاع، وتشفى الصدور في الوصول إلى أعماق تخريج الحديث. وكتاب الزيلعي هو كذلك، وليس فيه استطراد أو حشو، فكل تلخيص أو حذف لبعض طرق الحديث أو الدلالة على مواضعه بشكل كامل يقلل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه، ويضعف الانتفاع بما جاء فيه، ويخل بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله، والله أعلم. وإليك نموذجاً من تخريج هذا الكتاب.

قال المؤلف رحمه الله: «حديث قال النبي ﷺ لعائشة في المني: فاغلسيه إن كان رطباً، وافركيه إن كان يابساً. لم أجده بهذه السياقة. وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً، وأغلسه إذا كان رطباً. ولمسلم من وجه آخر: لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري. ولأبي داود: كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه. ولأحمد من طريق عبد الله بن عبيد بن عُمير عن عائشة[3]: كان رسول الله ﷺ يسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه، ويحته يابساً ثم يصلي فيه. وفي الصحيحين عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ. وروى ابن أبي شيبة من طريق خالد بن أبي عزة: سأل رجل عمر فقال: إني

---

(١) مقدمة الدراية: ١٠/١.

(٢) أي مع وجود كتاب «نصب الراية».

(٣) في النسخة المطبوعة بدل «عن عائشة» كلمة «غيره» والظاهر أنه خطأ مطبعي.

احتلمت على طنفسة فقال: إن كان رطباً فاغسله. وإن كان يابساً فاحككه. فان خفي عليك فارششه. وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس في المني: إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق. قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف، ورفعه شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء، ولا يثبت. انتهى. وهو عند الدارقطني والطبري[1]».

(١) انظر الدراية: ٩١/١ - ٩٢. هذا وقد طبع الكتاب طبعتين كانت الأولى بمطبعة محبوب المطابع بدهلي، وكانت الثانية بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، وذلك سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني أثابه الله.

جـ - التلخيص الحبير

في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

هذا الكتاب كتاب نافع جيد. لخص فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) كتاب «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقّن (- ٨٠٤ هـ). وكتاب «الشرح الكبير» هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (- ٦٢٣ هـ). شرح فيه كتاب «الوجيز» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (- ٥٠٥ هـ).

ومما تجدر الاشارة إليه أن كتاب «الشرح الكبير» قد اعتنى بتخريج أحاديثه عدد من العلماء. منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر. وهم: سراج الدين بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) وعز الدين بن جماعة (- ٧٦٧ هـ) وحفيده بدر الدين بن جماعة (- ٨١٩ هـ) وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش (- ٨٤٥ هـ) وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٧٧٤ هـ) وواحد بعده وهو السيوطي (-٩١١ - هـ) وسمى كتابه «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير».

كما تجدر الاشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه «البدر المنير» في سبعة مجلدات، ثم لخصه في أربعة مجلدات. وسماه «خلاصة البدر المنير» ثم انتقاه في جزء. وسماه «منتقى خلاصة البدر المنير[1]». وقد أشار الحافظ ابن حجر

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٨٩.

إلى هذا، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ « خلاصة البدر المنير » فما أدري ما السبب؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرّجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن. لكنه قال: إنه اطاله بالتكرار، وأما تلخيصه - ويعني به « منتقى خلاصة البدر المنير » - فقال عنه: إنه أخَلَّ فيه بكثير من مقاصد الأصل، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفاً، وكذلك في كتاب « نصب الراية » للزيلعي، وعلل استفادته من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينبه في كتابه المذكور على ما يحتج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى. ورجا الله تعالى أن يكونّ كتابه هذا حاوياً لـجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع.

وإليك نص المقدمة كاملاً. لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: « أما بعد: فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز - للامام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه - لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الانصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة[1] لطيفة أخلّ فيها بكثير من مقاصد

(١) يقال جلدة ومجلد، للجزء المجلد من الكتاب.

المطوّل وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. فمنَّ الله بذلك. ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للامام جمال الدين الزيلعي، لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه، وأرجو الله - إن تمَّ هذا التتبع - أن يكون حاوياً لـجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع. وهذا مقصد جليل[1]».

قلت: قد تم هذا التتبع بحمد الله تعالى، وقد حوى - فعلاً - جُلَّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم، لذا يعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب.

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» إلى حد كبير. وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه.

وإليك نموذجاً من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «حديث عليّ أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تَحِلَّ، فرخص له. اخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي. من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم عن حُجَيَّة بن عدي عن عليّ، ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر العدوي عن عليّ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم، ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يَنَّاق عن النبي ﷺ مرسلاً، وكذا رجحه أبو داود. وقال البيهقي: قال الشافعي: رُوي عن النبي ﷺ أنه تَسَلَّفَ صدقة مال العباس قبل أن تحل، ولا أدري أثبت أم لا؟ قال البيهقي: عَنَى بذلك هذا الحديث، ويعضده حديث أبي البختري عن عليّ أن النبي ﷺ قال: إنّا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس

(١) مقدمة التلخيص الحبير ص ٩.

صدقة عامين، رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعا. وفي بعض ألفاظه: أن النبي ﷺ قال لعمر: إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام أول، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع(1).

(1) التلخيص الحبير: ١٦٢/٢ - ١٦٣. هذا وقد طبع الكتاب طبعتين، كانت الأولى بالمطبعة الأنصارية في دهلي، وكانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

د ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار
في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

هذا الكتاب خرّج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي[1] (ـ ٨٠٦ هـ) الأحاديث التي في كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي (ـ ٥٠٥ هـ).

وقد طبع هذا التخريج بذيل كتاب «إحياء علوم الدين» وهو تخريج نفيس مفيد جداً. يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول باعه فيه.

وطريقته في التخريج انه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه. وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يعزُه إلى غيرها، إلا لغرض مفيد، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه، أو كان لفظه أقرب الى لفظه

(١) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ولد بمنشاة المهراني بين مصر والقاهرة سنة ٧٢٥ هـ، وعني بفن الحديث، وتقدم فيه بحيث كان شيوخ عصره يشهدون له بالمعرفة ويثنون عليه، ومنهم السبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم. ووصفه الأسنوي بحافظ العصر. وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها، وتخريج أحاديث الأحياء، وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب. وشرع في إملاء الحديث من سنة ٧٩٦ هـ فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد ان كانت دائرة. فأملى اكثر من أربعمائة مجلس. وكان صالحاً متواضعاً. ضيق المعيشة توفي سنة ٨٠٦ هـ ورثاه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة عزاء. رحمه الله رحمة واسعة.

الذي في «الإحياء». وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرر الحديث في «الإحياء»، فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالباً. وقد يكرر تخريجه لغرض، او لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وإن كان التكرار في باب آخر، خرّجه في جميع المواضع، ونبه على أنه تقدم، وربما ذهل عن التنبيه.

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في «الإحياء» وصحابيّه، ومخرجه، ثم يبين صحته او حسنه أو ضعفه. وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة، بيّن ذلك بقوله: «لا أصل له» وأحياناً يقول «لا أعرفه» أي: لا يعرفه حديثاً في كتب السنة في حدود اطلاعه. وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله.

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع. وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال:

«وبعد: فلما وفق الله تعالى لاكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين، في سنة إحدى وخمسين[1]، تعذّر الوقوف على بعض أحاديثه، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين، فظفرت بكثير مما غرب عني علمه. ثم شرعت في تبييضه في مصنَّف متوسط حجمه، وأنا مع ذلك متباطيء في اكماله، غير متعرض لتركه وإهماله، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه. وتكرر السؤال من جماعة في إكماله. فأجبت وبادرت إليه، ولكني اختصرته في غاية الاختصار، ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث، وصحابيِّه، ومُخْرِجه، وبيان صحته او حسنه او ضعف مَخْرَجه، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، وبل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة. وأبيّن ما ليس له أصل في كتب الأصول[2] والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسؤول»[3].

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

(٢) أي كتب الحديث التي هي أصول للسنة. ومدار السنة عليها، كالكتب الستة وغيرها من مشاهير كتب السنة.

(٣) مقدمة التخريج المذكور بذيل «الاحياء» ١/١.

وهذا التخريج ضروري ومهم جداً: لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة. فتولى هذا التخريج بيانها، وميز صحيحها من سقيمها، بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء.

وإليك نموذجاً من هذا التخريج:

قال العراقي رحمه الله تعالى: «حديث (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء، إلا ما غيّر لونه أو طعمه او ريحه) أخرجه ابن ماجة من حديث أبي أمامة باسناد ضعيف، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد، وصححه أبو داود وغيره»[1].

(١) احياء علوم الدين: ١/١٣٠.

الباب الأول

طرق التخريج

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

الطريقة الاولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

الفصل الثاني

الطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

الفصل الثالث

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة، من أي جزء من متن الحديث.

الفصل الرابع

الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

الفصل الخامس

الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً.

خطة العمل في تخريج الحديث

مقدمة تمهيدية:

في تأمل حال الحديث، وتحديد الطريقة الأيسر في تخريجه.

إذا عرض لنا حديث وأردنا تخريجه، ومعرفة وجوده في مصادره الأصيلة، أو إذا طلب منا تخريج حديث من الأحاديث. فأول ما نفعله ـ قبل البدء بالبحث عنه في الكتب ـ هو أن نتأمل حال الحديث الذي عرض لنا أو طلب منا تخريجه، وذلك بالنظر إلى صحابيّه الذي رواه ـ إن كان مذكوراً في الحديث ـ أو بالنظر في موضوعه، او بالنظر في ألفاظه، أو أول لفظ من ألفاظه، او بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه، وذلك لنتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأيسر والأقرب منالاً لنسلكها في الوصول إلى تخريجه.

ولدى استقرائي العملي وبحثي النظري في طرق تخريج الحديث التي يمكن ان يسلكها الباحث لتخريج الحديث، ظهر لي أن طرق التخريج لا تزيد عن خمسة وهي:

طرق التخريج:

١ ـ التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

٢ ـ التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

٣ ـ التخريج عن طريق معرفة لفظ (بارز او لا يكثر دورانه) من أي جزء من متن الحديث.

٤ ـ التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات.

٥ ـ التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه.

وإليه تفصيل هذه الطرق الخمسة على التوالي:

الفصل الأول

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي مذكوراً في الحديث الذي يراد تخرجه. اما إذا لم يكن اسم الصحابي مذكوراً في الحديث، ولم نتمكن من معرفته، فلا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة، وهو أمر واضح.

فإذا كان اسم الصحابي مذكوراً في الحديث، أو عرفناه بطريقة ما، ثم قررنا سلوك طريقة تخريجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة، فعلينا ان نستعين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي:

أولاً ـ المسانيد.

ثانياً ـ المعاجم.

ثالثاً ـ كتب الأطراف.

* * *

المسانيد

أما المسانيد فهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة. أي بمعنى انهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة.

والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة ربما تبلغ مائة مسند أو تزيد، وقد ذكر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» اثنين وثمانين مسنداً منها، ثم قال: «والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه»[1].

وأما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند، فقد يكون على نسق حروف المعجم، وقد يكون على السابقة في الإسلام، أو القبائل، أو البلدان او غير ذلك، لكن ترتيبها على الحروف أسهل تناولاً.

هذا هو المشهور في المسانيد وترتيبها. وقد يطلق المسند عند المحدثين على كتاب مرتب على الأبواب او الحروف لا على الصحابة، وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله ﷺ. مثل مسند بَقِيّ بن مَخْلد الأندلسي (- ٢٧٦ هـ) فانه مرتب على أبواب الفقه[2].

وإليك أسماء بعض المسانيد:

١ - مسند أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ).
٢ - مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (- ٢١٩ هـ).
٣ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (- ٢٠٤ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٧٤.

(٢) المصدر السابق ص ٧٤ - ٧٥.

٤ ـ مسند أسد بن موسى الأموي (ـ ٢١٢ هـ).
٥ ـ مسند مُسَدّد بن مُسَرْهد الأسدي البصري (ـ ٢٢٨ هـ).
٦ ـ مسند نُعَيْم بن حماد.
٧ ـ مسند عُبيد الله بن موسى العَبْسي.
٨ ـ مسند أبي خَيثمة زهير بن حرب.
٩ ـ مسند أبي يعْلى احمد بن علي المثنى الموْصلي (ـ ٣٠٧ هـ).
١٠ ـ مسند عبد بن حُمَيد (ـ ٢٤٩ هـ).

وسأتكلم عن اثنين من المسانيد وهما مسند الحُميدي، ومسند أحمد، وذلك لشهرتها ولأنها قد طُبعا فتسهل المراجعة فيهما على كل مراجع، وأبدأ بمسند الحميدي، لتقدمه الزمني على مسند أحمد.

أ ـ مسند الحميدي

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري المتوفى سنة ٢١٩ هـ، وهو مصنف ليس بالكبير. ويتألف من أحد عشر جزءاً حديثياً[1] وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة.

ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حسب الترقيم في النسخة المطبوعة، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء وإنما سلك المؤلف مسلكاً آخر، فبدأ بمسند أبي بكر الصديق ثم باقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله، والظاهر انه لم يذكره لأنه لم يزو له من طريقه حديثاً. وأما بقية الأسماء فلم أهتد إلى طريقته في ترتيبهم والظاهر انه لاحظ أصحاب السابقة إلى الاسلام، ثم

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ٦٧.

أحاديث امهات المؤمنين ثم باقي الصحابيات ثم أحاديث رجال الأنصار. ثم باقي مسانيد الصحابة، ولم استظهر لها ترتيباً خاصاً فالله أعلم.

وعدد اسماء الصحابة الذين اسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابياً، لم يرو من طريق عدد كبير منهم إلا حديثاً واحداً.

وقد طبع الكتاب ونشره المجلس العلمي بالباكستان، وحققه وعلق عليه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي جزاه الله خيراً. وقد عني بتحقيقه والتعليق عليه عناية جيدة، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة. وقد رقم الأحاديث وهو عمل جيد. ورتب أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث والاشارة إلى رقمه في المسند، وهو عمل يشكر عليه. وحبذا لو رتب أسماء الصحابة على حروف الهجاء لسهل على المراجعين فيه ووفر عليهم جهداً كبيراً. وقد طبع الكتاب في مجلدين متوسطي الحجم، طبع الأول سنة ١٣٨٢ هـ وطبع الثاني ١٣٨٣ هـ ولم يطبع الكتاب طبعة أخرى والله أعلم[1].

وكيفية العثور على الحديث فيه ان تبحث عن اسم الصحابي المروي من طريقه ذلك الحديث ثم تفتش عن الحديث داخل مسنده فان وجدته وإلا فيكون المصنف لم يخرجه فيه فتلجأ إلى مصدر آخر.

ب ـ مسند الامام احمد بن حنبل

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث، صنفه الامام احمد بن محمد ابن حنبل الشيباني المتوفى سنة٢٤١ هـ.

ورتبه على مسانيد الصحابة، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة، بغض النظر عن موضوع الحديث، فالجامع بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله ﷺ.

---

(١) اعادت تصوير الكتاب دار الكتب العلمية في بيروت. «الناشر».

لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أموراً متعددة، منها: أفضليتهم، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها، ومنها قبائلهم، وهكذا...

وربما جعل أحاديث بعضهم في اكثر من موضع، لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها حتى يهتدي إلى موضعه. وقد سهَّل ناشرو المسند، وهم اصحاب «المكتب الإسلامي» و«دار صادر» ببيروت - حينما صوَّروه سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م عن الطبعة الميمنية بالقاهرة - فألحقوا بالطبعة المصورة فهرساً لأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة، وذكروا ان الشيخ ناصر الدين الألباني كان قد أعدَّ هذا الفهرس لنفسه لتسهل عليه المراجعة في المسند «وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند[1].

فمن أراد تخريج حديث عَرَف اسم الصحابي الذي رواه، فليراجع أولاً هذا الفهرس المشار إليه ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث إن كان قد رواه الإمام أحمد في المسند . وإلا فليبحث عنه في مصدر آخر.

هذا وقد اشتمل المسند على /٩٠٤/ مسانيد من مسانيد الصحابة، منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث كمسند أبي هريرة والمكثرين من الصحابة، ومنها مسانيد لا تشتمل إلا حديثاً واحداً، ومنها مسانيد بين ذلك.

وقد ابتدأ المصنف بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدماً أبا بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ثم بقية العشرة رضي الله عنهم. ثم ذكر حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة، ثم مسانيد أهل البيت، فذكر احاديثهم، وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد رضي الله عنه. وقد طبع

(١) نشرت دار الكتب العلمية في بيروت اول سنة ١٩٨٥ فهرساً يشتمل على جميع احاديث المسند حسب الترتيب الهجائي. «الناشر».

الكتاب في ستة مجلدات، وطبع على حاشيته كتاب «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي بن حسام الدين، الشهير بالـمُتَّقي.

المعاجم

كلمة تعريفية:

المعاجم جمع مُعْجم. والمعجم في اصطلاح المحدثين الكتاب الذي تُرتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة او الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك. والغالب ان يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم، والذي يعنينا هنا المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط.

أشهر المعاجم:

والمعاجم كثيرة وأشهرها ما يلي:

١ ـ **المعجم الكبير**[1]: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ـ ٣٦٠ هـ) وهو على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم ـ عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف ـ ويقال إن فيه ستين ألف حديث، وفيه يقول ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد. وإذا أريد غيره قُيِّد.

٢ ـ **المعجم الأوسط**: له أيضاً، وهو مرتب على أسماء شيوخه، وهم قريب من ألفي رجل، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث.

---

(١) ينشر حالياً في بغداد بمساهمة وزارة الأوقاف العراقية. وقد صدر منه عدة أجزاء. «الناشر».

٣ ـ المعجم الصغير[1]: له أيضاً. خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه. يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه.

٤ ـ معجم الصحابة: لأحمد بن علي بن لال الهمذاني (ـ ٣٩٨ هـ).

٦ ـ معجم الصحابة لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ـ ٣٠٧ هـ).

(١) نشرته المكتبة السلفية بالمدينة وأيضاً دار الكتب العلمية في بيروت، «الناشر».

كتب الأطراف

١ - حقيقتها:

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية. اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن، إما على سبيل الاستيعاب، او بالنسبة لكتب مخصوصة. ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها. وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط.

٢ - ترتيبها:

أما ترتيبها. فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم، أي يبدءون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا وربما رتبها بعضهم - وهو قليل - على الحروف بالنسبة لأول المتن، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للدارقطني، فقد رتبه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون[1]. وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه «الكشاف في معرفة الأطراف[2]».

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٧٠.

(٢) انظر مقدمة «ذخائر المواريث» ص ٤، للنابلسي، والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزي وقد توفي سنة ٧٦٥ هـ. وكتابه المذكور في أطراف الكتب الستة.

٣ ـ معنى الأطراف:

الأطراف جمع «طَرَف» و «طرف الحديث» معناه: الجزء من متنه الدال على بقيته. مثل قولنا: حديث «كلكم راع» وحديث «بني الإسلام على خمس» وحديث «الإيمان بضع وسبعون شعبة» وهكذا.

٤ ـ عددها:

وكتب الأطراف كثيرة، ومن أشهرها:

١ ـ أطراف الصحيحين، لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١ هـ.

٢ ـ أطراف الصحيحين، لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضاً.

٣ ـ الاشراف على معرفة الأطراف: أي أطراف السنن الأربعة، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ (ابن عساكر) الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ.

٤ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف[١]. أي اطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن المزّي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ.

٥ ـ إتحاف المهرة بأطراف العشرة[٢]، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

---

(١) نشر كاملاً في الهند واعيد تصويره في القاهرة وبيروت. «الناشر»

(٢) وهذه العشرة هي: الموطأ ومسند الشافعي ومسند احمد ومسند الدارمي وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني. وإنما زاد العدد واحداً، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه، كما في «لحظ الألحاظ» ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٢٣.

٦ ـ أطراف المسانيد العشرة[1]، لأبي العباس احمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ.

٧ ـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث[2] لعبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣ هـ.

فوائدها:

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي:

أ ـ معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد، وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريباً او عزيزاً أو مشهوراً.

ب ـ معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث. والباب الذي أخرجوه فيه.

جـ ـ معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عُمِلَ عليها كتاب الأطراف.

تنبيـــه:

- ينبغي ان يُعْلم ان كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملاً ـ كما هو واضح ـ كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف، وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب، وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملاً باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف. فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تعطيك الحديث كاملاً، ولا تحوجك للرجوع إلى مصدر آخر.

---

(١) وهذه العشرة هي: مسند ابي داود الطيالسي. ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحي العدني، ومسند إسحق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد ابن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.

(٢) نشر في القاهرة واعادت تصويره دار المعرفة في بيروت. «الناشر».

أ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

١ ـ مصنِّفه:

الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ.

٢ ـ الغرض الأساسي من تصنيفه:

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريقة يسهل على القارىء معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد.

٣ ـ موضوعه:

ذِكْرُ أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها وهي:

أ ـ مقدمة صحيح مسلم.
ب ـ كتاب المراسيل لأبي داود.
جـ ـ كتاب العلل الصغير للترمذي. وهو الذي في آخر كتابه «الجامع».
د ـ كتاب الشمائل للترمذي أيضاً.
هـ ـ كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

٤ ـ رموزه:

لقد رمز المزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به وهذه الرموز هي:

خ: للبخاري.
خت: للبخاري تعليقاً.
م: لمسلم.
د: لأبي داود.
مد: لأبي داود في مراسيله.
ت: للترمذي.
تم: للترمذي في الشمائل.
س: للنسائي.
سي: للنسائي في «عمل اليوم والليلة».
ق: لابن ماجه.
ز: لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث.
ك: لما استدركه المصنف على ابن عساكر.
ع: لما رواه الستة.

٥ - ترتيبه:

الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب. فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أولُ اسمه همزة، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا... مثل ترتيب الكلمات في المعجم، لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند «أبيض بن حَمّال».

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه /٩٠٥/ مُسْنَداً، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم /٤٠٠/ مسنداً، وبهذه الطريقة يُعْرَف عدد أحاديث كل صحابي على حدة.

وإذا كان الصحابي مكثراً من الرواية، فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً.

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة، وكثر عدد الآخذين عنه، فانه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثر عدد الآخذين عنهم. فيقسم مروياتهم على تراجم «أتباع أتباع التابعين» فيترجم أحياناً هكذا:

... حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

٦ ـ تكرار الحديث وسببه:

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة. وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بعدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب، ولذلك بلغت عدة أحاديثه /١٩٥٩٥/ حديثاً. على حين بلغت أحاديث كتاب «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» /١٢٣٠٢/ حديثاً.

٧ ـ ترتيب سياق الأحاديث فيه:

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرّجيه من أصحاب الكتب أولاً، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا. فما رواه الستة يقدّم في الذكر على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة، وهكذا... ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم... وينتهي بابن ماجة.

٨ ـ الغاية من المراجعة فيه:

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة، أما معرفة متن الحديث بتمامه فلا بد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها.

٩ ـ طريقة إيراد الحديث فيه:

يبدأ المصنف بذكر لفظ «حديث» عند أول كل حديث يريد إيراده. ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث، ثم يذكر طرفاً من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه. وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله ﷺ إن كان الحديث قولياً. أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعلياً، أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث، فيقول مثلاً: «حديث العُرَنيّين» ثم يقول ـ في الغالب ـ «الحديث» أي اقرأ الحديث وبعد ذكره طرفاً من متن الحديث، يشرع في بيان الأسانيد التي رُوي بها الحديث في المصنفات التي ترمز إليها على ترتيب الرموز تماماً. فيبدأ بكَتْب أول تلك الرموز، ويتبعه باسم «الكتاب» الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنَّف، ثم يذكر الاسناد بتمامه منتهياً إلى اسم المتَرْجَم بقوله «عنه به» أي بهذا الاسناد كما في الترجمة، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها. وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل الـمُخَرِّج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها. فان تعددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط، ثم قال الأخير: «ثلاثتهم» أو «أربعتهم» عن فلان، أي عن الشيخ المشترك. وكثيراً ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم.

١٠ ـ نموذج منه:

قال المصنف: «حرف الألف ـ من مسند أبيض بن حمّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ ـ د ت س ق حديث: أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب». الحديث.

د: في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلاني، كلاهما عن محمد ابن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل عن سُمَيّ بن قيس عن شُمير ابن عبد الـمَدَان عن أبيض بن حمّال به.

ت: في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحي بن أبي عمر، كلاهما عن محمد بن يحي ابن قيس باسناده، وقال: غريب.

كـ ض: في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحي بن قيس به. وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن مَعْمَر عن يحي بن قيس المأربي عن أبيض بن حمّال به. وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عم مَعْمَر نحوه. قال سفيان: وحدثني ابن ابيض بن حمال عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله. وعن عبد السلام بن عتيق، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة، كلاهما عن عمرو بن يحي بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه.

ق: في الأحكام عن محمد بن يحي بن أبي عمر، عن فرج بن سعيد بن علقمة ابن سعيد بن أبيض بن حمال عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد عن أبيه أبيض نحوه.

كـ: حديث س في رواية ابن الأحمر، ولم يذكره أبو القاسم[1].

(١) تحفة الأشراف: ٨٧/١.

ب ـ ذخائر المواريث
في الدلالة على مواضع الحديث

---

١ ـ مصنفه:

صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي /١٠٥٠ هـ ـ ١١٤٣ هـ/ الدمشقي الحنفي.

٢ ـ موضوعه:

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

٣ ـ ترتيبه:

رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة، مُرَتَّباً ذكرهم على نسق حروف المعجم، مبتدئاً بالهمزة منتهياً بالياء.

٤ ـ تقسيمه:

لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب، مرتّباً ما في كل باب على نسق حروف المعجم تسهيلاً للاستخراج. وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.

الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنّى به.

الباب الثالث: في مسانيد المبهمين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم.

الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات.

الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.

الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.

الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها الـمُرسِلين.

وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى الـمُرسِلين، وفي المبهمين منهم وفي مراسيل النساء.

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك.

٥ - رموزه:

(خ) للبخاري. (م) لمسلم. (د) لأبي داود. (ت) للترمذي. (س) للنسائي[١]. (هـ) لابن ماجة. (ط) للموطأ.

٦ - كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها:

بدأ المؤلف الكتاب - كما مرّ قريباً - بحرف الهمزة، فقال: «حرف الهمزة» ثم قال: «أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي ﷺ» ثم قال: «حديث» بخط كبير، ثم ذكر طرف الحديث فقال: «أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب» ثم قال: «وفيه لا حمى في الأراك» ثم كتب ما يلي: «[«د» في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القرشي. «ت» في الأحكام عن قتيبة. (هـ) فيه[٢] عن محمد بن يحيى بن أبي عمر] انتهى إيراد الحديث. ثم

(١) في سننه الصغرى المسماة بـ «المجتبى من سنن النبي المختار» وهي المتداولة.

(٢) أي في كتاب الأحكام.

ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل.

ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنّف الذي روى ذلك الحديث. ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصاراً، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب[1]، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للمزي.

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ.

وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار. بخلاف ما فعل المزي في «تحفة الأشراف» فانه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين رووه، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث. ولذلك جاءت عدة أحاديث «ذخائر المواريث» /١٢٣٠٢/ حديثاً، على حين بلغت عدة أحاديث «تحفة الأشراف» /١٩٥٩٥/ حديثاً - كما مرَّ قريباً -.

٧ - كيفية المراجعة فيه:

قال مصنفه في المقدمة[2]:

«وإذا أردتَ الاستخراج منه، فتأمل في معنى الحديث الذي تريده، في أي شيء هو؟ ولا تعتبر خصوص ألفاظه، ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث. فصحح الصحابي المروي عنه، ثم اكشف عنه في محله تجده إن شاء الله تعالى».

---

(١) أنظر مقدمة الكتاب المذكور: ٤/١.
(٢) المصدر السابق ٤/١.

٨ ـ الموازنة بينه وبين كتاب «تحفة الأشراف» للمزي:

لا شك أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر. فكتاب المزي أجود لمن يريد الأسانيد ويعتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله، كما أنه يمتاز بذكر الحديث ـ الذي رواه عدد من الصحابة ـ في مسانيدهم جميعاً وهي ميزة جيدة، لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث من الصحابة فانه يجده في مسنده، أما في «ذخائر المواريث» فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة. وهذا نقص في الكتاب.

على أن كتاب «ذخائر المواريث» يمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب المزي[1]، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فانه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل. ثم بامكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أحيل عليها، ويبني عليها ما شاء.

(١) طبع كتاب «ذخائر المواريث» في أربعة أجزاء داخل مجلدين، على حين أن ناشر كتاب «تحفة الأشراف» قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات [تم نشر الكتاب في اربعة عشر مجلداً] ما بين المعقوفتين من الناشر.

الفصل الثاني

الطريقة الثانية

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

١) متى يلجأ إليها؟

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث، لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يسبب لنا ضياعاً للجهد بدون فائدة.

٢) المصنفات المساعدة فيها:

يساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات. وهي:

أ ـ الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.
ب ـ الكتب التي رُتّبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم.
جـ ـ المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

أما الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فكثيرة، وإليك كلمة تعريفية بها مع ذكر أسماء أشهرها وأسماء مؤلفيها:

أ ـ كلمة في
الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس

المراد بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ما يدور على ألسنتهم ويتناقلونه بينهم من الأقوال منسوبة إلى النبي ﷺ، وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحاً أو حسناً، ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له. وبما أن انتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين، يفسد على المسلمين دينهم، لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم، وبالتالي عملهم بمقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح سواها، لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث في أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها الأحاديث المشتهرة على الألسنة في تلك العصور، وبينوا صحيحها من سقيمها، وبينوا من رواها وخرجها من أصحاب المصنفات إن كان لها أصل. وذلك تحذيراً للناس من العمل بها والتأدب بأدبها إن كانت مكذوبة أو لا أصل لها.

و «الشهرة» في هذه الأحاديث ليست هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها أن يُرْوَى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر وإنما المراد بها الشهرة اللغوية، أي انتشار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها لدى عامتهم.

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم، ومن هذه المصنفات[1]:

---

(١) تراجع أسماء هذه المصنفات في الرسالة المستطرفة ص ١٩١ ـ ١٩٢ للكتاني. وتحذير المسلمين لمحمد البشير ظافر.

١ ـ المقاصد الحسنة (١)

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها /١٣٥٦/ حديثاً. وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره، مع التحرير والإتقان كما قال اللكنوي(٢). قال ابن العماد الحنبلي(٣): «وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بـ «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» وفي كل منها ما ليس في الآخر» ولذلك اعتنى العلماء به، فتناولوه بالدرس والاختصار. فاختصره تلميذه عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني في كتابه «تمييز الطيب من الخبيث» كما اختصره علي بن محمد المنوفي.(ـ ٩٣٩ هـ) في كتابه «الرسائل السنية».

وقد رتب السخاوي أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم، فسهل على المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده، وبعد ذكره للحديث يذكر من خرّجه إن كان له أصل، وبين مرتبته والكلام عليه وما قاله العلماء فيه بشكل يشفي الغليل. وإن لم يكن للحديث أصل «أي سند» وليس في كتاب من كتب الحديث بيّن ذلك وقال «لا أصل له» وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال: «لا أعرفه».

والكتاب قيم في بابه نفيس في موضوعه، لذا كان ولا يزال وسيبقى عمدة العلماء في كشف اللثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

---

(١) طبع في القاهرة وأعادت طبعه دار الكتب العلمية في بيروت «الناشر».

(٢) في ظفر الأماني.

(٣) في شذرات الذهب: ١٦/٨.

٢ ـ تمييز الطيب من الخبيث (١)
فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث

هو كتاب مختصر من كتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي، اختصره تلميذ السخاوي عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (ـ ٩٤٤ هـ) والمقصود باختصاره أنه ذكر في كل حديث من أخرجه، ومرتبة الحديث، ولم يعرّج على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً، بل زاد عليها أحاديث يسيرة ميزها بقوله في أولها «قلت» وفي آخرها «الله أعلم» وأبقى ترتيبه على ترتيب الأصل» وغايته من هذا الاختصار تقريبه للطلاب، لأن الهمم صارت تميل إلى الاختصار، وهو موفق في اختصاره. والكتاب جيد مفيد يعطي زبدة ما في الأصل، لكن المتخصص في هذا الفن لا يستغني عن الأصل، إذ فيه من الفوائد والنكات العلمية والتنبيهات ما لا يوجد في هذا المختصر.

(١) صدرت طبعة حديثة منه مرقمة الأحاديث عن دار الكتب العلمية في بيروت تحقيق الشيخ خليل الميس مدير ازهر لبنان «الناشر».

٣ ـ كشف الخفاء ومزيل الالباس

عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، حوى كثيراً من الأحاديث المشتهرة، والظاهر انه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمعه للأحاديث المشتهرة على الألسنة، وهو مرتب على حروف المعجم.

وقد لخص فيه مؤلفه كتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي، مقتصراً في كل حديث على بيان مخرجه وصحابيه وبعض الفوائد مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث. لكنه لم يقتصر على أحاديث «المقاصد الحسنة» بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب كـ «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» لابن حجر، وكتاب «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي، وغيرهما من الكتب.

ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات، ويذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه، وإذا لما يكن للحديث أصل بيّنه. وإذا لم يكن بحديث بيّن ذلك بقوله «ليس بحديث» وربما قال، إنه من الحِكَم المأثورة، او من كلام الصحابة أو احد العلماء.

وقد اشتمل الكتاب على /٣٢٥٤/ أربعة وخمسين ومائتين وثلاثة آلاف حديث، كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرقمة[1]. فتكون أحاديثه اكثر من ضعفي ما في كتاب «المقاصد الحسنة» فهو أكبر مصنف في هذا الباب والله أعلم.

(١) انظر النسخة المطبوعة: ٣٩٦/٢.

وقد طبع الكتاب طباعة جيدة بإشراف حسام الدين القدسي أثابه الله، وذلك بمدينة القاهرة سنة ١٣٥١ هـ ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٤ ـ أسنى المطالب

في أحاديث مختلفة المراتب

هذا كتاب مختصر مفيد جَرَّد فيه مؤلفه محمد بن درويش الشهير بـ «الحوت» أحاديث عبد الرحمن بن الديبع التي اختصرها من كتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي، وزاد عليها زيادات، ثم قام ولده عبد الرحمن بعد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة، وسماه بهذا الاسم، والكتاب على صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث، ويتكلم عليها بشكل مختصر جداً. وهو مفيد لا سيما لعامة الناس الذين يريدون النتيجة من أقرب طريق.

وقد طبع الكتاب في القاهرة بمطبعة مصطفى محمد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ

(١) انظر النسخة المطبوعة: ٣٩٦/٢.

- ب -

وأما الكتب التي رتّبتْ الأحاديث على ترتيب حروف المعجم، فلا أعلم كتاباً من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث بأسانيدها استقلالاً رتّب كذلك، وإنما عمد إلى هذه الطريقة في ترتيب الكتب المتأخرون، فجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى، وحذفوا أسانيدها ورتبوها على حروف المعجم تسهيلاً على المراجعين، فمن هذه المصنفات:

١ ـ الجامع الصغير من حديث البشير النذير

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ـ ٩١١ هـ). جمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث. وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها /١٠٠٣١/ عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثاً، انتقاها من كتابه «جمع الجوامع» ورتبها على حروف المعجم مراعياً أول الحديث فما بعده، ليسهل على المراجع الكشف عن الحديث بأسرع وقت، واقتصر في ايراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام. ولم يورد فيه ـ بحسب رأيه ـ ما تفرد به وضاع أو كذاب. بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه.

وطريقته في إيراد الحديث انه يذكر متن الحديث بدون ذكر سنده حتى ولا الصحابي الذي رواه، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنَّف من طريقه، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها. وهذا جزء من مقدمة الكتاب:

قال السيوطي في المقدمة ـ بعد حمد الله والصلاة على رسوله ـ: «هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً، ومن الحِكَم المصطفوية صنوفاً، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه،

وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع، كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب. ورتبته على حروف المعجم مراعياً أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب، وسميته «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»، لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته «جمع الجوامع» وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها».

ثم قال: «وهذه رموزه: (خ) للبخاري، (م) لمسلم. (ق) لهما. (د) لأبي داود، (ت) للترمذي (ن) للنسائي، (هـ) لابن ماجة، (٤) لهؤلاء الأربعة[1]، (٣) لهم[2] إلا ابن ماجة. (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده، (ك) للحاكم، فان كان في مستدركه أطلقت وإلا بينته، (خد) للبخاري في الأدب، (تخ) له في التاريخ. (حب) لابن حبان في صحيحه، (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط، (طص) له في الصغير. (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبة، (عب) لعبد الرزاق في الجامع، (ع) لأبي يعلى في مسنده، (قط) للدارقطني. فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته، (فر) للديلمي في مسند الفردوس. (حل) لأبي نعيم في الحلية، (هب) للبيهقي في شعب الإيمان، (هق) له في السنن، (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلي في الضعفاء، (خط) للخطيب، فان كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته»[3].

وعدد هذه الرموز ثلاثون رمزاً، وأما الرموز التي رمز بها لرتبة الأحاديث فهي ثلاثة وهي (صحـ) للصحيح، (ح) للحسن (ض) للضعيف.

وهذا نموذج من الكتاب وهو الحديث رقم /٢٢/ من ترتيب الكتاب:

(١) أي لأصحاب السنن الأربعة

(٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضاً.

(٣) الجامع الصغير بشرحه فيض القدير: ١/٢٨ ـ ٢٩.

٢٢ - آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم - (تخ ٥ ك) عن ابن عباس (صحـ).

أي أخرجه البخاري في التاريخ وابن ماجة في سننه والحاكم في المستدرك عن ابن عباس، وهو حديث صحيح.

١ - وفي حُكم السيوطي على مرتبة الحديث بَعْض التساهل، ولذلك تعقبه المناوي في شرحه المسمى «فيض القدير شرح الجامع الصغير» في بعض الأحاديث وخالفه في الحكم عليها مع بيان وجه ما ذهب إليه، فجزى الله الاثنين عن المسلمين أفضل الجزاء.

والكتاب جيد مفيد مرتب ترتيباً حسناً. وهو مشهور بين أهل العلم يتداولونه فيا بينهم ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي تعرض لهم، وقد بذل السيوطي جهده في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه، والحمد لله رب العالمين.

٢ - ومنها كذلك كتاب «الجامع الكبير» للسيوطي أيضاً، وهو كتاب ضخم جداً، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها، وقسْمُ الأقوال منه مرتب على حروف المعجم. وقد بوشر بطبعه في مصر، وصدر منه عدة مجلدات.

٣ - ومنها كذلك «الزيادة على كتاب الجامع الصغير» وهي عبارة عن احاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير.

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير، وجعلها مؤلفاً واحداً سماه «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» ورتب الأحاديث على حروف المعجم، لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث، فما أدري ما السبب؟ ويا ليته أبقاها [1].

(١) وقد طبع الكتاب بمصر بمطبعة مصطفى البابي الحلبي في ثلاثة مجلدات. [أعادت تصوير الكتاب دار الكتاب العربي في بيروت] «الناشر».

ج - المفاتيح والفهارس

التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة

قام بعض علماء المتأخرين بوضع مفاتيح او فهارس لكتب مخصوصة، فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم، وذلك تسهيلاً على المراجعين في تلك الكتب، واختصاراً للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في ذلك الكتاب.

فمن هذه المفاتيح والفهارس:

١ - مفتاح الصحيحين للتوقادي.
٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب. للسيد احمد الغماري.
٣ - البُغْية في ترتيب أحاديث الحلية للسيد عبد العزيز الغماري.
٤ - فهرس لترتيب أحاديث «صحيح مسلم» لمحمد فؤاد عبد الباقي.
٥ - مفتاح لأحاديث موطأ مالك.
٦ - فهرس لترتيب احاديث «سنن ابن ماجه» لمحمد فؤاد عبد الباقي.

١ - مفتاح الصحيحين [١]

١ - مؤلفه:

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي وانتهى من تأليفه سنة ١٣١٢ هـ.

٢ - طريقة تصنيفه:

جمع المؤلف أطراف الأحاديث القولية فيهما، ورتبها على أحرف المعجم، وذكر حذاء كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي فيه ذلك الحديث، كما ذكر رقم

---

(١) طبع في استانبول وأعادت تصويره دار الكتب العلمية في بيروت «الناشر».

الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحن وأشهر شروحها في شكل جدول مرتب جيد.

فأما بالنسبة لصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء ما يلي:

أ ـ متن البخاري المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦ هـ.

ب ـ شرح القسطلاني المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣ هـ.

جـ ـ شرح العسقلاني المطبوع في مصر سنة ١٣٠١ هـ.

د ـ شرح العيني المطبوع في القسطنطينية سنة ١٣٠٩ هـ.

٣ ـ نموذج من البخاري:

وهذا نموذج لحديثين مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء والأبواب وأسماء الكتب.

«باب الهمزة مع الباء» (١)

قسطلاني ص	ج	عسقلاني ص	ج	عيني ص	ج	بخاري ص	ج	الأحاديث المعبرة	الأبواب	أسامي المباحث
٥٤٤	٠٩	٠٩٧	١٢	١٤٣	١٠	٠١٧	٨	أبايعكم على أن لا تشركوا شيئاً	١٤	كتاب الحدود
٥٠٩	١٠	٣٧٧	١٣	٥٧٩	١١	١٧٩	٨	أبايعكم على أن لا تشركوا بالله	٣	

وأما بالنسبة لصحيح مسلم فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء:

أ ـ متن مسلم المطبوع في مصر سنة ١٢٩٠ هـ.

ب ـ شرح النووي المطبوع على حاشية شرح القسطلاني المذكور أعلاه.

(١) انظر ص ٣ من مفتاح صحيح البخاري

٤ ـ نموذج من مسلم:

وهذا نموذج من صحيح مسلم مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء..

﴿باب الأحاديث المصدرة بكلمة إذا﴾ [1].

نووي ص	ج	مسلم ص	ج	الأحاديث النبوية	الأبواب	أسامي المباحث
٤٦٤	٠٦	٤٤٧	٠١	إذا ابتعت طعاما	٠٨	البيوع
٣٩٣	٠٤	٢٦٢	٠١	إذا اتبعتم جنازة	٢٤	الجنائز

٥ ـ طريقة المراجعة فيه، وكيفية الاستفادة منه:

أما طريقة المراجعة فيه للبحث عن حديث في الصحيحين أو احدهما فسهل جداً: لأنه ما عليك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه، وهو شيء في غاية السهولة واليسر، ومعلوم أنه يقتصر على ذكر طرف الحديث.

فاذا أردت نص الحديث كاملاً فعليك ان تنظر إلى أرقام الأجزاء والصفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المتقدمة وهو أمر سهل جداً كذلك. إن كنت تملك تلك الطبعات التي ذكرها أو كانت تحت يدك.

(١) انظر ص ٤ من مفتاح صحيح مسلم.

أما إذا لم يكن تحت يدك تلك الطبعات، وعندك طبعات أخرى من المتون أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً، ولكن ليس بالسهولة نفسها فيما لو كانت تحت يدك الطبعات المذكورة.

وكيفية الوصول إلى نص الحديث في غير الطبعات المذكورة تكون بالنظر إلى اسم الكتاب ورقم الباب المذكور حذاء طرف الحديث من الجهة اليسرى، فإذا ما عرفت ان الحديث في كتاب كذا، ورقم بابه في ذلك الكتاب كذا، فإنك تراجعه في ذلك الباب من ذلك الكتاب فتجده بعد قليل.

٦ - فهرس لأسماء الصحابة:

هذا وقد عمل المؤلف فهرساً لأسماء الصحابة المروي عنهم في صحيح البخاري مرتبين على الحروف، وأشار بالأرقام إلى عدد مرويات كل منهم في صحيح البخاري، ووضع هذا الفهرس في أول الكتاب، ولم يعمل مثل هذا الفهرس لصحيح مسلم.

وقد طبع الكتاب في «الشركة الصحافية العثمانية» بالقسطنطينية. سنة ١٣١٣ هـ ثم صُوِّر عن هذه الطبعة في «دار الكتب العلمية» ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٧ - ملاحظة على هذا المفتاح:

يلاحظ على هذا المفتاح انه أغفل فهرسة الأحاديث الفعلية. فلم يتعرض لها، وهو نقص كبير فيه، إذ كيف يعرف الباحث مواضع الأحاديث الفعلية في الصحيحين؟

مع أنه يمكن تدارك ذلك بجعل فهرس خاص بالأحاديث الفعلية، يذكر في كل حديث اسم الصحابي واسم الكتاب الذي ورد فيه، وموضوع الحديث، وذلك كما فعل صاحب «البُغْية في ترتيب أحاديث الحلية».

٢ ـ مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب

١ ـ مؤلفه:

السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغماري المغربي.

٢ ـ وصفه وطريقة تصنيفه:

الكتاب مهم ونافع جداً. إذ فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث الموجودة في تاريخ بغداد للخطيب، والمطبوع في أربعة عشر مجلداً وتبلغ عدد صفحاته حوالي سبعة آلاف صفحة، وتظهر أهمية هذا الفهرس في ناحيتين:

أولاهما: أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا، وبعضها غير مروي في مصادر السنة المشهورة.

ثانيتها: أن هذه الأحاديث ليس من سبيل [redacted] هذا السبيل الذي سلكه المؤلف، لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب، فلم يرتبها على الأبواب ولا على المسانيد ولا على ترتيب آخر، وإنما أوردها ضمن التراجم التي هي موضوع الكتاب، ولا يخفى أن موضوع تاريخ الخطيب إنما هو لتراجم الرجال وليس لسرد الحوادث التاريخية.

أما طريقة تصنيفه للفهرس فهي كما يلي:

لقد قسم الأحاديث إلى قسمين، الأحاديث القولية، والأحاديث الفعلية، فأما الأحاديث القولية فقد رتبها على أحرف المعجم، فذكر طرف الحديث، وأشار قُبالته إلى رقم الجزء ورقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث.

وأما أحاديث الأفعال فرتبها على أسماء الصحابة، ورتب أسماء الصحابة على أحرف المعجم بما فيها الكنى. ولم يفرد أسماء الصحابيات بفصل خاص، وإنما أدخل أسماءهن بين أسماء الصحابة. حسب ترتيب أسمائهن. فيذكر اسم الصحابي، ويذكر قُبالته اسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث، ثم يشير أمامه إلى رقم الجزء والصفحة أيضاً.

وزيادة على ما ذُكر من الترتيب، فإنه اذا كرّر الخطيب الحديث وذكره في بعض المواضع بغير اللفظ المتداول المعروف، فان المؤلف يكرره ويذكره حسب الحرف الذي أورده به، ثم يعيده بلفظه المشهور حسب الحرف الأول منه، وفي هذا تحقيق لرغبة الباحث الذي يريد جميع الطرق التي أوردها الخطيب للنظر فيها من حيث التصحيح أو التضعيف، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك. ولزيادة الايضاح أرى من المناسب إيراد ما قاله المؤلف في المقدمة عن هذه النقطة.

٣ ـ نص من مقدمة المؤلف:

قال السيد الغماري:

«ولما كان الخطيب رحمه تعالى ربما كرر الحديث المشهور في عدة مواضع، وذكره في بعضها بغير اللفظ المتداول المعروف، التزمت أن أكرره فأذكره على حسب الحرف الذي أورده به، ثم أعيده بلفظه المشهور. مثال ذلك حديث «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه» وحديث «من كذب عليّ متعمداً» فإنه ذكر الأول بألفاظ منها «ابتغوا الخير» ومنها «إذا سألتم الخير» فأذكر الأول في حرف الألف مع الباء وما يثلثها، والثاني في حرف إذا مع السين. ثم أعيدهما في الألف مع الطاء.

وأذكر رقم الصحيفة التي هو فيها باللفظ المتقدم، إذ الحديث واحد والمعنى واحد، وإنما يقع التصرف في الغالب من الشيوخ والرواة. وكذلك الحديث الثاني فانه أورده بألفاظ يدخل بعضها في الألف مع النون، ومع الياء، وفي غيره من الحروف. فأذكرها كما أوردها، ثم أعيدها في حرف (مَنْ) مع الكاف، إذ قد تتعلق رغبة الباحث بالوقوف على جميع ما أورده الخطيب من طُرُق الحديث للنظر في تصحيحه وتحسينه، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك. ويحسب أن الحديث ليس له إلا اللفظ المشهور، فيطلبه عند حرفه ويغيب عنه الباقي، فلهذا الغرض جمعتها في محل واحد خدمة للحديث وأهله[١]».

٤ ـ عدد أحاديثه:

وعدد أحاديث هذا المفتاح تقاريب أربعة آلاف وخمسمائة حديث. وهو عدد لا يُستهان به من الأحاديث، ساقها الخطيب في تاريخه بأسانيدها.

٣ ـ البغية في ترتيب أحاديث الحلية

١ ـ مؤلفه:

مؤلف هذا الكتاب هو السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن السيد صديق الغماري.

٢ ـ وصفه وطريقة تصنيفه:

هذا الكتاب مشابه تماماً [redacted] الذي مرّ الكلام عليه قبله، من حيث الأهمية وكثرة الانتفاع به، ومن حيث الترتيب والتبويب، إلا في أشياء يسيرة. لذا فلا أطيل الوصف فيه استغناء بما ذكرته في الذي قبله.

---

(١) المقدمة ص ٣.

لقد فهرس المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث الواردة في كتاب «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نُعيم الأصبهاني (ـ ٤٣٠ هـ) ـ المطبوع في عشرة مجلدات، حجم كل مجلد منها أربعمائة صفحة تقريباً ـ في صفحات تقارب التسعين.

وقسم الأحاديث المفهرسة إلى قسمين: أحاديث الأقوال، وأحاديث الأفعال، فرتب أحاديث الأقوال على أحرف المعجم، فذكر طرف الحديث وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة. ورتب أحاديث الأفعال على أسماء الصحابة الرواة لها، فذكر اسم الصحابي واسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث، وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة.

وأدخل أسماء الصحابيات مع أسماء الصحابة كما فعل مؤلف «مفتاح الترتيب» لكنه أفرد الكنى بالذكر، وجعلها بعد ذكر الأسماء مرتبة كذلك على أحرف المعجم، كما أفرد فهرسة مراسيل التابعين في آخر الكتاب، مرتباً الأسماء والكنى معاً على أحرف المعجم.

عدد أحاديثه:

وعدد أحاديث هذا الفهرس يقارب خمسة آلاف حديث، أوردها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بأسانيدها داخل تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في كتابه الحِلْية، وفهرسها العلامة السيد عبد العزيز الغماري ـ أجزل الله مثوبته ـ بشكل ييسر على الباحث الوصول إليها بوقت يسير كلمح البصر، بعد أن كان الباحث يجهد نفسه ويضيع الساعات الطوال في البحث عن حديث، وكثيراً ما ينقلب بصره خاسئاً وهو حسير.

أقول: فهنا تظهر قيمة المصنفات المفيدة، ويتجلى نفعها العظيم للعلماء والباحثين، ولا شك أنها من الأعمال التي لا ينقطع خيرها عن صاحبها ولو مات، لأنها من العلم الذي يُنتفع به، والله أعلم.

* * *

٤ ـ فهرس
لأحاديث «صحيح مسلم» القولية

١ ـ مؤلفه:

وضع هذا الفهرس ـ مع فهارس خمسة أخرى ـ لصحيح مسلم، المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى من بضع سنوات. والفهارس الخمسة مع الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هي:

١ ـ فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.

٢ ـ الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر.

٣ ـ بيان الأحاديث التي أخرجها الامام مسلم في أكثر من موضع، وبيان مواضع كل منها.

٤ ـ معجم ألف بائيّ بأسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وبيان أحاديث كل منهم.

٥ ـ بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفاً بائياً حسب أوائلها.

٦ ـ معجم الألفاظ، ولا سيا الغريب منها.

٢ ـ وصفه، وكيفية ترتيبه:

الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هو الفهرس رقم خمسة من الفهارس الستة السابقة، وهو [بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفاً بائياً حسب أوائلها].

لقد ذكر المؤلف أطراف [redacted] مرتبة ترتيباً معجمياً بالنسبة للكلمة الأولى من متن الحديث، وذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث [من الطبعة التي حققها المؤلف نفسه] وقد استغرقت هذه الفهرسة /٨٨/ ثمانياً وثمانين صفحة[1]. من المجلد الخامس لصحيح مسلم الذي خصصه للفهارس الستة المذكورة. وهو فهرس قيم مفيد جزى الله مؤلفه خير الجزاء.

---

(١) من ص ٣٧٤ ـ ص ٤٦٢ من مجلد الفهارس الستة المذكورة.

٥ - مفتاح الموطأ

١ - مؤلفه:

واضع هذا المفتاح هو المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي.

٢ - وصفه:

هذا المفتاح هو كسابقه[1]. في وضعه وترتيبه. فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً معجمياً بالنسبة للحرف الأول والثاني من أول الكلمة في الحديث. فذكر أطراف هذه الأحاديث وأشار أمامها إلى رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث، وجعل هذا المفتاح في آخر الموطأ الذي تولى هو تحقيقه وخدمته وهو مفتاح نافع مفيد.

٣ - عدد أحاديثه:

وعدد أحاديث الموطأ كلها - حسب ترقيمها من قبل واضع الفهرس - هو /١٨١٢/ [2] حديثاً. وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي /٨٢٧/ حديثاً.

٦ - مفتاح سنن ابن ماجه

١ - مؤلفه:

واضع هذا المفتاح كذلك المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي.

(١) أي فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية.

(٢) في الموطأ - رواية محمد بن الحسن - الذي طبع بتحقيق وتعليق شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بلغ عدد الأحاديث /١٠٠٨/ أحاديث، ومعلوم ان الموطأ له روايات متعددة عن مالك، وبينها اختلاف كبير في عدد الأحاديث والآثار.

٢ ـ وصفه:

هذا المفتاح كسابقيه أيضاً، في وضعه وترتيبه، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية، مرتباً إياها على ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث، فذكر أطراف هذه الأحاديث، وأشار أمامها إلى رقم الحديث التسلسلي في السنن نفسها، وقد جعل هذا المفتاح في آخر كتاب السنن الذي تولى تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه، وهو مفتاح مفيد ييسر على الباحث الوصول إلى الحديث بأسرع وقت.

٣ ـ عدد أحاديثه:

يبلغ عدد أحاديثه /٣١٠٠/ حديث على وجه التقريب. على حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها /٤٣٤١/ حديثاً حسب ترقيم مؤلف المفتاح.

الفصل الثالث

الطريقة الثالثة

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث.

ويستعان في هذه الطريقة بكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» وإليك وصفاً كاملاً له.

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السُّنة. وهي: الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي.

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره أحدهم وهو الدكتور أرندجان ونسِنك (ـ ١٩٣٩ م) استاذ العربية بجامعة لَيْدِن، وذلك بمطبعة بريل بمدينة لَيْدِن بهولندا، وشاركهم في إخراجه ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي[1].

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية والدنمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو وألِكْ. ف. س... والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحت، والاتحاد الأممي للمجامع العلمية.

ويتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة طبع الأول منها سنة ١٩٣٦ م وطبع المجلد الأخير - وهو السابع - سنة ١٩٦٩ م فكانت مدة طبعه ٣٣ سنة.

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه، وما أدري ما السبب؟ مع أن الكتاب بحاجة ماسة إليها، إلا أنه طبع في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاشارات، وبيان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه، مع دليل للمراجعة، لكن هذه التنبيهات والاشارات غير كافية وفيها إعواز كبير.

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام لكن، ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام، ولا للأفعال التي يكثر ورودها كـ (قال) و (جاء) وما تصرَّف منها ذِكْرٌ فيه.

---

(١) اعيد تصوير هذا الكتاب في بيروت عدة مرات وأيضا في استانبول. « الناشر ».

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها، وهذا ما دعا كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا: إنَّ فيه نقصاً كبيراً، وإنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها، والحقيقة أن هذه الاحالات ـ لا سيما مع كثرتها ـ تتعب المراجع وتربكه، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان، وربما يملّ ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه، لأن بعض الإحالات طويلة جداً فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة «قاتل» فقد أحال المراجع إلى مراجعة /٦٨/ مادة، بعضها في مادة القتال، وبعضها في مواد متفرقة، انظر جـ ٥ ـ ص ٢٩٤ من المعجم المذكور.

وربما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع، فهذا ما طُبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب موادّه أسوقه بكامله ليعرف المُراجع فيه كيفية ترتيبه.

وهذا نصه:

ـ نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ـ

أ ـ **الأفعال:** الماضي، المضارع، الأمر، (اسم الفاعل) اسم المفعول، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير.

١ ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم دون لواحق.
٢ ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم مع اللواحق.
٣ ـ صيغ الأفعال المبنية للمجهول (دون لواحق. ثم مع اللواحق).

(يُذكر المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد، بالترتيب المتداوَل عند الصرفيين).

ب ـ أسماء المعاني:

١ ـ الاسم المرفوع المنون.

٢ ـ الاسم المرفوع دون تنوين (ودون لواحق).

٣ ـ الاسم المرفوع مع لاحقه.

٤ ـ الاسم المجرور بالاضافة منوناً.

٥ ـ الاسم المجرور بالاضافة دون تنوين (ودون لواحق).

٦ ـ الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه.

٧ ـ الاسم المجرور بحرف الجر.

٨ ـ الاسم المنصوب المنوّن.

٩ ـ الاسم المنصوب دون تنوين (ودون لواحق).

١٠ ـ الاسم المنصوب مع لاحقه.

(ثم يذكر المثنى كذلك، ثم الجمع كذلك).

ج ـ المشتقات:

١ ـ (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة.

٢ ـ (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة.

ملاحظة: التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً.

النجم المزدوج★★ يدل على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة. وقد رُمز لمصادر السنة التي فُهرست ألفاظها بالرموز الآتية:

(خ) للبخاري

(م) لمسلم

(ت) للترمذي

(د) لأبي داود

(ن) للنسائي

(جه) لابن ماجه

(ط) للموطأ.

(حم) لمسند أحمد بن حنبل

(دي) لمسند الدارمي.

وقد وُضعت هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم تسهيلاً على المراجع، ليكون على ذكر منها دائماً.

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة ـ بعد كتابة رمز الكتاب ـ هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث. كقوله «أدب» مثلاً ـ إلا في مسند أحمد طبعاً لأنه مرتب على المسانيد ـ ثم الإشارة إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب. أما المسند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير. فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع، وضعه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أثبته بنصه كاملاً وهو:

دليل المراجعة

مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي،

جه تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه.

حم ٤ ، ١٧٥ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل.

خ شركة ٣، ١٦ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري.

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود.

دي صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدرامي.

ط صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك.

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم.

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي.

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات وإليك نصها:

أولاً - أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو.

ثانياً - أوردنا الحديث واتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.

- قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة.

- لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.

- لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط.

وهذا مثال تطبيقي قمت بالكشف عنه بنفسي وهو حديث «ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار» هذا لفظ البخاري.

وعدد كلمات هذا الحديث /٣٤/ كلمة بما فيها الحروف، وقد قمت بالمراجعة على جميع كلماته فظهرت عندي النتيجة التالية:

١ ـ ذُكِرَ مواضع الحديث في /١٢/ كلمة من كلماته.

٢ ـ أحيل على مواد أخرى في /٢/ كلمتين من كلماته.

٣ ـ لم يُذكر الحديث أبداً في /٢٠/ كلمة من كلماته لعدم وجود تلك المواد، إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها أو لأنها أفعال أو كلمات يكثر ترددها.

وإليك هذه النتيجة مفصلة في هذا المثال:

١ ـ ثلاث: (٢٩٦/١)[1] م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١.

٢ ـ مَنْ: ......

٣ ـ كُنَّ: ......

٤ ـ فيه: ......

٥ ـ وجد: (١٤١/٧) ن إيمان ٢، ٣.

٦ ـ حلاوة: (٥٠٥/١) [راجع آمن].

٧ ـ الايمان: (١١٠/١) خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٢ ـ ٤، جه فتن ٢٣، حم ٣، ١٠٣، ١١٤، ١٧٢، ١٧٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٨٨.

٨ ـ أنْ: ......

٩ ـ يكون: ......

١٠ ـ الله: (٨٠/١) م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، حم ٤، ١١.

---

(١) الأرقام التي بين القوسين هي من عندي، وتشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة من المعجم.

١١ ـ ورسوله: (٢٥٨/٢) [راجع أحَبَّ].
١٢ ـ أحَبَّ: (٤١٠/١) نَ إيمان ٢ ـ ٤ جه فتن ٢٣، حم ٤ ، ١١.
كما يوجد في الصفحة نفسها: م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، ت إيمان ١٠.
١٣ ـ إليه: ......
١٤ ـ ممَّا: ......
١٥ ـ سواهما: (٤٣/٣) حم ٤ ، ١١.
١٦ ـ وأن: ......
١٧ ـ يحب: (٤٠٧/١) خ إيمان ٩، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠ حم ٣ ، ١٠٣، ١٤٠، ١٤١، ١٥٠، ١٥٦، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٨.
١٨ ـ المرء: ......
١٩ ـ لا: ......
٢٠ ـ لا يحبه: (٤٠٦/١) خ إيمان ١٤، م إيمان ٦٧، ت إيمان ١٠، نَ إيمان ٢ ـ ٤، جه فتن ٢٣ حم ٢ ، ٢٩٨، ٥٢٠، ٥ ، ١٤٥، ١٧٢، ٣ ، ٤٣٠.
٢١ ـ إلا: ......
٢٢ ـ لله: ......
٢٣ ـ وأن: ......
٢٤ ـ يكره: ......
٢٥ ـ أن: ......
٢٦ ـ يعود: (٤١١/٤) خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، حم ٣ ، ١٠٣، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٧٨.
٢٧ ـ في: ......
٢٨ ـ الكفر: (٣٧/٦) خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، نَ إيمان، ٣ جه فتن

٢٣، و، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، حم ٣، ١٠٣.

٢٩ ـ كما: ......

٣٠ ـ يكره: ......

٣١ ـ أن: ......

٣٢ ـ يقذف: (٣٣١/٥) خ إيمان ٩، أدب ٤٢، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، ن ايمان ٣ حم ٣، ٧٤، ٢٧، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٨.

٣٣ ـ في: ......

٣٤ ـ النار: (٣٢/٧) خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٤.

ويلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره، وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره، ثم يذكر باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى.

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير إليها في بعض الكلمات الأخرى، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم من هذا الحديث، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى.

واخيراً فان الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فان الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تغتفر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت، والوقت ثمين جداً لا سيما على الباحث الذي يعوزه معرفة كثير من الأحاديث دائما. والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها التقطها، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ لأحاديث محصورة معروفة، فلا مجال فيه للدس أو الغمز كالموضوعات الفكرية أو الاستنتاجية، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين ـ والله

أعلم ـ بقرينة أنهم لم يطلبوا من الكتاب هذا ـ مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه ـ سوى خمسمائة نسخة بحيث لا يستطيع شراءه إلا قليل من الناس، إن كان يكفي لذلك القليل، لكن جزى الله من قام بتصويره وإكثار نسخة حتى تعمم فائدته.

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة:

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحد، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحد. فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيات يا ترى؟

ومن المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم، وقد عرف أن كثيراً من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث لذلك قام باخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبوبة مرقمة بما يتناسب وطريقة المعجم. لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب، وما أدري إن كان قد سودها ولم تطبع بعد أولم يعدها البتة، فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت:

صحيح مسلم:

فقد أخرجه في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب المعجم، وألحق بالكتاب مجلداً خامساً اشتمل على فهارس في غاية الأهمية والفائدة، وهي فهارس لم يزود بها كتاب من كتب السنة من قبل، فجزاه الله عن المسلمين خيراً وأجزل مثوبته.

سنن ابن ماجه:

فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، بما يطابق المعجم المفهرس، وأخرجه في حلة قشيبة وألحق به فهارس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح الغريب فيها.

والكتاب مطبوع في مجلدين.

٣ ـ موطأ مالك:

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وخرج أحاديثه، وتكلم على بعضها، وشرح غريب ألفاظه، وألحق به فهارس مفيدة.

٤ ـ سنن الترمذي (جامع الترمذي):

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، وحقق هو الثالث فقط، وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ ابراهيم عطوة عوض، وهذه الطبعة بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المعجم المذكور.

٥ ـ صحيح البخاري:

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام اطراف الأحاديث المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر، بالمطبعة السلفية بالقاهرة، وهي الطبعة التي أشرف على تحقيق الجزء الأول والثاني فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٦ ـ أما سنن النسائي وسنن أبي داود:

فلم يتيسر له الاشتغال بهما لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي طبعها مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م بمصر فانها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أو الأبواب، فعليك بالعد، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة، وطبع مع المتن «زهر الربى على المجتبى» للسيوطي. مع تعليقات مقتبسة من حاشية السندي.

٧ ـ وأما سنن أبي داود:

فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محيي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر، كذلك فان هذه الطبعة غير مرقمة الأبواب، فعليك بالعد أو ترقيم أبواب نسختك.

٨ ـ وأما مسند الدرامي:

(سنن الدارمي) فقد قام بطبعه وتخريجه وترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم يماني المدني، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م فجزاه الله عن المسلمين خيراً.

٩ ـ وأما مسند أحمد بن حنبل:

فان أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام الطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ وقد صورت هذه الطبعة سن ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م دار صادر والمكتب الاسلامي ببيروت والطبعة في ستة مجلدات.

وقد ألحق مصنفو هذا المعجم به فهارس للأماكن والأعلام، وأشاروا إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب، ولا أعلم أنها طبعت.

هذا ويوجد عدد من المؤلفات والمفاتيح والفهارس يمكن الاستفادة منها في هذه الطريقة، طبع بعضها، ولم يتيسر طبع بعضها الآخر، فمن هذه المؤلفات:

١ ـ فهرست لألفاظ جامع الترمذي. على طريقة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (للبيك) قود طبع مع جامع الترمذي الذي طبع في حمص، بتحقيق الشيخ عزة عبيد الدعّاس.

٢ ـ فهرست لألفاظ صحيح مسلم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، وقد طبع مع صحيح مسلم الذي حققه محمد فؤاد عبد الباقي. وذلك في المجلد الخامس مع بقية فهارس صحيح مسلم.

٣ - فهارس متعددة للشيخ مصطفى البيومي لكثير من كتب السنة، لكن لم يطبع منها شيء وياللأسف. ولو طبعت لكان فيها خير كثير.

* * *

الفصل الرابع

الطريقة الرابعة

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

١ ـ من يلجأ إلى هذه الطريقة؟

يلجأ إلى هذه الطريقة من رُزِق الذوق العلمي الذي يمكِّنه من تحديد موضوع الحديث. أو موضع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع. أو مَنْ عنده الاطلاع الواسع، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث. ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص، لا سيا في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكل من سمعها، ومع ذلك فلا بد أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها.

٢ ـ بماذا يستعان في هذه الطريقة؟

يستعان في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات، وهي كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين، وهي أنواع، وأشهرها (الجوامع ـ المستخرجات والمستدركات على الجوامع ـ المجاميع ـ الزوائد ـ كتاب مفتاح كنوز السُّنة).

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين،

وهي أنواع، وأشهرها: (السُّنَن ـ المصنَّفات ـ الـمُوطَّآت ـ المستَخْرجات على السنن).

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين، أو جانب من جوانبه. وهي أنواع كثيرة، وأشهرها: (الأجزاء ـ الترغيب والترهيب ـ الزهد والفضائل والآداب والأخلاق ـ الأحكام ـ موضوعات خاصة ـ كتب الفنون الأخرى ـ كتب التخريج ـ الشروح الحديثية والتعليقات عليها).

القسم الأول

وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين

هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين، فترى فيها أبواب الإيمان، وأبواب الطهارة، وأبواب العبادات، والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ، والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وصفات الجنة والنار، وأخبار الفتن والملاحم، وأشراط الساعة، وغير ذلك.

وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات، وأشهرها ما يلي:

١ ـ الجوامع.
٢ ـ المستخرجات على الجوامع.
٣ ـ المستدركات على الجوامع.
٤ ـ المجاميع.
٥ ـ الزوائد.
٦ ـ كتاب مفتاح كنوز السُّنة.

وسأذكر نبذة عن كل تسمية من هذه المسميات، وطريقة كل منها.

١ - الجوامع

الجوامع جمع «جامع» والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمُقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ، والسِّيَر والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك.

وأشهر الجوامع هي: الجامع الصحيح للبخاري - الجامع الصحيح لمسلم - جامع عبد الرزاق[1] - جامع الثوري - جامع ابن عيينة - جامع معمر - جامع الترمذي - وغيرها، وسأصف الجامع الصحيح للبخاري، وأسرد كتبه ليكون مثالاً لوصف الجوامع.

الجامع الصحيح للبخاري

تسميته الكاملة:

الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو [الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه][2].

وقد رتبه مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب، مفتتحاً إياه بـ «كتاب بدء الوحي»، ثم «كتاب الإيمان» ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد، ومجموع تلك الكتب /٩٧/ سبعة وتسعون كتاباً، كل كتاب منها مجزأ إلى أبواب، وتحت كل باب عدد من الأحاديث.

(١) وهو غير المصنف، وهو جامع كبير.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢، وذكر الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص ٨ أن اسمه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

ورأى من المناسب سرد أسماء جمهور الكتب التي اشتمل عليها صحيح البخاري على الترتيب نفسه الذي رتبه البخاري، وذلك ليرى الباحث العادي كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين، وإن كان هذا السرد لا يحتاج إليه كثير من الباحثين.

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	بدء الوحي	١٨	تقصير الصلاة
٢	الإيمان	١٩	التهجد
٣	العلم	٢٠	الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٤	الوضوء		
٥	الغُسل	٢١	العمل في الصلاة
٦	الحيض	٢٢	السهو
٧	التيمم	٢٣	الجنائز
٨	الصلاة	٢٤	الزكاة
٩	مواقيت الصلاة	٢٥	الحج
١٠	الأذان	٢٦	العمرة
١١	الجمعة	٢٧	المُحصر
١٢	الخوف	٢٨	جزاء الصيد
١٣	العيدين	٢٩	فضائل المدينة
١٤	الوتر	٣٠	الصوم
١٥	الاستسقاء	٣١	صلاة التراويح
١٦	الكسوف	٣٢	فضل ليلة القدر
١٧	سجود القرآن	٣٣	الاعتكاف

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٣٤	البيوع	٥٥	الوصايا
٣٥	السَّلَم	٥٦	الجهاد والسِّيَر
٣٦	الشفعة	٥٧	فرض الخمس
٣٧	الإجارة	٥٨	الجزية
٣٨	الحوالات	٦٨	بَدْء الخَلْق
٣٩	الكفالة	٦٠	الأنبياء
٤٠	الوكالة	٦١	المناقب
٤١	الحرث والمزارعة	٦٢	فضائل أصحاب النبي
٤٢	الشرب والمساقاة	٦٣	مناقب الأنصار
٤٣	الاستقراض وأداء الديون	٦٤	المغازي
		٦٥	تفسير القرآن
٤٤	الخصومات	٦٧	النكاح
٤٥	اللقطة	٦٨	الطلاق
٤٦	المظالم والغصب	[illegible]	النفقات
٤٧	الشركة	٧٠	الأطعمة
٤٨	الرهن	٧١	العقيقة
٤٩	العِتْق	٧٢	الذبائح والصيد
٥٠	المكاتب	٧٣	الأضاحي
٥١	الهبة	٧٤	الأشربة
٥٢	الشهادات	٧٥	المرضى
٥٣	الصلح	٧٦	الطب
٥٤	الشروط	٧٧	اللباس

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٧٨	الأدب	٨٨	استتابة المرتدين
٧٩	الاستئذان	٨٩	الإكراه
٨٠	الدعوات	٩٠	الحيل
٨١	الرِّقاق	٩١	تعبير الرؤيا
٨٢	القَدَر	٩٢	الفتن
		٩٣	الأحكام
٨٣	الأيْمان والنذور	٩٤	التمني
٨٥	الفرائض	٩٥	أخبار الآحاد
٨٦	الحدود	٩٦	الاعتصام بالكتاب والسنة
٨٧	الديات	٩٧	التوحيد

٢ ـ المستخرجات على الجوامع

معنى المستخرَج:

المستخرجات جمع «مُستَخْرَج» والمستخرج عند المحدثين هو «أن يأتي المصنِّف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه او من فوقه ولو في الصحابي، وشرطه ان لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علوٍّ أو زيادة مهمة. وربما أسقط المستخرج احاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب»[1].

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي جـ ١ ـ ص ١١٢.

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب:

بما ان المستخرَج يتفق مع الكتاب المخرَّج عليه في الترتيب والأبواب لذا فان موضوع المستخرّجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب، وبالتالي فان طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها.

لكن ينبغي التنبه إلى أن المستخرّجات على غير الجوامع - كالمستخرجات على كتب السنن أو غيرها. وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود، ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة، ليست كالمستخرجات على الجوامع، وإنما هي مثل الكتب المخرّجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى.

عدد المستخرجات على الصحيحين:

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية، لكن المستخرجات على الصحيحين معاً أو على أحدهما، كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة مستخرجات[1]، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين، ومن هذه المستخرجات:

على البخاري: مستخرج الاسماعيلي (- ٣٧١ هـ) ومستخرج الغطريفي (- ٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذُهل (- ٣٧٨ هـ).

على مسلم: مستخرج أبي عوانة الاسفراييني (- ٣١٠ هـ) ومستخرج

(١) انظر الرسالة المستطرفة بين ص ٢٦ - ٣٢.

الجيري (ـ ٣١١ هـ) ومستخرج أبي حامد الهروي (ـ ٣٥٥ هـ).

عليهما معاً: مستخرج أبي نُعَيْم الأصبهاني (ـ ٤٣٠ هـ) مستخرج ابن الأخْرَم (ـ ٣٤٤ هـ) ومستخرج أبي بكر البَرقاني (ـ ٤٢٥ هـ).

٣ ـ المستدركات على الجوامع

معنى المستدرك

المستدركات جمع «مُسْتَدْرَك» والمستدرك هو: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه، مثل «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبد الله الحاكم (ـ ٤٠٥ هـ).

ترتيب مستدرك الحاكم:

وقد رتب الحاكم مستدركه على الأبواب، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

وقد ذكر الحاكم في هذا المستدرك ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي:

١ ـ الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها.

٢ ـ الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط واحد منهما. وهي التي يُعبّر عنها بأنها «صحيحة الإسناد».

٣ ـ وذكر أحاديث لم تصح عنده، لكنه نبه عليها.

وهو متساهل في تصحيح الأحاديث، فينبغي التريث في اعتماد تصحيحه والبحث، ولكن الحافظ الذهبي تتبعه فأقره على تصحيح بعضها. وخالفه في البعض الآخر، لكنه سكت على أشياء منها. فهذه تحتاج إلى تتبع وبحث[1].

وقد طبع الكتاب في الهند في أربعة مجلدات كبيرة[2]. ومعه تعليقات الذهبي باسم «تلخيص المستدرك» لكن الطبعة فيها من الأغلاط والسقط والتقديم والتأخير الشيء الكثير.

٤ ـ المجاميع

أ ـ المقصود بالمجاميع:

المجاميع جمع «مَجْمع» والمقصود بالمجمع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه.

ب ـ أمثلة:

هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية وأشهر هذه الكتب هي:

١ ـ الجمع بين الصحيحين للصاغاني الحسن بن محمد (ـ ٦٥٠ هـ) المسمى مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية.

٢ ـ الجمع بين الصحيحين أيضاً لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (ـ ٤٨٨ هـ).

---

(١) يقوم أخونا العلامة المحقق الدكتور محمود الميرة منذ فترة بتتبع الأحاديث التي سكت عنها الذهبي ويعطي حكمه عليها، كما يحقق المستدرك ذاته على عدد من النسخ المخطوطة، وينوي إخراج هذا الكتاب الجليل مخدوماً بشكل يليق به. فنسأل الله تعالى له التوفيق والسداد والإسراع في إخراجه، ويومئذ يفرح الباحثون.

(٢) اعادت تصويره في بيروت دار الكتب العلمية في بيروت ودار الفكر أيضاً. «الناشر».

٣ ـ الجمع بين الأصول الستة[1] لأبي الحسن رَزِين بن معاوية الأندلسي (ـ٥٣٥ هـ) وهو المسمى بـ «التجريد للصحاح والسُّنن».

٤ ـ الجمع بين الأصول الستة، وهو المسمى «جامع الأصول من أحاديث الرسول» لأبي السعادات المعروف بابن الأثير (ـ ٦٠٦ هـ).

٥ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، لمحمد بن محمد بن سليمان المغربي (ـ ١٠٩٤ هـ) اشتمل هذا الكتاب على احاديث أربعة عشر مصنفاً حديثياً وهي: الصحيحان والموطأ والسنن الأربعة ومسند الدارمي ومسند أحمد ومسند أبي يعلى ومسند البزار ومعاجم الطبراني الثلاثة.

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع[2]، وبامكان المراجع فيها ان يحدد موضوع الحديث، ثم ينظر في ذلك الموضوع من هذه الكتب.

٥ ـ الزوائد:

المقصود بالزوائد:

المقصود بالزوائد: المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى.

وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب «زوائد ابن ماجه على الأصول الخمسة». أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه ولم يخرجها أصحاب الكتب الخمسة. أما الأحاديث التي شاركهم في إخراجها فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا.

(١) يعني الصحيحين والموطأ مالك، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي.

(٢) يختلف كتاب «جامع الأصول من أحاديث الرسول» في ترتيبه عن ترتيب كتب «الجوامع» في أنه وإن رتب الأحاديث على الأبواب، لكنه رتب أسماء الأبواب على أحرف المعجم، ولم يرتب الأبواب على ترتيب كتب الفقه.

ب - أمثلة لكتب الزوائد:

١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (ـ٨٤٠ هـ) وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة[1] الأصول.

٢ - فوائد المنتقى لزوائد البيهقي، للبوصيري أيضاً.
وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة.

٣ - إتحاف السادة المَهَرَة الخِيَرة بزوائد المسانيد العشرة. للبوصيري أيضاً. وهي زوائد [مسند أبي داود الطيالسي - ومسند الحميدي - ومسند مُسَدَّد بن مُسَرهد - ومسند محمد بن يحيى العدني - ومسند إسحق بن راهويه - ومسند أبي بكر بن أبي شيبة - ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة - ومسند أبي يَعْلَى الموصلي] على الكتب الستة.

٤ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢ هـ) وهي زوائد المسانيد العشرة السابقة ما عدا مسند أبي يعلى الموصلي، ومسند إسحق بن راهويه[2] على الكتب الستة ومسند أحمد، إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في «مجمع الزوائد» من زوائد أبي يعلى، كما ذكر زوائد نصف مسند اسحق بن راهويه الذي حصل عليه.

٥ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ـ ٨٠٧ هـ) وهي زوائد [مسند أحمد - ومسند أبي يعلى الموصلي - ومسند أبي بكر

---

(١) وهي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي.

(٢) وقد طبع الكتاب بدولة الكويت على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، وحققه الشيخ العلامة حبيب الرحمن الأعظمي، وصدر في أربعة مجلدات وذلك سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م. [اعادت تصويره دار المعرفة في بيروت] «الناشر».

البزّار ـ ومعاجم الطبراني الثلاثة، الكبير والأوسط والصغير] على الكتب الستة[1].

٦ ـ كتاب مفتاح كنوز السنة

هذ الكتاب يعتبر فهرساً حديثاً مرتباً على الموضوعات، وإليك وصفاً كاملاً له، وبيان طريقة تصنيفه.

هو كتاب صنفه ورتبه المستشرق الهولندي الدكتور أرْنُد جَانْ فِنْسِنْك المتوفى سنة ١٩٣٩ م.

A. J. WENSINCK صنفة باللغة الانكليزية. ثم نقله إلى اللغة العربية مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها ونشره المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م،[2] وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرساً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة وأمهاتها. ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث، وهذه الكتب هي:

١ ـ صحيح البخاري
٢ ـ صحيح مسلم
٣ ـ سنن أبي داود
٤ ـ جامع الترمذي
٥ ـ سنن النسائي
٦ ـ سنن ابن ماجه
٧ ـ موطأ مالك
٨ ـ مسند أحمد
٩ ـ مسند أبي داود الطيالسي
١٠ ـ سنن الدارمي

(١) وقد طبع الكتاب في القاهرة بتحقيق ونشر مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي أثابه الله وذلك سنة ٣٥٢ هـ في عشرة مجلدات، ويمتاز بالكتب الستة في كتب الزوائد، الصحيحين والسنن الأربعة. [اعادت تصوير دار الكتاب العربي في بيروت] «الناشر».

(٢) اعادت تصويره دار احياء التراث العربي في بيروت «الناشر».

١١ ـ مسند زيد بن علي ١٢ ـ سيرة ابن هشام
١٣ ـ مغازي الواقدي ١٤ ـ طبقات ابن سعد.

وقد بقي المستشرق المذكور ـ وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة لَيْدن ـ في تأليفه وترتيبه عشر سنين. كما أن المترجم له استغرق أربع سنوات في ترجمته وتصحيحه [٢].

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب فقال:

«وقد رتب الأستاذ ونسنك كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب» [١].

فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولاً على الموضوعات والمعاني وليست على الألفاظ والمباني، ثم يرتب تلك الموضوعات والمعاني على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها، فهو إذن معجم للموضوعات، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتعلق بكل موضوع، وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة مما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة.

وقال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى في مقدمته التعريفية بالكتاب في بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي:

«موضوع هذا الكتاب دلالة القارىء على ما أودع في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والسير والطبقات والمغازي ـ المبينة في أوله ـ من الأحاديث والآثار

(١) انظر المقدمة التعريفية بالكتاب ص ش.
(٢) انظر مفتاح كنوز السنة ـ التعريف بالكتاب للأستاذ أحمد محمد شاكر ص ع.

والمناقب بالصفة التي شرحها، فهو لايدلك على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب كمفتاح أحاديث الصحيحين[1]، وإنما يدلك على ما ورد فيها من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع. ثم ما يليها من فروعه[2].

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً، وميزة هذه الطريقة في الترتيب، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ الحديث، أو أي لفظ من ألفاظه في انها تدلك على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من الحديث أو أي لفظ من ألفاظه، وقد لايكون حافظاً شيئاً من ألفاظه، على أن لكل من الطريقتين ميزة تتميز بها عن الأخرى.

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي:

١ ـ يذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنَّف.

٢ ـ يذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك، فقط.

٣ ـ يذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد

(١) كتاب مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي، وهو معجم مفهرس لأحاديث الصحيحين على أحرف المعجم بالنسبة لأول لفظ من الحديث. وقد مر ذكره.

(٢) انظر مقدمة الكتاب للشيخ السيد محمد رشيد رضا ص: ر ـ ش.

وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد، وذكر الجزء ورقمه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد.

هذا وقد كُتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية من الكتاب النص التالي:

«مفتاح كنوز السنة: هو معجم مفهرس عام تفصيلي، وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة، وذلك بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب. وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات. مما يمكن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء[1].

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزاً. وهذه هي تلك الرموز وبيان المراد منها كما جاء في ص أ من مقدمة الكتاب.

بخ = صحيح البخاري، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
مس = صحيح مسلم، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.
بد = سنن أبي داود، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
تر = سنن الترمذي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
نس = سنن النسائي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
مج = سنن ابن ماجه، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
مي = سنن الدارمي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
ما = موطأ مالك، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.
ز = مسند زيد بن علي، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث

[1] - أنظر الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة للكتاب.

عد = طبقات ابن سعد، مقسم إلى أجزاء، وينقسم الأجزاء إلى أقسام، والرقم يدل على الصفحة.

حم = مسند أحمد بن حنبل، مقسم إلى أجزاء، والرقم يدل على الصفحة من الجزء.

ط = مسند الطيالسي، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

هش = سيرة ابن هشام، الرقم يدل على الصفحة.

قد = مغازي الواقدي، الرقم يدل على الصفحة.

ك = كتاب. ب = باب. ح = حديث. ص = صفحة.

جـ = جزء. ق = قسم. قا = قابل ما قبلها بما بعدها. م م م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات. الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب.

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج:

جاء في صفحة /٤٦/ العمود الثاني مادة «الأصابع» ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي «الاشارة بالإصبع في الصلاة» ثم جاء تحت الفقرة ما يلي:

١ ـ مس ـ ك ١٥ ح ١٤٧.
٢ ـ بد ـ ك ٢ ب ١١ ب ٥٦.
٣ ـ تر ـ ك ٤٥ ب ١٠٤
٤ ـ لس ـ ك ١٢ ب ٢٩.
ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ ـ ٣٩.
٥ ـ مج ـ ك ٥ ب ٢٧.
٦ ـ مي ـ ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢.

٧ ـ حم ـ أول ص ٣٣٩، ثان ص ١١٩، ثالث ص ٤٧٠، رابع ص ٣١٦[٢] و٣١٨[٢] و٣١٩، خامس ص ٢٩٧.

٨ ـ ط ـ ح ٧٨٥.

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي:

١ ـ صحيح مسلم ـ كتاب الحج ـ حديث رقم ١٤٧.

٢ ـ سنن أبي داود ـ كتاب المناسك ـ باب ٥٦

٣ ـ سنن الترمذي ـ كتاب الدعوات ـ باب ١٠٤.

٤ ـ سنن النسائي ـ كتاب التطبيق باب ٧٩ وكتاب السهو باب ٣٠ و٣٦ إلى باب ٣٩.

٥ ـ سنن ابن ماجه ـ كتاب الإقامة ـ باب ٢٧.

٦ ـ سنن الدارمي ـ كتاب الوضوء باب ٨٣ و٩٢.

٧ ـ مسند أحمد ـ الجزء الأول صفحة ٣٣٩، الجزء الثاني صفحة ١١٩ الجزء الثالث صفحة ٤٧٠ الجزء الرابع صفحة ٣١٦ مكرراً مرتين في هذه الصفحة، وكذلك في صفحة ٣١٨ مكرراً مرتين في هذه الصفحة وكذلك في صفحة ٣١٩ والجزء الخامس صفحة ٢٩٧.

٨ ـ مسند الطيالسي ـ حديث رقم ٧٨٥.

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحاً للكتاب في أوله، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك فانه بين عدد أحاديث كل كتاب، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه.

وأما الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي:

١ ـ صحيح البخاري: طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ ـ ١٨٦٨ م و١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ م.

٢ ـ صحيح مسلم: طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ هـ.

٣ ـ سنن أبي داود: طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ.

٤ ـ جامع الترمذي: طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ.

٥ ـ سنن النسائي: طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ.

٦ ـ سنن ابن ماجه: طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ.

٧ ـ سنن الدارمي: طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ.

٨ ـ الموطأ: طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ.

٩ ـ مسند أحمد: طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة الميمنية).

١٠ ـ مسند الطيالسي: طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١ هـ(١).

١١ ـ مسند زيد بن علي: طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م.

١٢ ـ طبقات ابن سعد: طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨.

١٣ ـ سيرة ابن هشام: طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ م.

١٤ ـ مغازي الواقدي: طبعة برلين المترجمة سنة ١٨٨٢م.

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارىء إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، والتي بينتها هناك عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتب التي توافقه، فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن.

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإن تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فبها ونعمت، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل الى طَلِبَته في المكان على وجه التقريب.

---

(١) اعادت تصويره دار الكتاب اللبناني في بيروت «الناشر».

ملاحظة: كُتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب مفتاح كنوز السنة ما يلي: «تنبيه: إذا لم يجد الباحث طَلِبَتَهُ في الباب المدلول عليه بالعدد فليتقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين فإنه لابد ظافر بالذي يريد، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات. اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رُقِّمَتْ نسخته طبق النسخة المطبوعة في ليدن. فإنها معدودة الكتب والأبواب».

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمته التعريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي لمالك وغيره في الموطأ، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملاً[1] وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي أتبعه أيضاً في فهرسة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لكن لم ينبه على ذلك هناك صراحة.

وأخيراً فان الكتاب مفيد للمشتغل بالحديث جداً، إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يخطر بالبال، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث، لا سيما للباحثين الذين يعدون بحوثاً علمية كرسائل التخصص «الماجستير والدكتوراه» في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه، فإنه يفيدهم فائدة جليلة ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر، بل يعطيهم فقرات الموضوع، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص: ل.

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وثقل حمله، وإن كان لهذا الأخير ميزة على الأول من نواح أخرى.

هذا ويمتاز هذا الكتاب أيضاً عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام، وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها، وهذه ميزة مهمة يتميز بها هذا الكتاب، انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦١ لترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل.

وقد أثنى على الكتاب وقدره عالمان من كبار علماء هذا العصر وهما الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد محمد شاكر رحمهما الله[1]. ولا يعني هذا أن الكتاب ليس فيه نقص أو ليس عليه ملاحظات، ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد والله أعلم.

القسم الثاني

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب، لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين، وإنما شملت أكثر الموضوعات، لا سيما الموضوعات الفقهية، فالغالب عليها ترتيبها على الأبواب الفقهية فتراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة ثم بقية العبادات ثم المعاملات، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه، وقد يُذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان أو الآداب وما إلى ذلك...

(١) انظر المقدمة التعريفية لكل منها في أول الكتاب المذكور.

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثية هو:

١ - السنن.
٢ - المصنفات.
٣ - الموطآت.
٤ - المستخرجات عليها.

وسأذكر نبذة عن كل مسمى من هذه المسميات، وطريقة كل منها.

١ - السنن

أ - تعريف السنن:

السنن في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية. وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع، لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سُنَّة في اصطلاحهم، ويسمى حديثاً.

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: «ومنها كتب تعرف بالسنن، وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً»[1].

قلت: يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعة، لكنه قليل جداً بالنسبة للمصنفات والموطآت.

ب - أمثلة:

وكتب السنن كثيرة جداً. فمن أشهرها:

(١) الرسالة المستطرفة ص ٣٢.

١ ـ سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (ـ ٢٧٥ هـ).
٢ ـ سنن النسائي، التي تسمى بـ (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ـ ٣٠٣ هـ).
٣ ـ سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ـ ٢٧٥ هـ).
٤ ـ سنن الشافعي، لمحمد بن إدريس الشافعي (ـ ٢٠٤ هـ).
٥ ـ سنن البيهقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ـ ٤٥٨ هـ).
٦ ـ سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني (ـ ٣٨٥ هـ).
٧ ـ سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. (ـ ٢٥٥ هـ).

وقد طبعت هذه السنن كلها والحمد لله. وطبع أكثرها عدة طبعات.

ومن المناسب ان اسرد أسماء كتب بعض هذه السنن، كما فعلتُ في سرد أسماء كتب وموضوعات بعض الجوامع. ذلك ليُرَى الفرق بينهما من حيث شمول موضوعاتها جميع أبواب الدين وعدمه، فهذه أسماء كتب سنن أبي داود مرتبة كما جاءت في السنن.

* * *

أسماء الكتب في سنن أبي داود

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	الطهارة	٢١	الأيمان والنذور
٢	الصلاة	٢٢	البيوع
٣	صلاة الاستسقاء	٢٣	الأقضية
٤	صلاة السفر	٢٤	العِلْم
٥	التطوع	٢٥	الأشربة
٦	شهر رمضان	٢٦	الأطعمة
٧	السجود	٢٧	الطب
٨	الوتر	٢٨	العَتاق
٩	الزكاة	٢٩	الحروف والقراءات
١٠	اللقطة	٣٠	الحمَّام
١٧	المناسك	٣١	اللباس
١٢	النكاح	٢٣٢	الترجل
١٣	الطلاق	٣٣	الخاتم
١٤	الصوم	٣٤	الفتن
١٥	الجهاد	٣٥	المهدي
١٦	إيجاب الأضاحي	٣٦	الملاحم
١٧	الوصايا	٣٧	الحدود
١٨	الفرائض	٣٨	الديات
١٩	الخراج والإمارة والفيء	٣٩	السُّنة
٢٠	الجنائز	٤٠	الأدب

٢ ـ المصنفات

أ ـ تعريف المصنف:

المصنف في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة. أي فيه: الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً.

ب ـ الفرق بين المصنف والسنن:

والفرق بين «المصنَّف» و«السُّنن» أنَّ «المصنَّف» يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين أن «السنن» لا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً، لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم «سنناً».

وما عدا هذا الفارق فان «المصنَّف» و«السُّنن» متشابهان كل التشابه.

ج ـ أمثلة:

١ ـ المصنَّف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ـ ٢٣٥ ـ)[١].

٢ ـ المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني (ـ ٢١١ هـ)[٢].

٣ ـ المصنف، لبَقِيّ بن مَخْلَد القرطبي (ـ ٢٧٦ هـ).

٤ ـ المصَنف، لأبي سفيان وكيع بن الجرّاح الكوفي (ـ ١٩٦ هـ).

٥ ـ المصنف، لأبي سَلَمة حماد بن سلمة البصري (ـ ١٦٧ هـ).

---

(١) لقد بوشر بطبع الكتاب في حيدر آباد في الهند، فطبع الجزء الأول بالمطبعة العزيزية سنة ١٣٨٦ هـ واعتنى بتصحيحه ونشره عبد الخالق خان، ثم طبع الجزء الثاني إلى الخامس بمطبعة العلوم الشرقية لصاحبها السيد يوسف علي، وصدر الجزء الخامس ١٣٩٠ هـ ثم توقف الطبع ولم يتم المصنف بل وصل الطبع إلى نهاية كتاب الصيد. [ثم طبع الكتاب في الهند مؤخراً وهو متوفر في المكتبات] «الناشر».

(٢) وقد طبع هذا المصنف وتم طبعه والحمد لله في أحد عشر مجلداً.

٣ ـ الموطآت

الموطآت جمع «موطأ» والموطأ لغة المسهّل المهيأ، قال في القاموس: «ووطأه: هيأه ودمّثه وسهّله، كوطّأه... ورجل موطأ الأكناف، كمعظّم، سهلٌ دَمِثٌ كريم مضياف»[1].

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو «كالمصنَّف» تماماً وإن اختلفت التسمية.

ب ـ سبب تسميته:

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بـ «الموطأ» أن مؤلفه وطّأه للناس، أي سهّله وهيأه لهم.

وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ «الموطأ» ما رُوي عنه أنه قال: عرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة. فكلهم واطأني عليه[2]، فسميته الموطأ.

جـ ـ أمثلة:

١ ـ الموطأ للإمام مالك بن أنس المدني (ـ ١٧٩ هـ)[3].
٢ ـ الموطأ لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن المدني (ـ ١٨٥ هـ).
٣ ـ الموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي المعروف بـ «عَبْدان» (ـ ٢٩٣ هـ).

---

(١) القاموس ٣٤/١.
(٢) أي وافقني عليه.
(٣) طبع موطأ مالك عدة طبعات، وأحسنها أخيراً طبعة عيسى البابي الحلبي بتصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م.
[صورت الكتاب دار احياء التراث العربي في بيروت] «الناشر».

٤ ـ المستخرجات عليها

أي المستخرجات على ما ذُكر في القسم الثاني من المصنفات وهي (السنن والمصنفات والموطآت) لكن لم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ مستخرجات على هذه الأنواع من المصنفات سوى على «السنن» وأما «المصنفات والموطآت» فلا أعرف أن أحدا صنف مستخرجات عليها والله أعلم.

والمستخرجات المؤلفة على كتب السنن هي مثلها في الترتيب والتبويب لذا فان المراجعة فيها كالمراجعة في أصلها، ومن المستخرجات على السنن المستخرجة على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ.

القسم الثالث

وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين أو باب من أبوابه. وهي كثيرة، وأذكر اشهرها، فمنها:

١ ـ الأجزاء

أ ـ ما هو الجزء؟

الأجزاء جمع «جزء» والجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين يعني كتاباً صغيراً يشتمل على أحد أمرين:

١ ـ إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة او مَنْ بعدهم، مثل:

«جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة» للأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ـ ١٧٨ هـ).

٢ ـ وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء، مثل:

«جزء رفع اليدين في الصلاة» للبخاري و «جزء القراءة خلف الإمام»[1] له أيضاً.

---

(١) طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة ١٩٦٩، ويعاد تحضيره لطبعة جديدة لدى دار الكتب العلمية في بيروت «الناشر».

ب ـ متى يبحث فيه؟

ترجع للجزء وتبحث فيه إذا كنتَ تريد حديثاً مروياً من طريق صحابي ما أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يُجمع حديثه، أو إذا كنت تريد حديثاً يتعلق بموضوع الجزء الذي بين يديك.

٢ ـ الترغيب والترهيب

كلمة في هذه المصنفات:

كتب الترغيب والترهيب هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة، او الترهيب من أمر من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببر الوالدين، والترهيب من عقوقهما.

وقد صُنف في هذا النوع عدد من المصنفات، منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتب مجردة من الأسانيد، ومنتقاة من مصنفات أخرى.

أمثلة:

١ ـ الترغيب والترهيب لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري[1] (ـ٦٥٦ هـ) وهو من الكتب المنتقاة والمجردة عن الأسانيد، مع ذكر تخريجها ومرتبتها.

٢ ـ الترغيب والترهيب، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ـ٣٨٥ هـ) وهذا الكتاب صنفه مؤلفه استقلالاً مع ذكر الأسانيد.

(١) طبع الكتاب عدة مرات.

٣ - الزهد والفضائل والآداب والأخلاق

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات، فجمعت اكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار.

فمن أراد ان يعرف حديثاً من الأحاديث متعلقاً بهذه الموضوعات، أو اراد كتابة بحث او مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات - واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله - فعليه ان يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طلبتهُ.

فمن هذه المصنفات:

أ - كتاب ذم الغيبة.

ب - كتاب ذم الحسد.

جـ - كتاب ذم الدنيا. الثلاثة لابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي (- ٢٨١ هـ).

د - كتاب أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني (- ٣٦٩ هـ).

هـ - كتاب الزهد للإمام احمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ)[1].

و - كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك (- ١٨١ هـ)[2].

ز - كتاب الذكر والدعاء لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي صاحب أبي حنيفة (- ١٨٢ هـ).

---

(١) طبع الكتاب ثم صور في بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م. ونشرته دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة لصاحبها عباس أحمد الباز. [اعادت طبعه دار الكتب العلمية في بيروت] « الناشر ».

(٢) طبع الكتاب في الهند واعادت تصويره دار الكتب العلمية في بيروت « الناشر ».

ح ـ كتاب فضائل القرآن للإمام الشافعي.
ط ـ كتاب فضائل الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (ـ ٤٣٠ هـ).
ي ـ كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي (ـ ٦٧٦ هـ)[1].

٤ ـ الأحكام

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول. ورتبوها على أبواب الفقه، ومنها الكبير، ومنها المتوسط، ومنها الصغير، وهي كثيرة، وأشهرها:

أ ـ الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق بن الرحمن الأشبيلي (٥٨١هـ).

ب ـ الأحكام الصغرى له أيضاً.
جـ ـ الأحكام، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ـ ٦٠٠ هـ).
د ـ عمدة الأحكام عن سيد الأنام، له أيضاً.
هـ ـ الإمام في أحاديث الأحكام، لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢ هـ).
و ـ الإلمام بأحاديث الأحكام، له أيضاً، وقد اختصره من كتاب الإمام.
ز ـ المنتقى في الأحكام. لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني(٦٥٢هـ).

ح ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢ هـ).

وقد شُرحت أكثر هذه الكتب، وطبع بعضها طبعات متعددة، وحدها، أو مع شروحها.

(١) طبع الكتاب عدة طبعات، وانتشر بين عامة الناس، وهو كتاب مفيد نافع يحسن اقتناؤه لكل مسلم.

٥ ـ موضوعات خاصة

هناك كتب أفردت لأبواب خاصة، بحث مؤلفوها موضوعاً واحداً فقط في كل كتاب، أشبعوه من جميع جوانبه ونشروا في ثناياه عدداً كبيراً من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع، وهي كتب نفيسة جديرة بالعناية والاهتمام، لا سيا للباحثين في تلك الموضوعات، ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة، ومن هذه الكتب:

أ ـ كتاب الإخلاص، لأبي بكر عبد الله بن محمد، المعروف بابن أبي الدنيا (ـ ٢٨١ هـ).

ب ـ كتاب الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ـ ٤٥٨ هـ)[1].

ج ـ كتاب ذم الكلام، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ـ ٤٨١ هـ).

د ـ كتاب الفتن والملاحم، لأبي عبد الله نعيم بن حماد المروزي (ـ ٢٢٨ هـ).

هـ ـ كتاب الجهاد، لعبد الله بن المبارك المروزي. وهو أول من صنف في الجهاد.

٦ ـ كتب الفنون الأخرى

وأقصد بكتب الفنون الأخرى، الكتب المصنفة في الأصل في غير الحديث النبوي، ككتب التفسير والفقه والتاريخ وغيرها التي صنفت في موضوعاتها، لكن أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها حسب مقتضيات المقام، لكن الذي يعنينا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث نوعان فقط وهما:

أ ـ المصنفات التي تروي الحديث بالسند أصالة، لا أخذاً من كتاب آخر.

ب ـ أو المصنفات التي تورد الحديث مجرداً عن السند، ثم تذكر من أخرجه من

(١) نشرت هذا الكتاب سنة ١٩٨٤ دار الكتب العلمية في بيروت .. «الناشر».

أصحاب الكتب المذكورة أنها التي تورد الحديث بدون سند، ولا تذكر من أخرجه، فلا تفيدنا في هذا الباب.

والكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية، فمنها:

أ - تفسير الطبري، المسمى «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لأبي جعفر بن محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)[١].

ب - تفسير ابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (- ٧٧٤ هـ)[٢].

جـ - الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور للسيوطي (- ٩١١ هـ)[٣].

د - المجموع في شرح المهذب [في الفقه الشافعي] للنووي[٤].

هـ - المغني (في الفقه الحنبلي) لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (- ٦٢٠ هـ)[٥].

و - تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري المذكور.

٧ - كتب التخريج

كتب التخريج هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الأخرى، وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخرّج

---

(١) هذا الكتاب نفيس جداً من وجوه كثيرة، منها إيراد مؤلفه الأحاديث بأسانيدها أصالة. أي يروي تلك الأحاديث بإسناده هو إلى النبي ﷺ. وقد طبع الكتاب قديماً، ثم طبعته دار المعارف بمصر بتحقيق العلامة المحقق محمود شاكر وتخريج أخيه علامة العصر المرحوم أحمد شاكر جزاهما الله خيراً وأجزل مثوبتهما. لكنه لم يتم الكتاب - ويا للأسف - وإنما صدر منه ستة عشر مجلداً فقط.

(٢) طبع الكتاب مراراً.

(٣) وقد طبع الكتاب [صدرت منه طبعة جيدة عن دار الفكر في بيروت] «الناشر».

(٤) وقد طبع أيضاً [صدرت منه طبعة كاملة عن دار الفكر في بيروت] «الناشر».

(٥) وقد طبع مراراً [صدر عن مكتبة الرياض الحديثة بالرياض] «الناشر».

أحاديثها، فقد تكون الكتب المراد تخريج أحاديثها في التفسير أو الفقه أو اللغة أو غيرها.

وقد مرّ بنا في أول الكتاب الكلام على كتب التخريج، وذكرتُ عدداً منها، ونماذج من تلك الكتب مع وصفها، وبيان موضوع كل منها، والآن اقتصر على ذكر أسماء بعضها، فمنها:

أ ـ تخريج أحاديث الكشاف للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف[1] الزيلعي.
ب ـ نصب الراية لأحاديث الهداية له أيضاً.
جـ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير. للحافظ ابن حجر العسقلاني.
د ـ مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفاء للسيوطي.
هـ ـ فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح، للسيوطي أيضاً.
و ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الاحياء من الأخبار للحافظ العراقي[2].

٨ ـ الشروح الحديثية والتعليقات عليها

هناك شروح لبعض الكتب العلمية، اعتنى مصنفوها ـ الذين لهم معرفة وعناية بالحديث ـ بإيراد الأحاديث الكثيرة مع بيان مخارجها في تلك الشروح، لذا تعتبر تلك الشروح مصدراً خصباً من مصادر التخريج، وهي كثيرة، فمنها:

أ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني.
ب ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لقاضي القضاة أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ـ ٨٥٥ هـ).

---

(١) وسماه بعضهم: يوسف بن عبد الله.
(٢) وقد طبع أكثر هذه الكتب.

جـ ـ شرح الإحياء، لأبي الفيض محمد مرتضى الزّبيدي.

د ـ فتح القدير، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكمال الدين محمد بن عبد الواحد، الشهير بابن الهمام (ـ ٨٦١ هـ)[1].

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير معروفة المخْرَج، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الأحاديث.

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال، الشيخ احمد شاكر رحمه الله، وأخوه الشيخ محمود شاكر. والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، وغيرهم. جزى الله تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم.

(١) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها والحمد لله.

الفصل الخامس

الطريقة الخامسة

التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً

المقصود بهذه الطريقة:

أي إمعان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده، ثم البحث عن مَخْرَج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة او الصفة في المصنفات التي أفردت لجمع الاحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن او السند.

والأمثلة على ذلك كثيرة، نجتزىء ببعضها ليقاس عليها غيرها. وأبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند، ثم التي فيها جميعاً.

١ - المتن:

أ - إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الوضع: وذلك إما لركالة ألفاظه، أو فساد معناه، أو مخالفته لصريح القرآن أو...

فأقرب طريق لمعرفة مَخْرَجه هو النظر في كتب «الموضوعات» فغالباً ما تجده مع تخريجه والكلام عليه، وبيان واضعه.

ثم إن كتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف. ومنها ما هو مرتب على الأبواب وهي كثيرة. فمن الكتب المرتبة على الحروف:

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع[1]، وهو المسمى (الموضوعات الصغرى) للشيخ على القاري الهروي (ـ ١٠١٤ هـ).

ومن الكتب المرتبة على الأبواب كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عِرّاق الكناني (ـ ٩٦٣ هـ)[2].

ب ـ **إذا كان من الأحاديث القدسية**: فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية فإنها تذكر الحديث، وتذكر من أخرجه. فمنها:

١ ـ مشكاة الأنوار في ما رُوي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار، لمحي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (ـ ٦٣٨ هـ) جمع فيه مائة حديث وحديثاً واحداً بأسانيدها.

٢ ـ الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرؤف المناوي (ـ ١٠٣١ هـ) جمع فيه /٢٧٢/ حديثاً بدون أسانيد ورتبها على الحروف[3].

٢ ـ **السند**:

أ ـ إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد، مثل:

١ ـ أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه، فأقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي أفردتْ لجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء مثل:

---

(١) طبع الكتاب، ونشره مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب بتحقيق أستاذنا الجليل المحقق الشيخ عبد الفتاح ابو غدة وذلك سنة ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩ في هيئة وظهر الكتاب بحلة أنيقة وتحقيق مفيد.

(٢) طبع الكتاب بمطبعة عاطف بمصر، ونشرته مكتبة القاهرة بتصحيح وتعليق كل من السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، والمرحوم شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وذلك سنة ١٣٧٥ هـ.

(٣) طبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م بمطبعة محمد علي صبيح.

كتاب «رواية الآباء عن الأبناء» لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ).

٢ - أو يكون الإسناد مسلسلاً. فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة.

مثل كتاب «المسلسلات الكبرى» للسيوطي، وقد جمع فيه/٨٥/ حديثاً.

ومثل كتاب «المناهل السَّلسلة» في الأحاديث المسلسلة لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (- ١٣٦٤ هـ) وقد جمع فيه /٢١٢/ حديثاً.

٣ - أو يكون الإسناد مرسلاً. فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيراً منها، مثل:

كتاب «المراسيل» لأبي داود السجستاني، وهو مرتب على الأبواب[1].

وكتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (- ٣٢٧ هـ)[2] أو يكون في السند راوٍ ضعيف، فيبحث عنه في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم كـ «كتاب ميزان الاعتدال» للذهبي.

٣ - المتن والسند معاً:

هناك صفات وأحوال تكون أحياناً في المتن وأحياناً في السند، وذلك كالعلة والإبهام. فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفردها العلماء للكلام عليها. فمن هذه الكتب.

أ - علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، وهو كتاب مرتب على الأبواب، يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة، ويبين علتها بشكل جيد[3].

---

(١) طبع الكتاب بمصر بمطبعة محمد علي صبيح.

(٢) طبعت الكتاب مكتبة المثنى ببغداد وباشراف صبحي السامرائي [ونشرته ثانية بتحقيق عصام الدين الكاتب دار الكتب العلمية في بيروت] «الناشر».

(٣) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ بتحقيق محب الدين الخطيب، ثم صورته مكتبة المثنى ببغداد والكتاب في مجلدين.

ب ـ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، وموضوعه إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة، ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحاً[1] وهو مرتب على الحروف بالنسبة للاسم المبهم. واستخراج الاسم المبهم منه عسر جداً؛ لأن العارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه، والجاهل به لا يعرف موضعه.

جـ ـ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ـ ٨٢٦ هـ) وهو مرتب على الأبواب الفقهية، وهو من أجمع الكتب في هذا الباب وانفعها[2].

هذه طرق خمسة يمكن بواسطتها تخريج الحديث، ومعرفة مصادره التي روته وأخرجته، وهي طرق توصلتُ إليها عن طريق التتبع والاستقراء والبحث، ولم أجد أحداً قبلي تتبعها أو استقرأها، والظاهر أنهم لم يفعلوا ذلك لعدم مسيس الحاجة إلى مثل هذا ـ كما أشرت إلى ذلك في المقدمة ـ إلا أن أكثر الباحثين وطلبة العلم في هذا الزمان صار في حاجة ماسة إلى بيان طرق التخريج، وذكر المصنفات التي يستعان بها في كل طريق.

ولذلك قمت بتأليف هذا الكتاب، وبيان هذه الطرق حتى تكون عملية تخريج الحديث ميسورة ومنتشرة بين طلبة العلم الشرعي، بل بين سائر المثقفين عامة. ولئلا تكون معرفة تخريج الحديث محصورة في أشخاص معدودين يموت هذا العلم بموتهم، فقد قال سيدنا عمر بن عبد العزيز: «فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً».

(١) لم يطبع الكتاب بعد. وقد سجل هذا الكتاب لتحقيقه في بحث علمي لنيل درجة «الماجستير» في قسم الحديث بكلية أصول الدين بالرياض ـ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. تحت اشراف العبد الضعيف مؤلف هذا الكتاب، فعسى ان يطبع قريباً طبعة محققة مفيدة تسهل الاستفادة منه إن شاء الله تعالى.

(٢) طبع الكتاب بمطابع الرياض بالسعودية.

لكنني لا أدعي الكمال في هذا التتبع والاستقراء، ولا الإحاطة بجميع طرق التخريج التي يمكن اتباعها، فقد يظهر لي أو لغيري في المستقبل طرق أخرى يمكن سلوكها لتخريج الأحاديث بسهولة ويسر، لكن هذا جهد المقل أقدمه للباحثين وطلبة العلم المتشوقين إلى معرفة مخارج الأحاديث ومصادرها في مصنفات علمائنا الاوائل، والحمد لله رب العالمين.

الباب الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل.

الفصل الثاني:

أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال، ودراسة أشهرها.

الفصل الثالث:

مراحل دراسة الأسانيد.

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

١ - تمهيد

المقصود بـ «دراسة الأسانيد» دراسة سلسلة رجال الإسناد بالرجوع الى ترجمة كل منهم. ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الاسناد. من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لا سيا إذا عنعنوا[١]، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان، أو أن فلاناً لم يسمع من فلان. وبالنصوص في خبايا الاسناد لاستخراج العلل الخفية التي لا تبدو لكل ناظر في ذلك السند، وبمعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبنية على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة التي يندرج تحتها علوم كثيرة، كـ «المتفق والمفترق»، و «المتشابه»، و «والكُنى والألقاب» وغيرها.

والمقصود بـ «الحكم على الحديث» أن نقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الاسناد بقولنا مثلاً: «هذا إسناد صحيح» أو «هذا إسناد ضعيف» أو

(١) أي قالوا في أدائهم «عن فلان» ولم يصرحوا بالسماع أو التحديث. وقولي «لا سيا إذا عنعنوا» لأن بعض المدلسين يصرح بالسماع عن شيخه، ومع ذلك يكشف له تدليس، وذلك إذا كان ممن يدلس تدليس التسوية.

«هذا إسناد موضوع» وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة، لا يستطيع تطبيقها بشكل جيد إلا من تمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة.

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث. أما الحكم على متن الحديث، فانه يحتاج - زيادة على ما تقدم - إلى أمور أخرى مهمة، مثل النظر في ذلك المتن هل فيه شذوذ أو علة قادحة، أو هل روي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً «هذا حديث صحيح» أو «هذا حديث ضعيف» أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون.

انقسام الحديث إلى سند ومتن:

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما السند والمتن، ولا يتصور - في اصطلاح المحدثين - حديث إلا وفيه هذان القسمان، وأما ما نجده أحياناً من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدها التي رويت تلك المتون بواسطتها. وجردها بعض العلماء اختصاراً وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو العوام، ومن أرادها بأسانيدها فعليه الرجوع إلى أصولها التي أخذت منها.

تعريف السند: (أو الاسناد).

أ - لغة: السند لغة المُعْتَمَد[1]. وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه.

ب - اصطلاحاً: وأما في الاصطلاح فهو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

---

(١) القاموس: ٣١٤/١.

تعريف المتن:

أ ـ **لغة:** المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض، كما في القاموس (1).

ب ـ **اصطلاحاً:** وأما في الاصطلاح فهو: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

قيمة الاسناد وأهميته:

الاسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة، ولذلك ضاعت وحُرِّفَتْ كتبها السماوية، كما ضاعت أخبار أنبيائها الصحيحة، وحل محلها كذب الدجالين وافتراءات المستغلين الذين يشترون بآياتِ الله ثمناً قليلاً.

والعناية بالاسناد في نقل الأخبار سنة مؤكدة من سنن هذه الأمة، وشعار من شعائرها، لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والأخبار. قال ابن المبارك: «الأسناد من الدينْ، ولولا الاسنادَ لقالَ مَنْ شاء ما شاء» وقال الثوري: «الاسناد سلاح المؤمن».

وتبرز قيمة الإسناد وأهميته في تعريف الواقف عليه برجاله الذين يتألف منهم الاسناد، وذلك بالبحث عن حالهم في كتب تراجم الرواة، كما تظهر أهميته في معرفة اتصاله من انقطاعه. ولولا الاسناد ما عرفنا صحيح الأحاديث والأخبار من مكذوبها. ولتجرأ على اختلاقها كل مبتدع ومبطل، ولصار الأمر كما قال ابن المبارك: «ولولا الاسناد لقالَ مَنْ شاء ما شاء».

---

(1) القاموس: ٢٧١/٤.

ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة

تمهيد:

وقبل البدء بدراسة «مراحل البحث في الأسانيد» أرى لزاماً عليّ ان اذكر هنا ما يُحتاج إليه من علم الجرح والتعديل، وتراجم الرواة. وذلك لأن «البحث في الأسانيد» يعتمد في الأصل على علم الجرح والتعديل وتاريخ الرواة، لذا سأذكر أهم مسائل الجرح والتعديل، ثم أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرواة وتاريخهم، ولمحة تاريخية عن التصنيف في تراجم الرواة، ثم التعريف بأشهر تلك المصنفات وبيان قيمتها العلمية، ومنهج مؤلفيها فيها.

١ ـ الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، ومعرفة مرتبة الحديث:

الحاجة ماسة جداً إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث لأنه لا يمكن أبداً البدء بدراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن، ومعرفة شروط الراوي المقبول، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث، لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفاً من قبل قواعد الجرح والتعديل، ومعنى ألفاظها في اصطلاح أهل هذا الفن، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل، إلى أدنى مراتب الجرح.

٢ ـ شروط قبول الراوي:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان هما[1].

---

(١) أنظر علوم الحديث ص: ٩٤.

١ ـ العدالة: ويعنون بها ان يكون الراوي [مسلماً ـ بالغاً ـ عاقلاً ـ سليماً من اسباب الفسق ـ سليماً من خوارم المروءة].
٢ ـ والضبط: ويعنون به ان يكون الراوي [غير سيء الحفظ ـ ولا فاحش الغلط ـ ولا مخالفاً للثقات ـ ولا كثير الأوهام ـ ولا مغفَّلاً].

٣ ـ بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

١ ـ إما بتنصيص مُعَدِّلين عليها، أي ان ينص علماء الجرح والتعديل أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل[١].
٢ ـ أو بالاستفاضة والشهرة، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم بالصدق واستقامة الأمر ونباهة الذكر، مثل مالك بن أنس والسفيانين والأوزاعي والليث بن سعد[٢]، وغيرهم، فهؤلاء وأمثالهم لا يحتاج تعديلهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم.

٤ ـ مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

رأى ابن عبد البر حافظ المغرب، ان كل حامل علم معروف العناية به محمول امره على العدالة حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته، واحتج بحديث: «يحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدولُهُ، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[٣] وقوله هذا غير مرضيٍّ عند العلماء، لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته، فيكون معناه «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل، لا سيما في هذه الأزمان.

---

(١) المصدر السابق ص: ٩٥.
(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» ورواه غيره. وقال العراقي: له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه. انظر التفاصيل في تدريب الراوي: ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣.

٥ ـ كيف يُعرف ضبط الراوي؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الرواية، فإن وافقهم في روايتهم فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم. فإذا كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يحتج به.

٦ ـ هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أ ـ أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، إذ يحتاج المعدّل أن يقول مثلاً: «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذا...» فيعدد جميع ما يفسق بفعله او بتركه، وذلك شاق جداً[1].

ب ـ وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبيَّن السبب، لأنه لا يصعب ذكر سببه، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح. فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح.

قال ابن الصلاح: «وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ[2] انه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما.

وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم. واحتج مسلم بسُوَيْد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى ان الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّر سببه»[3].

---

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٦.

(٢) في الكفاية ص ١٠٨.

(٣) علوم الحديث ص ٩٦ ـ ٩٧، وهذا فيمن ذكر فيه جرح وتعديل، أما إذا ذكر الجرح غير المفسر في رجل خلا عن التعديل فانه يقبل.

٧ - هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل، ولو كان عبداً أو امرأة، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة، وهذا القول ضعيف غير معتمد[1] .

٨ - اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد:

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل. فالمعتمد انه يُقَدَّم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مفسَّراً، وإن كان الجرح مبهماً غير مفسَّر قدم التعديل.

وقيل إن زاد عدد المعدِّلين على الجارحين قُدِّم التعديل، لكن هذا القول غير مُعْتمد[2] .

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» كلاً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها. ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي ما كُرِّر فيه لفظ التوثيق، مثل «ثقة ثقة» أو «ثقة حجة». ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل، مثل «أوثق الناس» أو أثبت الناس فصارت مراتب التعديل ستاً.

---

(١) انظر الكفاية ص ٩٦ - ٩٩.

(٢) انظر علوم الحديث ص ٩٩. والكفاية ص ١٠٥ - ١٠٧، لكن لم يصرح بذكر الجرح المفسر لأنه بين في موضع آخر ان الجرح لا يقبل إلا مفسراً.

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين، فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً.

وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي:

مراتب ألفاظ التعديل

١ ـ ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن «أفعل»، وهي أرفع المراتب، مثل: فلان إليه المنتهى في التثبيت، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا، او فلان أثبت الناس، أو أوثق الخلق، أو أوثق من أدركتُ من البشر.

٢ ـ ثم ما تأكد بصفة او صفتين من صفات التوثيق، مثل: ثقة ثقة، أو ثقة ثبت، او ثبت حجة، أو ثقة مأمون، أو ثقة حافظ.

٣ ـ ثم ما دلّ على التوثيق من غير تأكيد، مثل: ثقة، او حجة، أو ثبت، أو كأنه مُصْحَف، او عدل ضابط.

٤ ـ ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط، مثل: صدوق: أو محله الصدق، او لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن «لا بأس به» إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة. أو مأمون، أو خيار.

٥ ـ ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق او التجريح، مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس، أو إلى الصدق ما هو، أو وسط، أو شيخ وسط.

٦ ـ ثم ما أشعر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث، او يُكْتب حديثه، او يعتبر به، أو مقارب الحديث، أو صالح.

١ ـ اما المراتب الثلاث الأولى، فيحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

٢ ـ وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم،

ويُختَبَر[1]، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

٣ ـ وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، دون الاختبار، وذلك لظهور امرهم في عدم الضبط.

مراتب ألفاظ الجرح

١ ـ ما دل على التليين، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل: فلان ليّن الحديث، أو فيه مقال، أو في حديثه ضعف، او ليس بذاك، او ليس بمأمون.

٢ ـ ثم ما صُرّح بعدم الاحتجاج به، وشبهه، مثل: فلان لا يحتج به أو ضعيف، او له مناكير، أو واهٍ، أو ضعَّفوه.

٣ ـ ثم ما صُرِّح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرة، أو طرحوا حديثه.

٤ ـ ثم ما دل على اتهامه بالكذب او نحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، او متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو ليس بثقة.

٥ ـ ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: فلان كذاب، أو دجال، أو وضاع، او يكذب، أو يضع.

٦ ـ ثم ما دل على المبالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح):، مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو هو معدن الكذب، أو إليه المنتهى في الوضع.

---

(١) أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقنين فان وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا. وبناء على هذا فان من قيل فيه «صدوق» فانه لا يحتج بحديثه قبل الاختبار، وقد وهم من قال: إن من قيل فيه صدوق فحديثه حسن، لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث: : أنظر في هذا: تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠، والتقريب للنووي ٣٤٣/١، والتدريب للسيوطي: ٣٤٣/١، وفتح المغيث للسخاوي ٣٦٨/١ وغيرها، فهذا اصطلاح القوم في ذلك والله أعلم.

حكم هذه المراتب

١ ـ أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم طبعاً، لكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

٢ ـ وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به، لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يُقوّي غيره.

★ ★ ★

الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

لمحة تاريخية

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الافتراء والكذب عنها، وذلك بحصر أسماء جميع من تعرّض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً، من جميع النواحي من حياة الراوي، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

ووجه خدمة علماء الحديث السنة النبوية بهذه المصنفات، وذب الكذب عنها، هو معرفة حال رواة الحديث، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكذاب من الرواة. وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطيعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علناً، فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداء الإسلام وهدم دعائمه، ألا وهي استعمال الكذب والدس على لسان النبي ﷺ، بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم من الحاقدين على الإسلام، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث. فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال. فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين وتعروا أمام الناس بقبيح أفعالهم، فاجتنب المسلمون مروياتهم. وقُتل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين، وجعل الله كيدهم في نحورهم. وأحاق مكرهم السيء بهم والحمد لله.

وقد بذلوا في هذه المصنفات جهوداً جبارة مضنية تشهد لهم على مر الأيام والدهور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم العجيب في خدمة دينهم والذب عن سنة نبيهم. وتوصلوا بذلك إلى ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه، فجزاهم الله عن المسلمين أفضل الجزاء، وأجرى لهم المثوبة لتقرّ بها عيونهم وهم في قبورهم.

وقد تفننوا في تنويع هذه المصنفات. وتقسيمها وتفريعها، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة، إلى كتب على نظام الطبقات، ومن كتب مرتبة على الحروف، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان، ومن مؤلفات خاصة بالثقات أو الضعفاء، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث، ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب، إلى غيرها من المصنفات في كل باب.

وسأذكر أشهر انواع المصنفات في علم الرجال التي تهمنا في فن التخريج ثم أذكر من كل نوع أسماء اشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها، لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين، ثم أعرّف بأهم هذه المصنفات، وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى.

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

١ ـ المصنفات في معرفة الصحابة.
٢ ـ المصنفات في الطبقات.
٣ ـ المصنفات في رواة الحديث عامة.
٤ ـ المصنفات في رجال كتب مخصوصة.
٥ ـ المصنفات في الثقات خاصة.
٦ ـ المصنفات في الضعفاء والمتكلم فيهم.
٧ ـ المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

٩ - المصنفات في معرفة الصحابة

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة امر مهم مفيد من نواحٍ كثيرة. لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول، لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى الاسناد أهو صحابي ام تابعي؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل.

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها.

أ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر الأندلسي.

هذا الكتاب من أجلّ كتب معرفة الصحابة. ويُلاحظ على مؤلّفه أنه كَدّرَهُ، بايراده كثيراً مما شجر بين الصحابة، وسماه بـ «الاستيعاب» لظنه انه استوعب الأصحاب. مع أنه فاته شيء كثير.

وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم، لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته، ورتب الكنى على الحروف أيضاً، ثم ذكر أسماء الصحابيات ثم من اشتهرت منهن بكنيتها [1].

ب - أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري (- ٦٣٠ هـ).

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جداً، بذل مؤلفه جهداً كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه، واشتمل الكتاب على /٧٥٥٤/ سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفساً، وقد رتب الأسماء ترتيباً دقيقاً، فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة

---

(١) طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة بذيل «كتاب الاصابة» بمطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م. [وطبعة كاملة مستقلة بمطبعة فرحة مصر بالفجالة] «الناشر».

للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم، وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً.

قال رحمه الله في المقدمة: «وأما ترتيبه ووضعه فانني جعلته على حروف أ، ب، ت، ث، ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث. وكذلك إلى آخر الاسم. وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد، ومن بعدهما والقبائل أيضاً»[1] وبعد ترتيب الأسماء، ذكر الكنى مرتبة ثم النساء كذلك.

وذكر في أول كل ترجمة حروفاً مقطعة رموزاً لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم. وهذه الرموز أربعة وهي:

(د) لابن منده، أبو عبد الله محمد بن يحيى (ـ ٣٠١ هـ).
(ع) لأبي نُعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ـ ٤٣٠ هـ).
(ب) لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ـ ٤٦٣ هـ).
(س) لأبي موسى محمد بن عمر المديني (ـ ٥٨١ هـ).

ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة، وذلك خشية ان تسقط تلك الحروف[2].

جـ ـ الاصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢ هـ).

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله. وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها، فهذبها ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام، وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث او المصنفات الأخرى فجاء كتاباً حافلاً نافعاً.

---

(١) مقدمة أسد الغابة ص ١٢.
(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، ومن هذه الطبعات طبعة كتاب الشعب بمصر سنة (١٩٧٠ م)

وقد رتبه ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم. كما فعل ابن الأثير، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناهن، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم او الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي:

القسم الاول:فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني:فيمن ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز.

القسم الثالث:فيمن ذُكر في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق، وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع:فيمن ذكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم، والغلط، مع بيان ذلك الوهم والغلط [1].

فينبغي التنبه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي، ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابي أم ليس بصحابي. وينبغي أن يعلم أنّ القسم الأول هو أكبر الأقسام بكثير.

هذا وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب /١٢٢٦٧/ اثني عشر ألفاً ومائتين وسبعاً وستين ترجمة. منها /٩٤٧٧/ ترجمة لمن عُرفوا بأسمائهم من الرجال، ومنها /١٢٦٨/ ترجمة لمن عُرفوا بكناهم، ومنها /١٥٢٢/ ترجمة لأسماء وكنى النساء [2].

---

(١) انظر مقدمة الإصابة: ٦/١ - ٩.

(٢) وقد طبع الكتاب مراراً، ومنها طبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م في أربعة مجلدات، مع كتاب الاستيعاب لابن عبد البر.[صوّرت هذا الكتاب في بيروت عدة مرات في دار إحياء التراث العربي ودار صادر وغيرها] «الناشر».

٣ ـ كتب الطبقات

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف، ومنها في طبقات الرجال عامة، ومنها في طبقات أناس مخصوصين، كطبقات الحفاظ للذهبي، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها.

وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة، وفي الحديث خاصة، لأنها هي التي تهمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيرها، فمنها:

أ ـ الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (ت ٢٣٠ هـ):

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم إلى زمنه، فأجاد وأفاد، وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلدات.

خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة.

وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ ولمرض موته ووفاته، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ على عهده وبعده، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة بعد أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدراً ولهم إسلام قديم، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة.

وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم.

وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه.

وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه، لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر، وأما باقي البلاد فذكر منها عدداً قليلاً.

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط.

هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً، لذا يعتبر كتابه هذا مصدراً معتمداً من مصادر تراجم رجال الحديث(1).

ب - تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (- ٧٤٨ هـ).

هذا الكتاب خصصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط، فترجم للحفاظ ومن يُرجع إليهم في التوثيق والتضعيف، فقال رحمه الله في مقدمته: «هذه تذكرة بأسماء مُعدّلي حملة العلم النبوي، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف»(2).

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب /١١٧٦/ ترجمة، وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنّة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي، أي إلى منتصف القرن الثامن.

وقد ذيّل على هذا الكتاب تتميماً للفائدة ثلاثةٌ من العلماء الكبار، وهم الحسيني (- ٧٦٥ هـ) وابن فهد المكي (- ٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي

(١) نشرت هذا الكتاب دار صادر ودار بيروت في بيروت. «الناشر».
(٢) تذكرة الحفاظ: ١/١.

(- ٩١١ هـ) فجُمع في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر[١].

٣ - كتب رواة الحديث عامة

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة، أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي:

أ - التاريخ الكبير:[٢] للإمام للبخاري (- ٢٥٦ هـ).

هذا الكتاب كبير فعلاً، فقد اشتمل على /١٢٣١٥/ ترجمة[٣] كما في النسخة المطبوعة المرقمة، وقد رتبه البخاري رحمه الله تعالى على حروف المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب، لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً، بدون النظر إلى أسماء آبائهم ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظاً ترتيب أسماء آبائهم، وإليك ما قاله البخاري رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا:

«هذه الأسامي وضعت على [أ، ب، ت، ث] وإنما بُدِيء بـ «محمد» من بين حروف (أ، ب، ت، ث) لحال النبي ﷺ، لأن اسمه محمد ﷺ، فإذا فرغ من المحمدين ابتدىء في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف (أ، ب، ت، ث) وهي (ي) والميم تجيئك في موضعها، ثم هؤلاء المحمدون على (أ، ب، ت، ث) على أسماء آبائهم، لأنها قد كثرت إلا نحواً من عشرة أسماء فإنها

---

(١) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيوله الثلاثة.

(٢) طبع هذا الكتاب في الهند وصورته دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٧٧ «الناشر».

(٣) ذكر العلامة الكتاني في «الرسالة المستطرفة» أن عدد التراجم في التاريخ الكبير بلغت قريباً من أربعين ألفاً، فما أدري ما مستنده في هذا التقدير؟!..

ليست على (أ، ب، ت، ث) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ »[1].

ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح. فيقول مثلاً: « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح: « منكر الحديث » واصطلاح البخاري في هذه العبارات هو: أنه يقول: « فلان فيه نظر » أو « فلان سكتوا عنه » فيمن تركوا حديثه[2]، وأما إذا قال: « فلان منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه[3] وكثيراً ما يسكت عن الرجل، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ومعنى ذلك توثيق له.

ب - الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (- ٣٢٧ هـ).

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » وقد أجاد فيه كل الإجادة، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل، ولخص تلك الأقوال، وبيّن ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها، والكتاب يعتبر بحق، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه. وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته، وتراجمه قصيرة غالباً، إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر.

وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب. لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً.

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وقليلاً ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة، ويذكر بلد الراوي ورحلاته، والبلد الذي نزل فيها واستقر، كما يذكر شيئاً عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا...

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري: ٦١/١.

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١.

(٣) انظر ميزان الاعتدال: ٦/١ و٢٠٢/٣.

ويشير أحياناً إلى سنة وفاته، وقد قدم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هي [تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل] وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أموراً مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل[1].

٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة

هناك بعض المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتب مخصوصة، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط. ولم يتعرضوا لغيرها، ولهذه الكتب مزية على غيرها في كونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعينة، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راو يريده من رواة ذلك الكتاب، كما ان لها مزية حصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه، وعدم التطويل بالتعرض لترجمة أي راو من رواة الحديث، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يبحث رواة في كتب مخصوصة.

ومن أشهر هذه المصنفات لا سيا المطبوع منها:

أ - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (- ٣٩٨ هـ) وهذا الكتاب خاص برجال صحيح البخاري[2].

ب - رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن مَنْجُويَه (- ٤٢٨ هـ)[3].

جـ - الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (- ٥٠٧ هـ) وقد جمع فيه في هذا الكتاب بين كتابي

---

(١) وقد طبع الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بالهند. [وصورته دار الكتب العلمية في بيروت] «الناشر».

(٢) مخطوط وفي دار الكتب المصرية منه نسختان، الأولى في مجلد يقع في /٢١٥/ ورقة، والثانية في مجلد يقع في /٣٨١/ ورقة.

(٣) مخطوط في مكتبة بلدية الأسكندرية، ويقع في /٢١٠/ ورقات.

الكلاباذي وابن منجويه المذكورين آنفاً، واستدرك ما أغفلاه، وحذف بعض الاستطرادات، وما يمكن الاستغناء عنه.

والكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب، فبين أنه جمع بين رجال صحيحي البخاري ومسلم، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما[1].

وقد طبع الكتاب في الهند، وتولت طباعته دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٢٣ هـ[2].

د ـ التعريف برجال الموطأ لمحمد بن يحيى الحذّاء التميمي (ـ ٤١٦ هـ)[3].

هـ ـ كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة[4]، وبعض مصنفات لمؤلفيها.

لقد صنف العلماء عدداً من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة، مع تراجم لرجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة.

ومن هذه الكتب: كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسي، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتعليق والاختصار، لذا سأتكلم عنه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل.

وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته إليك أشهر أسماء العلماء الذين هذبوا هذا الكتاب او استدركوا عليه او اختصروه، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمني:

(١) الجمع بين الصحيحين: ٤/١.

(٢) صورته دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ «الناشر».

(٣) مخطوط في خزانة القرويين بفاس (الزركلي: المستدرك ٢٣٥/٢).

(٤) أي الصحيحين والسنن الأربعة.

١ ـ تهذيب الكمال للمزي (ـ ٧٤٢ هـ).
٢ ـ تذهيب التهذيب للذهبي (ـ ٧٤٨ هـ).
٣ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضاً.
٤ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢ هـ).
٥ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر أيضاً.
٦ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي (ـ ٩٢٤ هـ).

وإليك مخططاً توضيحياً لتسلسل هذه الكتب

الكمال في أسماء الرجال

↓

تهذيب الكمال

تذهيب التهذيب — تهذيب التهذيب

الكاشف — خلاصة تذهيب تهذيب الكمال — تقريب التهذيب

وآن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهج مؤلفيها فيها بشيء من التفصيل.

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعها

١ ـ الكمال في أسماء الرجال: إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ.

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب، غير أنه أطال فيه، مع انه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة، وهو مع ذلك - كما قال الحافظ ابن حجر[1] - «من أجل المصنفات في معرفة حلة الآثار وضعاً، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً».

٢ - تهذيب الكمال:

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير، فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزّي (- ٧٤٢ هـ) بتهذيبه وإكماله في كتاب سماه «تهذيب الكمال» وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن - كما وصفه الحافظ ابن حجر -[2]، لكنه أطال فيه أيضاً. ويقول ابن السبكي في وصفه: «أجمع على انه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع».

٣ - إكمال تهذيب الكمال: وذيل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين مُغْلطاي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ وسمى تذييله هذا «إكمال تهذيب الكمال» وهو كتاب كبير جليل نافع، وقد ذكر الحافظ ابن حجر[3] أنه انتفع بكتاب مغلطاي هذا.

وقد سار المزي في كتابه «تهذيب الكمال» على النحو التالي:

١ - ترجم لرجال الكتب الستة ولرجاله المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا انه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ، لان الأحاديث التي تـرد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

---

(١) في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب» جـ ١ - ص ٢.

(٢) في المصدر السابق.

(٣) في المصدر السابق ص: ٨.

٢ - رمز في كل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة.

٣ - ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم، لأنه يتعذر او يتعسر استيعابهم تماماً.

٤ - رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

٥ - ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً.

٦ - ذكر عدداً من التراجم ولم يعرف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: «روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان» والظاهر انه لم يعرف شيئاً من أحوالهم، وليس ذلك بغريب فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهيّن، ومع ذلك فعدد من لم يعرّف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة للأعداد الكثيرة جداً في هذا الكتاب.

٧ - أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من انواع العلو، وتقدر هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب[١].

٨ - رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطةً مع أسماء غيرهم خلافاً لصاحب «الكمال» الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم إلا أنه ابتدأ في حرف الهمزة، بمن اسمه «أحمد» وفي حرف الميم بمن، اسمه «محمد».

٩ - نَسَبَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: «وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم باسناده إلى قائله المحكيّ عنه بأساً، وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر[٢]».

١٠ - نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة او المكنية وما أشبه ذلك فقال:

---

(١) كما قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب» ص: ٣.

(٢) المصدر السابق ص: ٧.

«فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه او اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف. ثم النساء كذلك. وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر، فنذكره في أولى التراجم به ثم ننبه عليه في الترجمة الاخرى، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده، أو أمه أو عمه او نحو ذلك، وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة او بلدة او صناعة، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه، وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم من عرف اسمه منهم، والنساء كذلك».

١١ ـ ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية.

١٢ ـ حذف عدة تراجم من أصل «الكمال» ممن ترجم لهم صاحب الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم. لكنه لم يقف هو على روايتهم في شيء من الكتب الستة.

وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه: وعددها سبعة وعشرون رمزاً:

(ع) للستة (٤) للأربعة أصحاب السنن (خ) للبخاري (م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي (ق) لابن ماجه (خت) للبخاري في التعاليق (بخ) للبخاري في الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال العباد (ز) جزء القراءة خلف الامام (مق) لمسلم في مقدمة صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) في القدر (خد) في الناسخ والمنسوخ (ف) في كتاب التفرد (صد) في فضائل الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي في الشمائل (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كن) في مسند مالك (ص) في خصائص علي (عس) في مسند علي (فق) لابن ماجه في التفسير.

هذا ولم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن.

٤ ـ تذهيب التهذيب:

ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفي سنة ٧٤٨ هـ فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين، كبير سماه «تذهيب التهذيب» وصغير سماه «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»، ويقول الحافظ ابن حجر[1] عن «تذهيب التهذيب» إنه «أطال فيه العبارة ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح» وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي. وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر[2]: «وقد ألحقتُ في هذا المختصر[3] ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلاً».

٥ ـ الكاشف:

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل من الشيوخ والتلاميذ، وذكر كلمة أو جملة تلخص فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته. وذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة[4]. وقد اقتصر على تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم. ورتب الأسماء على حروف المعجم، لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه «أحمد» كما ابتدأ حرف الميم بمن اسمه «محمد» وقد قال الذهبي في مقدمة الكتاب:

(١) في مقدمة «تهذيب التهذيب» ص: ٣.

(٢) في المصدر السابق ص: ٨.

(٣) يقصد به كتابه «تهذيب التهذيب» وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي.

(٤) قد جعل المشرفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من كتابتها فوقه.

«هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة، الصحيحين والسنن الأربعة، مقتضب من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه»[1].

وأما رموزه فهي: (خ) للبخاري و (م) لمسلم و (د) لأبي داود و (ت) للترمذي و (س) للنسائي و (ق) لابن ماجه و (ع) للستة و (٤) لأصحاب السنن الأربعة.

وهذا نموذج من الكتاب:

«د: أحمد بن إبراهيم الموصلي، أبو علي. عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما، وعنه د. والبغوي وأبو يعلى وخلق، وُثِّق. مات ٢٣٦».

ويلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة. فقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان»[2] فيه نظر، ولا يقال إن النفوس تتشوق إلى الاطلاع على ما وراءه، لأن من أراد النهاية في البحث فعليه بالمطولات، ومن أراد العجالة ففي هذا الكتاب ما يكفي، ومع ذلك فكتاب الكاشف هذا أوسع في عرض التراجم وأكثر معلومات من كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، فإن جاز أن ينتقد أحد الكتابين بكون تراجمه كالعنوان، فكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد، والله أعلم.

٦ ـ تهذيب التهذيب: ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب «تهذيب الكمال» للمزي في كتاب سماه «تهذيب التهذيب» وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

---

(١) مقدمة الكتاب ص: ٤٩.

(٢) مقدمة «تهذيبه» ص: ٣.

١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل.
٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته العالية. وهو حوالي ثلث حجم الكتاب.
٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم. واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثراً.
٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب.
٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على التقدم في السن والحفظ والاسناد والقرابة وما إلى ذلك.
٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح.
٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب.
٨ - أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة.
٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة عدم حذف ذلك.
١٠ - لم يحذف من تراجم رجال «تهذيب الكمال» أحداً.
١١ - زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحمر.
١٢ - زاد في أثناء بعض التراجم كلاماً ليس في الأصل لكن صدّره بقوله (قلت) فليتنبه القارىء إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلت) فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة.
١٣ - التزم الرموز التي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي (مق - سي - ص) كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزمه المزي في (تهذيبه).
١٤ - حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه. وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية أي السيرة النبوية.

١٥ - زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي وكتاب «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مُغْلطاي.

قلت: وقد لخصت طريقة اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب (تهذيب الكمال) من مقدمته التي قدم بها لكتابه «تهذيب التهذيب»(١) فليراجعها من له شوق لقراءة كلام الأئمة ففيها فوائد كثيرة.

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تبريراً لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيفه كتابين في تذهيب واختصار كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، قال: إن كتاب الكاشف مختصر جداً فتراجمه إنما هي كالعنوان، وأما كتاب «تذهيب التهذيب» فقد أطال الذهبي العبارة فيه ولم يزد على ما في التهذيب غالباً إلى آخر ما قال وهذا نص ما قاله:

«ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه «تذهيب التهذيب» أطال فيه العبارة، ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح»(٢).

والحقيقة التي لا مرية فيها أن كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر كتاب قيّم محرر مفيد، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً، وقد اختصر ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل، وحرر وهذب واستعان - مع إطلاعه الواسع - بعدد من المصنفات في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضي. فجزاه الله خيراً على صنيعه هذا، وأجزل مثوبته.

---

(١) انظر المقدمة المذكورة من ص: ٣ - ٩ ابتداء من قوله: «فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب...».

(٢) مقدمة «تهذيب التهذيب» ص: ٣.

وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي، للميزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب».

وما قاله الحافظ عن كتاب «الكاشف» فقد ذكرت ما فيه قبل قليل.

وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزي فأخل بكثير من مقاصده، بل ربما بالغ بعضهم فقال لقد مسخ ابن حجر كتاب المزي وأفسده، محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثير من المترجَمين، وأن ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال. فالجواب أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، لكن يقال إن موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا. وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل. إذ من المعروف أنه لا تُغني المختصرات عن أصولها في كل شيء، ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما ينتقد إلا هذا. مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهة نظر وليست خطأ وقع فيه ابن حجر، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لا سيما حذفه كثيراً من الأحاديث العوالي التي أوردها المزي من روايته لأقر بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عمل نافع مشكور، وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة والله أعلم.

٧ - تقريب التهذيب:

هو كتاب مختصر جداً، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سدس حجمه، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجَمين في كتابه «تهذيب التهذيب» خاصة، وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً. ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ثم ذكر

طريقته في عرض ترجمة كل راوٍ، وإليك ما قاله الحافظ نفسه لتقف على وصف الكتاب من تعبير مصنفه.

قال رحمه الله ـ بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه «تهذيب التهذيب»، وأنه وقع من طلبة الفن موقعاً حسناً، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير ـ ما يلي: «فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرّد له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي أني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدلَ ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه»[1] وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي:

١ ـ ذكر جميع التراجم التي في «تهذيب التهذيب» ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في «الكاشف»، كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في «التهذيب».

٢ ـ رمز بالرموز التي ذكرها في «تهذيب التهذيب» نفسها إلا أنه غير رمز السنن الأربعة إذا كانت مجتمعة، فقد رمز إليها في «التهذيب» بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (عم). كما أنه زاد رمزاً لم يكن في «التهذيب» وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب.

٣ ـ ذكر مراتب الرواة في المقدمة، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة. فعلى المراجع في هذا الكتاب أن

---

(١) ـ مقدمة تقريب التهذيب ص ٤.

ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطأ لأنه ربما اصطلح في بعضها اصطلاحاً خاصاً به في هذا الكتاب.

٤ - ذكر في مقدمة الكتاب أيضاً طبقات الرواة المترجَمين وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضاً، وينبغي لزاماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب.

٥ - زاد على «التهذيب» فصلاً في آخر الكتاب يتعلق ببيان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً.

والكتاب جيد مفيد كاف لطلبة العلم المبتدئين في الفن لا سيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل فانه يعطي المراجع عصارة الأقوال فيه، لكنه مضغوط جداً، ويلاحظ عليه بشكل خاص عدم ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجَم لهم في جميع الكتاب، ولذلك يتميز كتاب «الكاشف» للذهبي، وكتاب «الخلاصة» للخزرجي على كتاب التقريب في هذا. والله أعلم، وهذا نموذج من التراجم:

- «عبد الله بن عاصم الحِمَّاني، بكسر المهملة وتشديد الميم، أبو سعيد البصري، صدوق، من العاشر / ق».

- «القاسم بن الليث بن مسرور الرسْعَني، أبو صالح، نزيل تِنّيس، ثقة، من الثانية عشرة، مات سنة أربع وثلاثمائة/ س».

٨ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال:

ثم جاء الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠ فاختصر كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي سنة ٩٢٣ في كتاب «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١ هـ بالمطبعة الميرية بالقاهرة.

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة «وبعد: فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من «تذهيب تهذيب الكمال» وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال، وزدت

فيه زيادات مفيدة، ووفيات عديدة، من الكتب المعتمدة والنقول المبينة. أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق بمنه وكرمه آمين »[1].

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي:

١ ـ ترجم للرواة الـمُخَرَّج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها، ومجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في « تهذيبه » نفسها.

٢ ـ ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعدُّدها سبعة وعشرون رمزاً، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في تذهيبه لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة « تمييز »[2] وتذكر مع الراوي الذي ليس له رواية في المصنفات المترجَم لرواتها في هذا الكتاب.

٣ ـ قسم الكتاب إلى كتابين، الكتاب الأول، وخصصه لتراجم الرجال، والكتاب الثاني وخصصه لتراجم النساء. وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة، فالقسم الأول جعله في ترتيبهم على الأسماء، والقسم الثاني جعله في ترتيبهم على الكنى وجعله نوعين، وأما الخاتمة فجعلها من ثمانية فصول:

الفصل الأول: فيمن عرف بابن فلان ولم يتقدم اسمه، أو تقدم ولم يشتهر بهذه النسبة.

الفصل الثاني: فيمن تقدم اسمه.

الفصل الثالث: فيمن عرف بنسبه، ولم يتقدم اسمه.

الفصل الرابع: فيمن عرف بنسبه وتقدم اسمه في الأسماء.

الفصل الخامس: في الألقاب.

الفصل السادس: فيمن لقب بكنيته.

---

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص: ٢.

(٢) المراد بالتمييز حيث يتفق اسم راويين واسم أبيهما وكان أحدهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما.

الفصل السابع: فيمن لقب بنسبة.

الفصل الثامن: في المبهمات.

ثم قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: فيمن عرفت بابنة فلان وفيه نوعان: النوع الأول: فيمن لم يتقدم اسمها - النوع الثاني: فيمن قدم اسمها.

الفصل الثاني: في الألقاب.

الفصل الثالث: في المجهولات.

٤ - رتب الاسماء على الحروف لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه احمد، وحرف الميم بمن اسمه محمد، ثم قال داخل الحرف الواحد، «من اسمه عمر» وذكر كل من اسمه عمر، وهكذا... وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد، وضعه في فصل آخر الحرف، وسمى ذلك الفصل «فصل التفاريق» ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع. وما عرفت الفائدة في عمله هذا!

٥ - زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة «تمييز» كما تقدم.

٦ - وأما صياغته للترجمة فلم يلتزم فيها خطاً معينا كما فعل الحافظ ابن حجر في «التقريب» فأحياناً يذكر الجرح او التوثيق، وأحياناً يهمله ولا يذكر في المترجم له شيئاً من ذلك. وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها. وكثيراً ما يذكر عدة الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له.

والذي التزمه دائماً هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والغالب انه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ.

ولا يلخص أقوال الأئمة في الجرح والتعديل التي قيلت في صاحب الترجمة، وإنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله «وثقه فلان» أو «ضعفه فلان» والظاهر انه ينقل فيه الكلام الراجح عنده والله أعلم، ولم ينص على ذلك ولا على غيره من الأمور المهمة في مقدمة الكتاب. ولو ذكره لكان أولى.

كلمة أخيرة في الكتاب:

لا شك ان الخزرجي رحمه الله تعالى قد بذل جهداً مشكوراً في تلخيص واختصار كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي، لكن يلاحظ عليه امران جديران بالاهتمام، الأول منهما عدم ذكره ما قيل من جرح او تعديل في كثير من التراجم، وهذا قصور واضح، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية لأن من الغايات الرئيسية للمُراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح او التوثيق. وأما الأمر الثاني، فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضاً، وهذا النقص وان لم يكن مثل الأمر الاول إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم، لذا فان كتاب «الكاشف» للذهبي و «تقريب التهذيب» لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح او التوثيق، وذكر سنة الوفاة.

هذا بالاضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يلخصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قيلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يريان أنها تناسبه، فهما كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص، على حين أن الخزرجي ناقل فقط.

وهذه نماذج من الكتاب:

١ ـ (خ عم) زيد بن أخزم بمعجمتين الطائي أبو طالب البصري الحافظ، عن يحي القطان وسلم بن قتيبة ومعاذ بن هشام، وعنه (خ عم) وثقه ابو حاتم، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين.

٢ - (ت س) زيد بن ظبيان الكوفي، عن أبي ذر، وعنه ربعي بن خراش.

٣ - (عم) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، عن علي وعنه حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة، وثقه ابن المديني وابن معين، وتكلم فيه غيرهما. قال خليفة: مات سنة أربع وسبعين ومائة.

٤ - (د) عبد الرحمن بن قيس العتكي بمثناة، أبو روح البصري، عن يحيى بن يعمر، وعنه يحيى القطان.

و - التذكرة برجال العشرة: لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (- ٧٦٥ هـ).

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب «تهذيب الكمال» للمزي. بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهي: «الموطأ» و«مسند الشافعي» و«مسند أحمد» و«المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث أبي حنيفة».

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة، كما فعل شيخه المزي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز لمالك (ك) وللشافعي (فع) ولأبي حنيفة (فه) ولأحمد (أ) ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب) وترك رموز الستة على حالها، كما رمز لها المزي.

وغايته من هذا التصنيف ان يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة.

وهو كتاب جيد نافع، توجد منه نسخ مخطوطة كاملة، لكنه

ز - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة، ممن لم يترجم لهم المزي في تهذيبه.

وقد اطلع مؤلفه على كتاب «التذكرة» للحسيني واستفاد منه، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في تهذيبه. لكنه تعقبه في بعض أوهام، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب «الغرائب عن مالك» الذي جمعه الدارقطني، وكتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، وكتاب «الزهد» لأحمد، وكتاب «الآثار» لمحمد بن الحسن. والتي ليست في كتب أصحاب المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسيني.

وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه «التذكرة» وزاد رمزاً واحداً هو «هب» وهو رمز لكل راوٍ استدركه نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه «الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال».

وقد قال مؤلفه في مقدمته: «... وبانضمام هذه المذكورات يصير (تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاوياً إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة»[1] وهو كما قال رحمه الله وأثابه، والحافظ الحسيني وأمثالهما من علماء المسلمين.

٥ ـ المصنفات في الثقات خاصة

هذا النوع من المصنفات في الرجال، أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من رواة الحديث، ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الرواة الثقات، وإفراد الثقات من الرواة في مصنف مستقل عمل جيد من علماء الجرح والتعديل، ييسر على الباحث معرفة الراوي الثقة من أقرب طريق.

---

(١) تعجيل المنفعة: ص: ٦٢، وانظر المقدمة كلها من ص: ٨ ـ ١٢ فإنها مفيدة في التعريف بالكتاب. هذا وقد طبع الكتاب بمصر، وعني بنشره وتصحيحه وتحقيقه السيد عبد الله هاشم يماني سنة ١٣٨٦ هـ.

والمصنفات في هذا النوع متعددة، أشهرها:

أ ـ كتاب الثقات: لأبي الحسن احمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ـ ٢٦١ هـ)(١).

ب ـ كتاب الثقات: لمحمد بن أحمد بن حبان البُسْتي (ـ ٣٥٤ هـ)(٢).

وقد رتبه مؤلفه على الطبقات، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة. وقد جعله من ثلاثة أجزاء، جعل الجزء الأول لطبقة الصحابة، والجزء الثاني لطبقة التابعين، والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين.

هذا وينبغي التنبه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق، قال العلامة الكتاني عن هذا الكتاب: «إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً، وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيرُه أحوالهم، وطريقته فيه انه يذكر مَن لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، فينبغي ان يتنبه لهذا، ويعرف ان توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، وقد قال هو في أثناء كلامه: والعدل من لم يُعْرف منه الجرح، إذ الجرح ضد العدل، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده، أهـ، هذه طريقته في التفرقة بين العدل وغيره، ووافقه عليها بعضهم، وخالفه الأكثرون»(٢).

ج ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم: لعمر بن احمد بن شاهين (ـ ٣٨٥ هـ).

---

(١) لم يصلنا أصل الكتاب، وإنما وصل إلينا ترتيبه للهيثمي، فقد رتبه على حروف المعجم. وبدأه بمن اسمه أحمد، ولا زال الترتيب مخطوطاً، وهو في /٦٧/ ورقة، انظر فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية ـ قسم التاريخ ٩١/٢ ـ ٩٢. (نشرت هذا الكتاب سنة ١٩٨٤ دار الكتب العلمية في بيروت) «الناشر».

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ١٤٦. هذا وقد طبع الكتاب بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن في الهند.

وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه. وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة [1].

٦ ـ المصنفات في الضعفاء خاصة

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة، أفرده مؤلفوه للضعفاء خاصة، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجم الثقاة خاصة، وذلك لأن كثيراً من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تكلم فيه، وإن لم يكن ضعيفاً حقاً، وما أكثر ما تُكلم فيه، ومن هذه المصنفات:

أ ـ الضعفاء الكبير: للبخاري.

ب ـ الضعفاء الصغير: للبخاري أيضاً، وهو مرتب على حروف المعجم، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط.

جـ ـ الضعفاء والمتروكون: للنسائي وهو مرتب على حروف المعجم، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط، هذا ويُعدّ النسائي من المتشددين في جرح الرجال.

د ـ كتاب الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقَيْلي (ـ ٣٢٣ هـ)، وهو الكتاب كبير، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء والمنسوبين إلى الكذب والوضع [2].

هـ ـ معرفة المجروحين من المحدثين: لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (ـ ٣٥٤ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم، وقد قدم له مؤلفه بمقدمة نفيسة، وذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء، وجواز الجرح، وما يتعلق

---

(١) لم يطبع الكتاب، وإنما توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ويتألف من ٩٣/ ورقة، ومنه صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة.

(٢) نشرته مؤخراً دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٨٤ «الناشر».

بذلك... كما بين طريقته في تصنيف كتابه، ويعتبر ابن حبان من المتشددين في الجرح أيضاً.

و ـ الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي احمد عبد الله بن عديّ الجُرجاني (ـ ٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير واسع، ذكر فيه مؤلفه كل من تكلم فيه، وإن كان الكلام فيه مردوداً، وقدم للكتاب بمقدمة طويلة جيدة، ورتب التراجم على حروف المعجم.[1].

ز ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي.

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم المجروحين. كما قال الحافظ ابن حجر[2]. فقد اشتمل على /١١٠٥٣/ ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة التي رقمت تراجمها، وإن كررت بعض التراجم كما إذا ذكر الشخص في فصل الأنساب، وهو مذكور في الأسماء. وهو كتاب يشبه إلى حد ما كتاب الكامل لابن عدي من حيث المنهج. فقد ذكر فيه الذهبي كل من تُكلم فيه، وإن كان ثقة، وإنما يذكر مثل هؤلاء للدفاع عنهم ورد الكلام الموجه إليهم، وقد قدم للكتاب بمقدمة بين فيها منهجه، وذكر بأنه صنفه بعد كتابه «المغني في الضعفاء» وأنه طوّل فيه العبارة، وزاد فيه عدة أسماء على (المغني)، ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم ممن احتواهم هذا الكتاب إلى آخر ما فيها.

وقد رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، ورمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز له (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو).

وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم، ثم كنى الرجال، ثم من عُرف بأبيه ثم من عرف بالنسبة او اللقب، ثم مجاهيل الاسم، ثم في النسوة

(١) نشرته مؤخراً دار الفكر في بيروت سنة ١٩٨٤ «الناشر».
(٢) في مقدمة «لسان الميزان» ٤/١.

المجهولات، ثم كنى النسوة، ثم فيمن لم تُسَمَّ.

والكتاب مفيد جداً، وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم[1].

ح ـ لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب «ميزان الاعتدال» التراجم التي ليست في كتاب «تهذيب الكمال» وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها.

فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من «ذيل الحافظ العراقي على الميزان» رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقي.

ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من «ميزان الاعتدال» للذهبي، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه[2].

ثم إن المؤلف عاد فجرّد الأسماء التي حذفها من «الميزان» ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب مستوعباً لجميع الأسماء التي في «الميزان» كما قال[3].

وقد قال المؤلف رحمه الله في أول هذا الفصل: «فصل في تجريد الأسماء التي حذفتها من الميزان اكتفاء بذكرها في «تهذيب الكمال» وقد جعلت لها علاماتها في التهذيب، ومن كتبت قبالته (صح) فهو مَن تُكلم فيه بلا حجة. أو صورة (مُخ) فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه، بين (كذا ذلك) فضعيف على اختلاف

---

(١) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، وآخر طبعة هي طبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق علي محمد البجاوي وذلك سنة ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م في أربعة مجلدات.

[صورت الكتاب دار المعرفة في بيروت] «الناشر».

(٢) انظر مقدمة «لسان الميزان» ٤/١.

(٣) انظر لسان الميزان: ٤٩٨/٦.

مراتب الضعف[1]، ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبي في (الكاشف) ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له (تهذيب الكمال) وبالله التوفيق»[2].

ثم قال رحمه الله في آخر هذا الفصل: «آخر التجريد، وغايته امران، الأول: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصل[3]، والثاني: الإعانة لمن أراد الكشف عن الراوي، فإن رآه في أصلنا فذاك، وإن رآه في هذا الفصل، فهو إما ثقة، وإما مختلف فيه، وإما ضعيف. فإن أراد زيادة بسط نظر في (مختصر التهذيب[4]) الذي جمعته، ففيه كل ما في (تهذيب الكمال) للمزي من شرح حال الرواة وزيادة عليه، فإن لم يحصل له نسخة منه (فتذهيب التهذيب) للذهبي فإنه حسن في بابه، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور»[5].

هذا وقد رتب التراجم على حروف المعجم، ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر الكنى ورتبها على الحروف أيضاً، ثم المبهمات، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول، الأول المنسوب، والثاني من اشتهر بقبيلة او صنعة، والثالث من ذُكر بالإضافة.

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء، طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٩ هـ.

---

(١) لقد حذف ناشرو الكتاب كل هذه الرموز المهمة جداً، كما حذفوا قبل ذلك غيرها من الرموز الأخرى، فما أدري ما السبب؟!... فصار سرد الأسماء في هذا الفصل شبه لا شيء.

(٢) لسان الميزان ٤٩٨/٦.

(٣) اي في كتاب «ميزان الاعتدال».

(٤) المسمى «تهذيب التهذيب».

(٥) لسان الميزان ٨٦٦/٦. قلت: قد أبعد الحافظ ابن حجر رحمه الله النجعة، فما الذي يحوجنا ويحوجه إلى كل هذا، وبسط الكلام الموجود في أصل الذهبي قد استبعدناه وحذفناه، فلو عدنا إليه لوجدنا طلبتنا ووفرنا على أنفسنا عناء البحث هنا وهناك والله أعلم.

٧ - ٢المصنفات في رجال بلاد مخصوصة

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والفكر ومشاهير الرجال من الشعراء والأدباء والرياضيين وغيرهم في بلدة او مدينة بعينها. سواء من كان من أهلها الأصليين او من وفد إليها وأقام فيها. ووجهواعنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظ الأكبر، لذا تعتبر مرجعاً من المراجع في تاريخ الرجال، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف..

وقد صنفت كتب كثيرة في هذا. وسأقتصر على ذكر ما طبع منها باختصار.

أ - تاريخ واسط[١]: لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ « بَحْشَل » الواسطي (- ٢٨٨ هـ).

ب - مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس[٢]: صاحب الأصل أبو العرب محمد بن احمد القيرواني (- ٣٣٣ هـ). وقد اختصره ابو عمر احمد بن محمد المعافري الطلمنكي (- ٤٢٦ هـ).

جـ - تاريخ الرقة[٣]: لمحمد بن سعيد القشيري (- ٣٣٤ هـ).

د - داريا[٤]: لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني (- ٣٧٠ هـ).

---

(١) طبع بمطبعة المعارف في بغداد، بتحقيق كوركيس عواد سنة ١٩٦٧ م.

(٢) نشرته الدار التونسية للنشر، بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي سنة ١٩٦٨ م.

(٣) طبع الكتاب بمطابع الاصلاح في مدينة حماه بتحقيق طاهر النعساني.

(٤) طبعه المجمع العلمي العربي بدمشق، بمطبعة الترقي. تحقيق سعيد الأفغاني سنة ١٣٦٤ هـ - ١٩٥٠ م.

هـ - ذكر أخبار أصبهان[1]: لأبي نعيم احمد بن عبد الله الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ).

و - تاريخ جرجان[2]: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (- ٤٢٧ هـ).

ز - تاريخ بغداد[3]: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ).

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم.

(١) طبع في ليدن، بمطبعة بريل سنة ١٩٣١ م - كما طبع بحيدر آباد الدكن بالهند.

(٢) طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند بتحقيق عبد الرحمن المعلمي ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.

(٣) طبع بمطبعة السعادة في مصر ونشره الخانجي ويقع في ١٤ مجلداً ويضم ٧٨٣١/ ترجمة منها ٥٠٠٠ ترجمة خاصة بالمحدثين.

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأسانيد

تمهيد:

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها، لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة، لذا فقد كفينا مؤونة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون، فلا حاجة إذن لاعادة البحث فيها، وإلا صرنا كمن يكيل البحر! فلا هو يستطيع ولا يستفيد شيئاً.

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها - ومتونها أيضاً - ما يلي:

١ - الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما:

«أي صحيحي البخاري ومسلم».

فقد التزم البخاري ومسلم رحمها الله تعالى إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء او متروكين، كما انها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

فوجود الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده، لأن الغاية من البحث في الإسناد إنما هو الوصول الى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته.

ولا تغترّ بما يثيره بعض الناس - باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات - في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما، ويعزون ذلك إلى نتيجة بحثهم العلمي الذي توصلوا إليه، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل - أي عقلهم - او لتعاليم الطب[1]. أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم او غير ذلك من التعليلات.

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من ان يتعقبوا أئمة الحديث ويبينوا أخطاءهم. ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر:

وإني وإن كنتُ الأخير زمانه ... لآتٍ بما لم تستطعه الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الإسلام. ولكن هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه، فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة. الكتب ذات العناوين الخادعة. التي ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قِبَلِه العذاب، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب، فويلٌ لهؤلاء مما كتبت أيديهم، وويلٌ لهم مما يكسبون.

(١) كرد حديث غمس الذباب قبل نزعه وإلقائه، إذا سقط في الشراب، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب. أو أن النبي قاله بصفته البشرية، لا على أنه من الوحي!... وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والتفلت من أحكامها.

فتارة يسمون كتبهم باسم «أضواء على السنة المحمدية، أو دفاع عن الحديث[1]»، وأخرى يسمونها «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها[2]»... وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض. نسأل الله العافية وحسن العاقبة.

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر أو بحث:

أ - قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه على صحيح مسلم: «وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح[3]».

ب - قال ابن الصلاح في كتابة (علوم الحديث): «وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق[4]».

(١) كتاب سود صفحاته شخص يسمى «محمود أبو رية»، وطبعه بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م وقد رد عليه علماء كثيرون، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب سماه «ظلمات أبي رية» والشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتاب سماه «الأنوار الكاشفة».

(٢) كتاب اقترفت تسطير مفترياته يدا من سمى نفسه «السيد صالح أبو بكر» وطبع في مصر سنة ١٨٧٤ م وزعم فيه أن نحو صحيح البخاري ١٢٠٪ جميعاً مكذوباً من الاسرائيليات سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه. وأتى بكلام لا أثر فيه لعلم ولا عين، ولو كان للسنة النبوية من يحميها لما أقدم هذا المأجور الآثم على هذا العمل الخبيث.

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٠/١.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٥. وأما قوله بعد ذلك: «سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن». فلا يتوهمن احد ان ابن الصلاح يقصد بذلك انه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدها فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ. فاستثنيت من كونها مقطوعاً بصحتها، لا من كونها صحيحة. وذلك

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط، وإنما قال: بأنه مقطوع بصحتها، وهذا لعمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قاله بهذا القول، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث): - بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - وقلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه، وأرشد إليه، والله أعلم. (حاشية) ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الاسفرائيني، والقاضي ابو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد وأبو يعلى ابن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال: «وهو قول أكثر اهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، كأبي اسحاق الاسفرائيني، وابن فُورَك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة» وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً، فوافق فيه هؤلاء الأئمة[1].

= لانه لم يقع الاجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي [illegible] الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها» انظر فتح المغيث للسخاوي ٤٧/١. إذن فالإجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين. والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها او عدم ثبوتها، وإنما في امور فنية يعرفها اهل الفن، فكل ما يثار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين انما هو تشويش لبلبلة أفكار الناشئة والباحثين.

(١) الباعث الحثيث ص: ١٧.

٢ - الأحاديث التي في كتاب التزمت صحته:

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها:

أ - الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين:

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث الصحيحين او الزيادات عليها بأسانيد صحيحة.

قال ابن الصلاح: «وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الاسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح، في كثير من أحاديث الصحيحين»[1].

ب - صحيح ابن خزيمة:

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كاف للحكم عليه بالصحة، لأن مؤلفه التزم ان يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط.

قال ابن الصلاح: «ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة»[2].

وقال السيوطي: «صحيح ابن خزيمة على مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك»[3].

ج - صحيح ابن حبان:

وهو المسمى بـ «التقاسيم والأنواع».

---

(١) علوم الحديث ص: ١٧. أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة.. من تتمة الخ.

(٢) علوم الحديث ص: ١٧ أي يكفي في تصحيح الحديث كونه... الخ كما يدل عليه السياق.

(٣) تدريب الراوي ١/١٠٩.

وقد قيل: إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة فابن حبان، لكنه متساهل في التصحيح، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحاً كما قال الحازمي، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق[1].

د ـ صحيح ابن السّكن[2]:

ويسمى بـ «الصحيح المنتقى» وبـ «السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ» وهو كتاب محذوف الأسانيد، وقد جعله مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة[3].

هـ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم:

قال ابن الصلاح: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه «المستدرك» أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به»[4] وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعترته غفلة، وقيل إنه عاجلته المنية قبل أن يبيض كتابه، فلم يتيسر له تنقيحه.

---

(١) انظر تدريب الراوي ١ ـ ١٠٨.

(٢) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر (ـ ٣٥٣ هـ).

(٣) انظر الرسالة المستطرفة ص: ٢٥.

(٤) علوم الحديث ص: ١٨.

قال بدر الدين بن جماعة: «إنه يُتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن او الصحة او الضعف وهذا هو الصواب»[1].

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها، ولم يقره على البعض الآخر، فحكم عليها بالحسن او الضعف والنكارة، بل وحكم على بعضها بالوضع.

لكن بقي من أحاديث المستدرك أحاديث سكت عنها الذهبي، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها[2].

٣ ـ الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها:

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث، ولا يكفي مجرد وجودها فيها، لأن مؤلفيها لم يلتزموا إخراج الصحيح وحده فيها.

أو ينص على صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في سؤالات أحمد بن حنبل، وسؤالات ابن معين وغيرها، فمثل هذا النص كاف في تصحيح الحديث[3].

٤ ـ الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها:

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبينوا مراتبها، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع.

---

(١) انظر التقييد والإيضاح ص: ٣.
(٢) راجع التعليقة رقم (١) صفحة ١٠٣ من هذا الكتاب.
(٣) انظر التقييد والإيضاح ص: ٢٨.

وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه، فإننا نستغني بمراجعة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي او ضعفها، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع[1].

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها -

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء ان بحثوها وأصدروا حكمهم عليها.

وهي كثيرة جداً، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين ان يشمروا عن ساعد الجد، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنفه الأئمة الأقدمون، وضاقت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث، فيتتبع ما فيه من الأحاديث، فيدرس أسانيدها. ويحكم عليها بما يليق بحالها، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز.

ولعل بعض الجامعات الاسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه المشروعات العلمية، لتكون ممن قال ففعل.

---

(1) ولا يعني ذلك انه لا ينبغي ان نبحث في أسانيدها أبداً، بل إن ذلك من حق المتمكن في هذا الفن لا سيما اذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم. فلا بأس بالبحث والتحقيق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كابن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع. لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقويت معرفته، وليس ذلك لكل دعي متطفل. ويحسن بهذه المناسبة ان أنقل ما نقله السخاوي في (فتح المغيث) تعليقاً على كلام ابن الصلاح الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فما بعده، قال السخاوي:

«ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة لئلا يتطرق اليه بعض المتشبهين ممن يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يهتدي للكشف منها، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها:

طريقة دراسة الإسناد

بما ان علماء مصطلح الحديث اتفقوا على ان شروط الحديث الصحيح خمسة وهي:

١ ـ العدالة في الرواة.

٢ ـ الضبط في الرواة.

٣ ـ الاتصال في السند.

٤ ـ عدم الشذوذ في السند والمتن.

٥ ـ عدم العلة في السند والمتن.

فإن دراسة الاسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الاسناد او تحقق بعضها، ليُبْنى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتُعْرَف مرتبته.

لذلك فإن أول عمل يبدأ به لدراسة الاسناد ـ في ضوء ما تقدم ـ هو البحث في تراجم رجال الاسناد، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

= وللحديث رجال يعرفون به   وللدواوين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل: الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين ان يكون كتب وقرأ وسمع ووعى، ورحل الى المدائن والقرى، ويحصل أصولاً، وعلق فروعاً من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف، فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك. وأما إذا كان على رأسه طيلسان، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان. او من تحلى بلؤلؤ ومرجان. او بثياب ذات ألوان. فحصل تدريس حديث بالافك والبهتان، وجعل نفسه لعبة للصبيان، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان، فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا انسان. وانه مع الجهالة آكل حرام. فان استحله خرج من دين الاسلام انتهى، انظر فتح المغيث للسخاوي

كيفية اخراج الترجمة

مر بنا فيا سبق في بحث «أنواع الكتب المؤلفة في الرجال» ان أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة، وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب، أو في شمولها للرواة عامة، أو اقتصارها على رواة مخصوصين بكتب معينة، او على تراجم الثقات فقط، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك.

لذا فان على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة أن ينظر فيا إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة، او ممن تُكلم فيه، أو من بلدة بعينها أو من طبقة بعينها. ليسهل عليه - في ضوء تلك المعلومات - أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق.

وإذا لم يكن لديه اية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول الى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فان لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر، وهكذا حتى يجده.

مثال لدراسة الاسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال: هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو: قال النسائي «أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته: لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها»[1].

(١) سنن النسائي: ٥/٤٩.

فهذا الاسناد فيه ستة أشخاص وهم:

١ - إسماعيل بن مسعود.
٢ - خالد بن الحارث.
٣ - حسين الـمُعلّم.
٤ - عمرو بن شعيب.
٥ - شعيب (والد عمرو).
٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص).

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم، نقول: بما ان هذا الإسناد في سنن النسائي، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي:

١ - تهذيب التهذيب لابن حجر.
٢ - تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً.
٣ - الكاشف للذهبي.
٤ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم.

ولنأخذ كتاب «تقريب التهذيب» ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو:

١ - إسماعيل بن مسعود: نفتش عن اسمه «إسماعيل» في حرف الهمزة، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (٦٥/١) لكن اسمه «إسماعيل بن أبان» إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود فنجد في (٧٤/١) اثنين كل منهما اسمه «إسماعيل بن مسعود» وهما: «إسماعيل بن مسعود الزُّرَقي» و «إسماعيل ابن مسعود الجحدري» لكن نستطيع ان نميز «إسماعيل بن مسعود» الذي هو شيخ النسائي بأنه الجحدري، من أمرين: اولهما ان المؤلف رمز بحرف (س)

لـ «الجحدري» ومعنى هذا الرمز أنه اخرج له النسائي في سننه، على حين انه رمز لـ «الزرقي» بحرف (عس) ومعناه أنه اخرج له النسائي في مسند علي فقط. وثانيها انه قال عن (الزرقي) إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي ان يروي عنه بلفظ «حدثنا» وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقال عن «الجحدري» إنه من الطبقة العاشرة، وهو الذي يمكن ان يروي عنه النسائي.

٢ ـ خالد بن الحارث: نفتش عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه «خالد» في (٢١١/١) إلا أنه «خالد بن إياس» فنجول بنظرنا بعده بعدة تراجم، فنراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها، وهو «خالد بن حارث الهُجَيْمي» ولا يوجد من اسمه «خالد بن الحارث» غيره في رجال الكتب الستة.

٣ ـ حسين المُعلِّم: نبحث عمن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١٧٣/١، هذا العنوان: «ذِكْرُ من اسمه الحسين»، وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نعثر عليه، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعثر على «حسين المعلم» في ١٧٥/١ واسمه «حسين بن ذكوان المعلم» وكلمة «المعلّم» تقال لمن يعلم الصبيان.

٤ ـ عمرو بن شُعيب: نبحث عمن اسمه «عمرو» في حرف (العين) فنجد في: ٦٥/٢ هذا العنوان «ذِكْر مَن اسمه عمرو بفتح أوله» فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجده في: ٧٢/٢، وهو عَمْرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

٥ ـ شعيب (والد عمرو): نبحث عنه في حرف (الشين) فنجد اول من اسمه (شعيب) في ٣٥١/١ وبما اننا عرفنا اسم أبيه وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحث عن اسم أبيه (محمد) فنجده في ٣٥٢/١،

قال عنه المؤلف: «شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت، سماعه من جده».

٦ ـ عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص): نبحث عن اسمه «عبد الله» في حرف (العين) فنجد في ١/٤٠٠ هذا العنوان: «ذكر من اسمه عبد الله» ثم نبحث عمن اسم أبيه «عمرو» فنجد «عبد الله بن عمرو بن العاص» في ١/٤٣٦، وهو الصحابي المشهور.

البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال ترجمته، ولنأخذ الإسناد السابق نفسه مثالاً لذلك، ولنبدأ بـ (إسماعيل بن مسعود).

١ ـ إسماعيل بن مسعود:

أ ـ قال عنه في التقريب: ١/٧٤ (ثقة).

ب ـ وقال عنه في الكاشف: ١/١٢٨ (ثقة).

جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص: ٣٦ (قال أبو حاتم: صدوق) وفي الحاشية: وقال النسائي (ثقة).

٢ ـ خالد بن الحارث:

أ ـ قال عنه في التقريب: ١/٢١١ ـ ٢١٢ (ثقة ثبت).

ب ـ وقال عنه في الكاشف: ١/٢٦٦ ـ ٢٦٧ قال احمد: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة»، وقال القطان: «ما رأيت خيراً منه ومن سفيان».

جـ ـ وقال في الخلاصة: ص ٩٩ ـ ١٠٠: (قال النسائي: ثقة ثبت، قال القطان: ما رأيت خيراً منه ومن سفيان).

٣ ـ حسين المعلم:

أ ـ قال عنه في التقريب: ١/١٧٥ ـ ١٧٦ (ثقة ربما وهم).

ب ـ وقال عنه في الكاشف: (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة).

جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: (وثقه ابن معين وأبو حاتم).

٤ ـ عمرو بن شعيب:

أ ـ قال عنه في التقريب: ٢/٧٢ (صدوق).

ب ـ وقال عنه في الكاشف: ٢/٣٣٢: قال القطان: إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتججنا به، وقال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود: ليس بحجة.

جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص ٢٩٠: قال القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به، وفي رواية عن ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة، وقال أبو إسحق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه: وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري: سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

٥ ـ شعيب بن محمد (والد عمرو):

أ ـ قال عنه في التقريب: ١/٣٥٣ (صدوق).

ب ـ وقال عنه في الكاشف: ٢/٨٣ ـ ١٤ (صدوق).

جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص ١٦٧ (وثقه ابن حبان).

٦ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الاسناد الستة تبين لنا:

أ ـ أن الثلاثة الأول وهم: (اسماعيل بن مسعود) و (خالد بن الحارث) و (حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم. ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.

ب ـ وان السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة.

جـ ـ وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن مَن لم يوثقه لم يَعْزُ ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روي عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة.
والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه. فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم.

د ـ وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح. لكن سماعه منه ليس بكثير، فيخشى ان لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو. رواها شعيب وجادة ولم يسمعها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلاً.

البحث في اتصال الاسناد

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الاسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، وهو: اتصال الاسناد، فنقول:

١ ـ أما النسائي فقال: «أخبرنا» إسماعيل بن مسعود.

٢ ـ وأما إسماعيل بن مسعود فقال: «حدثنا» خالد بن الحارث.

٣ ـ وأما خالد بن الحارث فقال: «حدثنا» حسين المعلم.

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ، إذن فالسند إلى هنا متصل.

٤ ـ وأما حسين المعلم فقال: عن عمرو بن شُعيب.

و(عنعنته) هذه محمولة على الاتصال. لأن حسيناً ليس بمدلس أولاً، ويمكن لقاؤه بـ عمرو بن شعيب، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

٥ ـ وأما عمرو بن شعيب، فقد صرح بأن أباه حدثه. فالاسناد لا زال متصلاً.

٦ ـ وأما شعيب بن محمد بن عبد الله، فقال «عن» عبد الله بن عمرو، وهنا الاشكال، لأن شعيباً وُصف بالتدليس، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين[1]، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

لذلك فاننا نحتمل تدليسه هنا، ونحمل العنعنة على السماع لقلة تدليسه ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله، فالاسناد متصل إن شاء الله.

---

(١) في رسالة له في المدلسين، اسمها: تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس. [نشرت هذا الكتاب دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٨٤ م] «الناشر».

البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتاً أو نفياً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

وقد ذكر علماء المصطلح ان العلة تطرّق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[1]. كما ذكروا أن وقوع العلة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه[2].

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته قال الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمعَ بين طرقه، ويُنْظَرَ في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط[3].

وهذا كما ترى أمر صعب جداً. لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها؛ أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها.

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ «الحكم على الحديث» بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف، أو الوضع، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً.

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي:

---

(١) انظر علوم الحديث ـ معرفة الحديث المعلل ص: ٨١.

(٢) المصدر السابق ص: ٨٢.

(٣) المصدر السابق ص: ٨٢.

١ - إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات، أي عدول ضابطون، يعني ان رجال الإسناد رجال الصحيح، وإن كان بعضهم وهما «عمرو بن شعيب وأبوه شعيب» ليسا من أعلى رجال الصحيح، بل هما من أدنى رجال الصحيح.

٢ - إن سند الحديث متصل، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنعنة شعيب عن جده عبد الله بن عمرو.

٣ - لم يظهر لي - في حدود اطلاعي - شذوذ او علة في سند هذا الحديث او متنه.

مما تقدم أقول إن الحديث «صحيح» لكن ليس في قمة أنواع الصحيح، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى مراتب الحسن، والله أعلم.

هذا وقد روى الحديث - غير النسائي - الإمام احمد في مسنده[1]. وأبو داود في سننه[2]، وسكت عنه، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد.

وقد قال الذهبي: «الحسن أيضاً على مراتب، فأعلى مراتبه: بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعَمْرو بن شُعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح»[3].

استحسان اكتفاء الباحث في الاسناد بقوله:

«صحيح الاسناد» أو «حسن الاسناد» أو «ضعيف الاسناد»

مرّ بنا ان كشف العلة والشذوذ في الحديث نفياً او إثباتاً امر صعب جداً، لا يقوى عليه كل باحث او مشتغل بالحديث، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد ان يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث: «صحيح الإسناد» أو «حسن

(١) المسند: ٢/٢٠٧.

(٢) سنن أبي داود - كتاب البيوع - ٣/٢٩٣ - ح ٣٥٤٧.

(٣) تدريب الراوي: ١/١٦٠.

الإسناد» أو «ضعيف الإسناد» ولا يتعجل فيقول «صحيح» أو «حسن» أو «ضعيف» لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث «صحيح» أو «حسن» ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، وسنده أقوى، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذاً، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: «ضعيف» ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فالأولى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث «صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد» أو «ضعيف الإسناد».

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين، منهم الحاكم أبو عبد الله، والحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» وغيرهما، والظاهر ان الوقت لم يسعفهم ليكملوا النظر في كشف الشذوذ والعلة، فتحرجوا من القول بأنه «صحيح» أو «حسن».

وقد قال علماء المصطلح إن المحدث إذا قال عن حديث «إنه صحيح الإسناد او حسن الإسناد» دون قوله «صحيح او حسن» قال ابن الصلاح:

«قولهم «هذا حديث صحيح الاسناد او حسن الاسناد» دون قولهم «هذا حديث صحيح أو حديث حسن» لأنه قد يقال: «هذا حديث صحيح الاسناد» ولا يصح، لكونه شاذاً او معللاً، غير ان المصنّف المُعْتَمَد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم»[1].

(١) علوم الحديث: ص ٣٥.

مثال آخر ليس في الكتب الستة

هذا مثال آخر لدراسة الإسناد، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة. هذا المثال من سنن الدارقطني وهو:

قال الدارقطني: «نا[1] عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، نا هاشم بن الجنيد أبو صالح، نا عبد المجيد بن أبي روّاد، نا مروان بن سالم، عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المُوَلّدون أبناء سبايا الأمم، فوضعوا الرأي، فضلوا»[2].

كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة /٣٠٦ هـ/ وتوفي سنة /٣٨٥ هـ/ إذن هو متأخر في الزمن، فليس في شيوخه المباشرين راوٍ من رجال الكتب الستة. فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم، فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن، فهو بغدادي، إذن فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد، ونحن نعلم ان للخطيب البغدادي كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها. وهو «تاريخ بغداد» فنتناوله، ونراجع فيه في حرف «العين» فيمن اسمه «عبد الله» لنرى «عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال» فنجده في ١٢٠/١٠.

١ ـ عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال: قال الخطيب «أبو محمد المقرىء المعروف بابن الجمال».

---

(١) «نا» هذا مختصر من كلمة «حدثنا» وهو اصطلاح مشى عليه اكثر نساخ الحديث للاختصار.

(٢) سنن الدارقطني ـ باب النوادر والأحاديث المتفرقة ـ ١٤٦/٤.

وقال الخطيب: «أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجهال فقال كان من الثقات» ثم روى انه مات سنة (٣٢٣ هـ).

٢ ـ **هاشم بن الجنيد أبو صالح**: لم أجد ترجمته فيما اطلعت عليه من كتب التراجم بعد البحث والتحري الكثير، والاستعانة ببعض المشايخ والإخوان فعسى ان نعثر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى.

٣ ـ **عبد المجيد بن أبي رَوّاد**: قال عنه الذهبي في الميزان: صدوق مرجى كأبيه[1] وثقه الإمام يحي بن معين وغيره، وقال أبو داود ثقة داعية إلى الإرجاء. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال الدارقطني: لا يحتج به ويعتبر به. مات سنة (٢٠٦ هـ).

٤ ـ **مروان بن سالم الجزَري**: قال عنه الذهبي في الميزان: قال أحمد وغيره: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابو عروبة الحراني: يضع الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها[2].

٥ ـ **الكلبي (محمد بن السائب)**: أبو النضر الكوفي النسّابة المفسّر، قال عنه الذهبي في الميزان: عن ابن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني وغيره: كذاب، وقال الدارقطني وجماعة متروك[3].

وقد لخص امره ابن حجر في «التقريب» فقال: «متهم بالكذب، ورُمي بالرفض»[4].

٦ ـ **أبو صالح (باذام) مولى أم هانيء**: تابعي: قال عنه الذهبي في الميزان: ضعفه البخاري، وقال النسائي: باذام ليس بثقة، وقال ابن معين: ليس به

---

(١) ميزان الاعتدال: ٦٤٨/٢.
(٢) المصدر السابق: ٩٠/٤.
(٣) المصدر السابق: ٥٥٩/٣.
(٤) تقريب التهذيب: ١٦٣/٢.

بأس[4]. وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولاً فتجده في الميزان ٥٣٨/٤.

وقد لخص الحافظ في التقريب القول فيه فقال: «ضعيف مدلس»[1].

٧ - أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الدوسي: صحابي مشهور.

الحكم على هذا الحديث

أما الراوي الأول فهو ثقة، وأما الثاني فلم نجده. وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء، وأما الرابع فمتروك الحديث مُتَّهَم بالوضع، وأما الخامس فمتهم بالكذب، ورمي بالرفض، وأما السادس فضعيف مدلس.

مما تقدم يتبين ان إسناد الحديث من نوع «المتروك» لأن في إسناده متروكين، ومن اتهم بالكذب، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف.

الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بـ «كتب العلل» وطريقة كتب العلل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك بذكر طرقها، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها، وذلك مثل كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم، وهو مرتب على الأبواب، وكتاب «العلل» للدارقطني، وهو مرتب على المسانيد.

وقد ينهج بعض المؤلفين في مؤلفاتهم نهجاً آخر، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع، لأنه لم يلقهُ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه «العلل ومعرفة الرجال» فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث.

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢٩٦/١.

(٢) تقريب التهذيب: ١ - ٩٣.

لكن هل صنف العلماء كتباً خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة؟ والجواب عن ذلك ان العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات ـ والله أعلم ـ لكن الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل، ولذلك كثيراً ما يعلل الأئمة بعض الأحاديث بأن فلاناً روى الحديث على وجه مخالف للأولى، وهو أثبت وأوثق منه، والحقيقة أن المعلل أعم من الشاذ. فالشذوذ نوع من العلل كالاضطراب والقلب، والله أعلم.

وهذه اشهر المصنفات في العلل:

١ ـ علل الحديث لابن أبي حاتم.

٢ ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.

٣ ـ العلل لابن المديني.

٤ ـ العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

٥ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها.

خلاصة المراحل في دراسة الاسناد

١ ـ اخراج التراجم لرواة الاسناد من كتب التراجم.

٢ ـ ينتبه بشكل خاص ـ لكشف اتصال السند او انقطاعه ـ إلى ما يلي:

أ ـ مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

ب ـ تراجم المدلسين لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع.

جـ ـ أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم. مثل: «أن فلاناً سمع من فلان» أو «أن فلاناً لم يسمع من فلان».

٣ ـ يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي:

أ ـ ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة. سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط. وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب ـ تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد. وكيفية العمل بهذا التعارض.

جـ ـ قائل ألفاظ الجرح والتعديل. وهل له اصطلاح خاص فيها ؟

د ـ المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة.

هـ ـ أقوال الأقران في بعضهم.

٤ ـ ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمها.

٥ ـ استحسان الاكتفاء ـ في الحكم على الحديث ـ بقول الباحث: «صحيح الاسناد» أو «حسن الاسناد» أو «ضعيف الاسناد».

خاتمة

هذا ما يسر الله تعالى تحريره في موضوع التخريج ودراسة الأسانيد. وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفقت لسد حاجة الباحثين في هذا الموضوع، كما أسأله تعالى ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم. وأن ينفع به طلبة العلم عامة والمشتغلين بالحديث خاصة إنه سميع مجيب.

وقد كان الفراغ من تبييض الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، وذلك بين المغرب والعشاء من يوم السبت الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وألف هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية. اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

وكتب
محمود الطحان

المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ إحياء علوم الدين، للغزالي. تصوير دار المعرفة بيروت.

٣ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر بذيل الإصابة، ط مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ.

٤ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، ط كتاب الشعب ـ القاهرة سنة ١٩٧٠م.

٥ ـ أسنى المطالب للحوت. ط مصطفى محمد ـ الأولى سنة ١٣٥٥ هـ.

٦ ـ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي (مخطوط).

٧ ـ الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ط مصطفى محمد ـ القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ.

٨ ـ اختصار علوم الحديث لابن كثير، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٩ ـ البغية في ترتيب احاديث الحلية للغماري ـ نشر الخانجي ـ ط دار التأليف ـ القاهرة.

١٠ ـ التاريخ الكبير للبخاري، ط دائرة المعارف العثمانية الهند سنة ١٣٦١ هـ.

١١ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين (مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء).

١٢ـ تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف للمزي، نشر الدار القيمة بالهند سنة ١٣٨٤ هـ.

١٣- تدريب الراوي للسيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ ط دار السعادة بمصر ـ ط الثانية سنة ١٣٨٥ هـ.

١٤- تذكرة الحفاظ للذهبي، تصوير دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٥- تذهيب التهذيب للذهبي، (مخطوط).

١٦- تعجيل المنفعة لابن حجر، ط القاهرة، بعناية عبد الله هاشم اليماني سنة ١٣٨٦ هـ.

١٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر ط المحمودية التجارية ـ القاهرة.

١٨- تقريب التهذيب لابن حجر، نشر محمد سلطان نمنكاني ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

١٩- التقييد والايضاح للعراقي. بذيل علوم الحديث ـ ط الأولى ـ القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ.

٢٠- التلخيص الحبير لابن حجر، ط شركة الطباعة الفنية، القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ.

٢١- تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع، ط محمد علي صبيح ـ القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ.

٢٢- تهذيب الكمال للمزي (مخطوط).

٢٣- تهذيب التهذيب لابن حجر، ط دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٥ هـ تصوير دار صادر بيروت.

٢٤- الثقات لابن حبان، ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند.

٢٥- الجامع الصحيح للبخاري مع شرحه فتح الباري، ط السلفية ـ القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ.

٢٦- الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير، ط مصطفى محمد ـ القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ.

٢٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند.

٢٨ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي. ط الميرية ببولاق ـ القاهرة سنة ١٣٠١ هـ.
٢٩ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، ط الفجالة ـ القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ.
٣٠ ـ ذخائر المواريث للنابلسي. ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية سنة ١٣٥٢ هـ.
٣١ـ الرسالة المستطرفة للكتاني، نشر دار الفكر بدمشق ـ ط الثالثة سنة ١٣٨٣ هـ.
٣٢ـ سنن أبي داود، تحقيق محي الدين عبد الحميد ـ تصوير دار إحياء السنة النبوية.
٣٣ ـ سنن النسائي، ط مصطفى البابي الحلبي. ط الأولى ـ القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ.
٣٤ـ سنن الدارقطني، ط دار المحاسن للطباعة ـ القاهرة ـ نشر عبد الله هاشم اليماني سنة ١٣٨٦ هـ.
٣٥ـ شذرات الذهب لابن العماد، تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.
٣٦ـ الطبقات الكبرى لابن سعد، تصوير دار صادر ـ بيروت سنة ١٣٧٦ هـ.
٣٧ـ ظفر الأماني للكنوي، ط لكنو ـ الهند.
٣٨ـ عشرون حديثاً من صحيح البخاري للشيخ عبد المحسن العباد، ط السلفية ـ ط الأولى ـ القاهرة سنة ١٣٩٠ هـ.
٣٩ ـ عشرون حديثاً من صحيح مسلم للشيخ عبد المحسن العباد، ط السلفية ـ ط الأولى ـ القاهرة سنة ١٣٩١ هـ.
٤٠ ـ علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق: د/ نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية ـ ط الأصيل بحلب.
٤١ـ فتح المغيث للسخاوي، ط العاصمة بالقاهرة ـ ط الثانية ـ نشر المكتبة

السلفية ـ المدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ.
٤٢ـ فهرس أحاديث مسلم القولية، ملحق بصحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي، ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ.
٤٣ ـ الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب للحسيني، تخريج الخطيب (مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية.
٤٤ ـ الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب للمهرواني، تخريج الخطيب (مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية.
٤٥ ـ فيض القدير. مع الجامع الصغير للمناوي، ط مصطفى محمد ـ القاهرة ١٣٥٦ هـ.
٤٦ـ القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ط الميمنية ـ القاهرة سنة ١٣١٣ هـ.
٤٧ـ الكاشف للذهبي، ط دار النصر للطباعة ـ ط الأولى ـ القاهرة سنة ١٣٩٢ هـ.
٤٨ـ كشف الخفاء ومزيل الالباس للعجلوني، تصوير دار إحياء التراث العربي ـ بيروت سنة ١٣٥١ هـ.
٤٩ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب، ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند سنة ١٣٥٧ هـ.
٥٠ـ لسان الميزان لابن حجر، ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند سنة ١٣٢٩ هـ.
٥١ـ لسان العرب لابن منظور.
٥٢ـ مذكرة الأسانيد للسنة الثالثة في كلية الشريعة ـ الجامعة الاسلامية للشيخ عبد الغفار حسن (على الآلة الكاتبة).
٥٣ـ مذكرة الأسانيد للسنة الرابعة في كلية الشريعة ـ الجامعة الإسلامية ـ للشيخ عبد الغفار حسن. (على الآلة الكاتبة).
٥٤ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم، تصوير بيروت، نشر مكتبة النصر الحديثة ـ الرياض.
٥٥ـ مسند الحميدي، ط الأولى، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ـ كراتشي سنة ١٣٨٢ هـ.

٥٦ ـ مسند الامام أحمد ـ تصوير المكتب الاسلامي ودار صادر ببيروت عن ط الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ.
٥٧ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، للفيف من المستشرقين، تصوير بيروت عن ط ليدن.
٥٨ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي، بذيل الاحياء، تصوير دار ـ مفتاح ـ بيروت.
٥٩ ـ مفتاح الصحيحين للتوقادي ـ تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٣٩٥ هـ.
٦٠ ـ مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب للغماري، ط السعادة ـ نشر الخانجي ـ القاهرة سنة ١٩٥٥ م.
٦١ ـ مفتاح الموطأ الملحق بالموطأ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ـ ط عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ.
٦٢ ـ مفتاح سنن ابن ماجة ـ الملحق بسنن ابن ماجة، لمحمد فؤاد عبد الباقي ـ ط عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ.
٦٣ ـ مفتاح كنوز السنة للمستشرق (ا.ي. ونْسِنْك) نشر المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي ـ القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ.
٦٤ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي، تصحيح وتقديم عبد الله محمد صديق وعبد الوهاب عبد اللطيف، ط القاهرة.
٦٥ ـ موطأ مالك، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، ط عيسى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ.
٦٦ ـ ميزان الاعتدال للذهبي، ط عيسى البابي الحلبي ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ.
٦٧ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، ط دار المأمون ـ القاهرة سنة ١٣٥٧ هـ.
٦٨ ـ هدي الساري لابن حجر، ط السلفية ـ القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة